شرح

مُلحة الإعراب

تأليف

القاسم بن علي بن محمد
الحريري البصري

تحقيق وتعليق

غريد يوسف الشيخ محمد

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

ISBN: 9953-27-252-2

الطبعة الأولى

1425 هـ ـ 2004 م

دار الكتاب العربي

بيروت ـ شارع فردان ـ بناية بنك بيبلوس ـ الطابق الثامن
هاتف 800832 - 861178 - 862905 - 800811 (1 00961) فاكس: 805478 (1 00961)
ص.ب. 5769-11 بيروت 2200 1107 لبنان ـ بريد إلكتروني academia@dm.net.lb
موقعنا على الوب www.dar-alkitab-alarabi.com و www.academiainternational.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدّمة

المؤلّف هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري[1] (٤٤٦ ـ ٥١٦هـ/ ١٠٥٤ ـ ١١٢٢م): **الأديب الكبير**، صاحب «**المقامات الحريرية**»، وهو الأثر الذي شُهر به الحريري وصار مثلاً يُحتذى لكلّ من يريد الكتابة بهذا الفنّ. ولد بالمشان (قرب البصرة)، وتوفي بالبصرة، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه، وكان ينتسب إلى ربيعة الفرس.

وله من الكتب: كتاب «**درّة الغوّاص في أوهام الخواص**». و«**صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور**» في التاريخ؛ و«**توشيح البيان**»، وله شعر حسن في «**ديوان**»، و«**ديوان رسائل**». وله «**ملحة الإعراب وسنخة الآداب**» و«**شرح ملحة الإعراب**» وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

ولمنظومة «**ملحة الإعراب**» أهمية كبيرة بين أراجيز النحو لما لها من تميّز من حيث سهولة الوضع، وسلامة المعنى. وقد التزم الحريري في هذا الكتاب بأن يأتي في آخر كلّ باب بمثال يوضحه.

وقد اعتنى الكثيرون من علماء اللغة العربية بهذه الأرجوزة فشرحوها وعلّقوا عليها الحواشي المتنوعة؛ ومن أهم هذه الشروح: شرح الناظم نفسه.

و«**اللمحة على الملحة**» للجلال السيوطي.

و«**تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب على ملحة الإعراب وسنخة الآداب**» تأليف الشيخ العالم محمد بن محمد عمر بحرق الحضرمي.

و«**مرشد الطّلاب في شرح وتحقيق ملحة الإعراب**» لمحمد العاقب بن سيّد محمد السوسي.

أما معنى «**سنخة الآداب**» فقد جاء في «**الصحاح**»: السّنخ: الأصل، وأسناخ الأسنان أصولها، وسنخ في العلم سنوخاً رسخ فيه.

(١) انظر وفيات الأعيان ١/ ٤١٩، ومعاهد التنصيص ٣/ ٢٧٢، ومرآة الزمان ٨/ ١٠٩، ونزهة الجليس ٢/ ٢، تتمة المختصر في أخبار البشر لابن الوردي ٢/ ٢٨ في وفيات سنة ٥١٥، ومرجليوث في دائرة المعارف الإسلامية ٧/ ٣٦٥، والأنباري ٤٥٣، وBrock. S. I: 486.

منهج التحقيق:

اعتمدنا في تحقيقنا لشرح ملحة الإعراب على كلّ النسخ المطبوعة، وكذلك على نسخة (ملحة الإعراب) الأصلية واستكملنا ما نقص من أبياتها في شرح الملحة ووضعناها ضمن معقوفتين [ ].

وقد عمدنا إلى تخريج الآيات القرآنية، والحديث النبويّ الشريف، وكذلك الشواهد الشعرية، أما أبيات الملحة فقد وضعناها باللون الأحمر لتميزها عن سائر الأبيات.

نسأل الله تعالى أن نكون قد وُفّقنا في عملنا هذا إلى الخير والمنفعة.

والله وليّ التوفيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه توفيقي وقوّتي

قال الشَّيخ الإمام العالم العلّامة الحبر الفهّامة سِرَاج الدّين الحريريّ رحمه الله:

١ ـ أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ ... بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ الحَوْلِ[1]

٢ ـ وبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ ... عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الأَنَامِ[2]

٣ ـ وآلِهِ الأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ ... فَافْهَمْ كَلَامِي واسْتَمِعْ مَقَالِي[3]

٤ ـ يا سَائِلِي عَنِ الكَلَامِ الْمُنْتَظِمْ ... حَدّاً وَنَوعاً وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمْ[4]

الحدُّ: ما يمنع الشَّيءَ المحدودَ من الخروجِ عمَّا حُدَّ به؛ ويمنعُ غيرَه من الدّخول فيه؛ ومنه اشتقاقُ حدودِ الدَّارِ. والحدُّ في اللّغة: هو المنع، ومنه سُمِّيَ البّوابُ حدّاداً؛ لمنعه الطّارق من الدّخول.

والنَّوعُ: فرعٌ للجنس؛ الّذي هو الأصل، وقد يتحوّل جنساً؛ إذا اشتمل علىٰ أصنافٍ كالتَّمر؛ هو نوع، لجنس من الحلاوة؛ وهو جنس لأنواعه من البَرنيّ والمعقلي[5] وغيرهما.

٥ ـ اسْمَعْ هُدِيتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ ... وَافْهَمْهُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ[6]

المَعْقُولُ: مصدر عقل، ومثله من المصادر التي جاءت على وزن مفعول: (مَيْسُورُ، وَمَعْسُورُ، وَمَخْلُوفُ)؛ وعند بعضهم أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم: ٦] مصدر فتن، وعند الأكثرين أنّه مفعول والباء زائدة.

---

(١) الطُّول: الفضل والقدرة والسّعة والعلوّ، وذو الطَّول: ذو القدرة.

(٢) وبعده: الضمير عائد للحمد.

(٣) في مرشد الطّلاب للسوسي: «فاحفظ كلامي». وفسّرها: فاحفظ يا طالب كلامي بقلبك واستمع مقالي بأذنك فيما يتيسّر عليك فهمه.

(٤) المنتظم: المركّب.

(٥) البرنيّ: ضرب من التمر أحمر مُشْرَب بصفرة كثير اللحاء عذب الحلاوة (اللسان: برن).
والمعقلي: نوع من الرطب ينسب إلى معقل بن يسار وهو من الصحابة (اللسان: عقل).

(٦) هُدِيت الرشد: جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله.

باب الكلام

٦ ـ حَدُّ الكَلاَمِ مَا أَفَادَ المُسْتَمِعْ نَحْوُ سَعَىٰ زَيْدٌ وَعَمْرٌو مُتَّبِعْ[1]

الكلامُ: عبارة عمّا يحسن السّكوت عليه، وتتمّ الفائدة به، ولا يتألّف من أقلّ من كلمتين. فأمّا قولك: صه؛ بمعنى: اسكت، ومه؛ بمعنى: اكفف؛ ففي كلّ منهما ضمير مستتر للمخاطب؛ والضّمير المستتر: يجري مجرىٰ الاسم الظّاهر، وكان انعقاد الكلام بلفظتين. وكذلك قولك: قمتُ، وما أشبه ذلك؛ فهو بمنزلة كلمتين؛ لأنَّ التّاء التي هي الضّمير، بمنزلة الاسم الظّاهر. وأما قولك: زيد، وقام وهل؛ فيُسمّىٰ كلّ منهم، إذا انفرد **كلمة**، ولا يسمّىٰ: **كلاماً**؛ لأنّه لا يحسن السُّكوت عليه. فإن وصلته بقولك: قمت؛ سمّي: **كلاماً**؛ لحسن السُّكوت عليه، ويسمّىٰ أيضاً: **كَلِماً**؛ لكونه من أربعة ألفاظ. **والكلام**، ينعقد من اسمين، كما مثّلناه: **وعمرو متّبع**؛ وتسمّىٰ الجملة المبتدئة به جملة اسميّة. أو من اسم وفعل **سعىٰ زيد**؛ وتسمّى جملة فعليّة.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف، إلاّ في النّداء؛ مثل: يا زيد؛ لأنَّ حرف النّداء حلّ محلّ الفعل الذي هو: أدعو زيداً، أو أنادي. ومن هذا الوجه استدلّ علىٰ أنَّ «**كيف**» اسم؛ لانعقادها مع الاسم كلاماً تامّاً في قولك: كيف زيد؟ إذ لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنّها ليست بحرف نداء، فتنعقد مع الاسم كلاماً تامّاً، ولا يجوز أن تكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل يليها بلا حاجز، كما قال الله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١]. فلمّا خرجت في قولك: كيف زيد؟ عن أن تكون حرفاً، وأن تكون فعلاً، دلّ علىٰ أنّها اسم؛ لأنّه أصل فرددناه إليه.

٧ ـ ونَوعُهُ الَّذي عَلَيهِ يُبْنَىٰ اسمٌ وفِعلٌ ثُمَّ حَرفُ مَعْنَىٰ[2]

أقول: الاسم مشتقّ من السّموّ، ويُصَغَّر علىٰ سُمَيّ؛ وإنّما سُمّي اسماً؛ لأنّه لمّا استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما. والحرف: سُمّي حرفاً؛ لاستغناء الاسم، والفعل عنه، إذا ائتلفا، فكأنّه صار بمنزلة الأخير، وآخر كلّ شيء حرفه.

---

(١) حدّ الكلام عند النحاة: لفظ أفاد السامع إفادة تامة، ويتألف من جملة فعلية نحو: سعى زيد، أو جملة اسميه: عمرٌو متّبع.

(٢) نوعه: يعني أنواعه. والذي عليه: أي النوع. وحرف معنى: هو كلمة دلّت على معنى في غيرها مثل: «من» و«إلى» وقيّد الحرف بكونه حرف لمعنى لإخراج حرف التهجّي، والفرق بينهما أن حرف المعنى كلمة قائمة بذاتها، أما حرف التهجّي فلا يكون إلا جزءاً من الكلمة.

والمراد بقولنا: حرف معنىً؛ أي: معنىً من معاني الكلام العشرة؛ التي هي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنّهي، والنّداء، والقسم، والطّلب، والعرض، والتّمنّي، والتّعجب.

ثمّ إنّ الحرف، إنّما يراد به لمعنى في غيره، لا في ذاته. ألا ترىٰ أنّك إذا قلت: هل زيد عندك؟ فإنه استفهام عن زيد الّذي هو اسم. وإذا قلت: هل قام زيد؟ فالاستفهام عن الفعل الّذي هو قام. ولا تدلّ نفس لفظة «هل» علىٰ معنىً في ذاتها، بل علىٰ معنىً في الاسم والفعل. والفرق بين حرف المعنىٰ، وحرف الهجاء؛ أنّ حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها.

باب الاسم

٨ ـ فالاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَىٰ ... أو كَانَ مَجْرُوراً بِحَتَّىٰ وَعَلَىٰ

٩ ـ مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمْ ... وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

للاسم، عدّة علامات، وإنّما اقتصرنا منها في الملحة علىٰ حروف الجرّ؛ لكونها أعمّ علاماته؛ وبدخول (حتّى) علىٰ (إذا) في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١]، استدلّ على أنّ «إذا» اسم. ومن خصائص علاماته التّنوين، وقد تضمّنته الملحة عند ذكر إعراب الاسم المنوّن.

وبالتّنوين، استُدِلّ، على أنّ (صه، ومه، وأف، وتف، ورويد، وهيهات) أسماء للحاق التّنوين بها في قولك: (صهٍ، ومهٍ، وأفٌ، وتفٌ، ورويداً، وهيهاتٍ)؛ وبه استُدِلّ أيضاً علىٰ أنّ «إذ» اسم؛ لدخول التّنوين عليه في قولك: حينئذٍ، ويومئذٍ. ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلاً، وبه استدلّ علىٰ أنّ الضّمائر المتّصلة بالفعل أسماء في قولك: قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، وقمنا. ومن علاماته: جواز كونه مفعولاً؛ وبه استدلّ على أنّ (إيَّاك) اسم؛ كقولك: إيَّاك قصدت. ومن علاماته: جواز الإخبار عنه؛ وبه استدلّ علىٰ أنّ: (أنا، وأنت، ونحن) أسماء؛ لجواز قولك: أنا خارج، وأنا داخل، وأنت مقيم، ونحن منطلقون.

باب الفعل

١٠ ـ والفِعلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ والسِّينُ ... عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أو يَبِينُ

أمّا قد: فهو حرف معناه التّوقّع، وتقريب الفعل. ويدخل علىٰ الماضي، والمستقبل؛ كما قال ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في الماضي: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟﴾ [البقرة: ٦٥]. وقال في المستقبل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]. وأمّا «السّين»، وأختها «سوف»: فكلتاهما حرف؛

معناه: التّنفيس. وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد؛ وهما يدخلان علىٰ الفعل المستقبل، فيخرجانه عن أن يكون للحال في مثل قولك: زيد سيصلّي، أو سوف يصلّي غداً. فإن جعلتهما اسمين، أدخلت عليهما التّنوين؛ كما قال الشّاعر(١): [الخفيف]

لَيتَ شِعْرِي وَأَينَ مِنِّيَ لَيتُ   إنَّ لَيتاً وإنَّ سَوفاً عَناءُ

١١ ـ أو لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّث   كَقَولِهِمْ فِي لَيسَ لَسْتُ أَنْفُثُ(٢)

من جملة علامات الفعل اتّصال تاء المتكلّم بآخره، وبه استُدِلَّ على أنّ: «ليس، وعسىٰ» فعلان؛ كقولك: لستُ أنفث، وعسيت أن أخرج. ومن علاماته أيضاً اتّصال التّاء السّاكنة؛ التي هي علامة فعل المؤنّث بآخره؛ كقولك: قامت، وذهبت. وبذلك؛ استدلّ علىٰ أنّ «نِعْمَ، وبِئْسَ» فعلان؛ كقولك: نعمت المرأةُ هندٌ، وبئست المرأةُ نُعمٌ؛ ومنه الحديث: «مَنْ تَوَضّأ يَومَ الجمعةِ، فَبِها ونِعْمَتْ، ومَن اغتسلَ، فالغُسْلُ أَفْضَلُ»(٣). فسكّن ﷺ التّاء؛ ليدلّ، على أنّه، أراد بها التّأنيث؛ لأنّ تقدير الكلام: من توضّأ، يوم الجمعة، فبالرّخصة أخذ، ونعمت الرّخصة. ومن وقف، على «نعمت»، في هذا الخبر، بالهاء، فقد لحن وغلط. على أنّ بعضهم قد رواه: «فبها ونعمْتَ» فجعل التّاء ضمير المخاطب، بتسكين الميم وفتح التّاء؛ والمقصود في هذه الرّواية: الدّعاء له بالتّنعُّم. فإن اعترض معترض، بأنّ باء الجرّ، قد وجدت داخلةً على «نعم»، كما حكي عن بعض العرب، بُشّر ببنت فوجم، فقيل له: نعم الولد هي. فقال: والله ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نَصْرُهَا عواءٌ، وبرُّها سَرِقَةٌ. فالجواب عنه: أنّ الباء، دخلت، على اسم محذوف في الكلام، وتقديره: ما هي بالّتي يُقال لها: نعم الولد. ويُروىٰ ذلك، عن الخليل.

---

(١) الشاعر هو حرملة بن المنذر بن معد يكرب بن حنظلة الطائي، أبو زبيد، شاعر معمر عاش في الجاهلية والإسلام. ذكر له الميمني في الطرائف قصيدة عينية من المختارات (ت نحو ٦٢هـ). ترجمته في: الجمحي في الطبقات ٥٠٥ ـ ٥١٧، والشاهد في ديوانه ص ٢٤. والشاهد في الكتاب رقم (٧٦٨) بلفظ «وإن لَوًّا عناءُ»، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١١، وشرح المفصّل ٦/ ٣٠ ودرّة الغواص ص ٣٢، والمقتضب ١/ ٢٣٥، واللسان (أوا). الشاهد فيه تضعيف «لو» حين جُعلت اسماً وأُخبر عنها. لأن الاسم المفرد المتمكّن لا يكون على أقلّ من حرفين متحرّكين، والواو في «لو» لا تتحرّك، فضوعفت لتحتمل الحركة بالتضعيف.

(٢) النفث: أقلّ من التفل، لأن التفل لا يكون إلا معه شيء من الريق، والنفث: شبيه بالنفخ، وقيل: هو التفل بعينه (اللسان: نفث).

(٣) رواه أحمد في مسنده ٥/ ١٥، وأبو داود في سننه ٣٥٤، والترمذي ٤٩٧، والنسائي ٣/ ٩٤، وابن ماجه ١٠٩١، واللسان «نعم» وجاء فيه [قال ابن الأثير: أي ونِعمت الفَعْلةُ والخَصلةُ هي، فحذف المخصوص بالمدح، والباء في «فبها» متعلقة بفعل مضمر أي فبهذه الخصلة أو الفعلة، يعني الوضوء، يُنال الفضلُ].

١٢ ـ أو كانَ أمْراً ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوُ قُلْ   وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ واشْرَبْ وَكُلْ

من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقّاً من مصدر؛ كقولك: قم، واقعد. ألا ترىٰ أنّهما مشتقّان من القيام والقعود؟ والمقصود بقولنا: «مشتقّاً من مصدر» الاحتراز بهذه اللّفظة من أسماء الأفعال الّتي هي: «صَهْ، ومَهْ، وإيهٍ»[1] ونظائرها؛ لأنّها صيغت صيغ أفعال الأمر، إلاّ أنّها غير مشتقّة من مصدر.

باب الحرف

١٣ ـ والحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلامَهْ   فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلاَّمَهْ

١٤ ـ مِثَالُهُ حَتَّىٰ وَلاَ وَثُمَّا   وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمَّا

شُبِّه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة كما لو كان معك ثلاثة أثواب بيض؛ فَعَلَّمْتَ اثنين منها؛ فإخلاء الأخير من العلامة علامةٌ له تخرجه عن الاشتباه، وتزيل عنه الالتباس.

وقوله: تكن علاّمة[2]، يعني به الكثير العلم المبالغ فيه. ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنّث، وحذفها من صفة المذكّر؛ كقولهم: قائمٌ وقائمة، وعالم وعالمة؛ إلاّ أنّهم عمدوا، إلىٰ عكس هذا الأصل، عند المبالغة في الصّفة، فألحقوا الهاء بصفة المذكّر في المبالغة، فقالوا للكثير العلم: علاّمة؛ وللمتّسع في الرّواية: راوية؛ وللمطّلع على حقائق النَّسب: نسّابة. وحذفوا الهاء من صفة المؤنّث للمبالغة؛ فقالوا للمرأة الكثيرة الصّبر والشّكر: صبور، وشكور، وللكثيرة الكسل والتّعطّر: مكسال ومعطار؛ ليدلّوا بتغيير الصّفة عن أصلها الموضوع لها، على معنى حدث فيها؛ وهو المبالغة.

---

(١) [صه: اسم فعل أمر بمعنى اسكت، تقول للرجل إذا سَكّتته وأسكتّهُ «صَهْ»، فإن وصلت نوّنت قلت: صَهٍ صَهٍ؛ وكذلك «مَهْ» فإن وصلت قلت مَهٍ مَهٍ. قال ابن الأثير: «وقد تكرّر ذكر «صَهْ» في الحديث، وهي تكون للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بمعنى اسكت. وهي من أسماء الأفعال، وتنوّن ولا تنوّن، فهي للتنكير كأنك قلت: اسكت سكوتاً، وإذا لم تنوّن فللتعريف أي: اسكت السكوت المعروف منك»] «اللسان: «صهصه». [وإيهٍ: كلمة استزادة واستنطاق، وهي مبنية على الكسر، وقد تنوّن. وقال بعض النحويين: إذا نوّنت فقلت «إيهٍ» فكأنك قلت استزادة، كأنك قلت: هاتِ حديثاً ما، لأن التنوين تنكير، وإذا قلت «إيهِ» فلم تنوّن فكأنك قلت الاستزادة، فصار التنوين علم التنكير، وتركه علم التعريف] «اللسان: أيه».

(٢) (العلاّمة والعلاّم: النسّابة وهو من العِلم. قال ابن جني: رجل علاّمة وامرأة علاّمة، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهايةَ، فجعل تأنيث الصفة أمارةً لما أُريدَ من تأنيث الغاية والمبالغة) «اللسان: علم».

وحُكي، أنّ أبا عليّ الفَارِسيّ[١] رحمه الله تعالى سُئِل: هل يجوز إدخال هذه «الهاء» في صفات الله ـ تعالىٰ ـ فمنع منها، واحتجّ بأنّ الهاء من خصائص المؤنّث التي ذمّ الله ـ تعالى ـ من نسبها إليه؛ بقوله سبحانه: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧]؛ فلهذا، لم يجز إدخال الهاء في صفاته تنزيهاً له عمّا يُطلَق على صفة المؤنَّث.

باب النّكرة والمعرفة

١٥ ـ والاسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَهْ ... وَالآخَرُ المَعْرِفَةُ المُشْتَهِرَهْ

النَّكرة: هي الأصل. والمعرفة: فرع عليها، كما أنَّ التّذكير: هو الأصل في الأسماء، والتّأنيث: فرع عليه.

والنّكرة: كلّ اسم عمَّ اثنين فصاعداً من جنسه، وأعمّ النَّكرات: شيء؛ لوقوعه على الموجود، والمعدوم، والجوهر، والعَرَض.

١٦ ـ فَكُلُّ ما رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ ... فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ

١٧ ـ نَحْوُ غُلاَمٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقْ ... كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلاَمٍ لِي أَبَقْ

يعتبر الاسم النَّكرة بحسن دخول «ربّ» عليه؛ نحو ما تقدّم مثاله، في نظم الملحة؛ وبها الاعتبار، استُدِلّ على أنّ «مِثْلك، وغَيرك» نكرتان؛ لجواز دخول «ربّ» عليهما؛ كما قال الشاعر[٢] في غيرِكِ: [الكامل]

يا رُبَّ غَيرِكِ في النِّسَاءِ غَرِيرةٍ ... بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ

---

(١) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحمد الأئمة في علم العربية، له عدّة كتب منها: «الإيضاح» في قواعد اللغة، و«التذكرة» في علوم العربية، عشرون مجلداً، و«تعاليق سيبويه» جزآن، و«الحجة» في علل القراآت، و«جواهر النحو»، و«الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني» و«المقصور والمدود» وغيرها كثير (ت ٣٧٧هـ). ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ١٣١، وإنباه الرواة ١/ ٢٧٣، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥.

(٢) الشاعر هو أبو محجن الثقفي: عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير بن عوف: أحد الأبطال الشعراء الكرماء في الجاهلية والإسلام. أسلم سنة ٩ هجرية، وروى عدة أحاديث (ت ٣٠هـ). ترجمته في الإصابة تر (١٠١٧)، والآمدي ٩٥، والشعر والشعراء ١٦٢. والبيت ليس في ديوانه، وهو في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠، وشرح المفصّل ٢/ ١٢٦، والكتاب ١/ ٤٢٧، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٧، ورصف المباني ١٩٠، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧. «وقد ورد في بعض الأحيان: يا ربّ مِثلِكِ». الشاهد فيه قوله: «يا ربّ مثلك» حيث أدخل ربّ على «مثل» وهذا يعني أن «مثل» لم تصر معرّفة بإضافتها إلى الكاف.

وكقول امرىء القيس[(١)] في «مِثْلِكِ». [الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

يريد: فربَّ مثلك؛ لأنّ ربّ تضمر بعد الفاء، كما تضمر بعد الواو.

١٨ ـ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهْوَ مَعْرِفَهْ لاَ يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ المَعْرِفَهْ

١٩ ـ مِثَالُهُ: الدَّارُ، وزيدٌ، وأَنَا وَذَا، وَتِلْكَ، وَالَّذِي، وَذُو الغِنَىٰ

المعرفة: كلُّ اسم خصّ واحداً بعينه من جنسه؛ وتتنوّع خمسة أنواع:

أحدها: الأسماء الأعلام، ولا فرق بين أن تكون مفردة، نحو: زيد، وهند، أو مضافة، نحو: عبد الله، وعبد مناف، أو كنية، نحو: أبي الحسن؛ أو لقباً، نحو: ملاعب الأسنّة، وتأبّط شرّاً؛ وعند بعض النّحويّين، أنَّ هذا النّوع، هو أعرف المعارف.

والنّوع الثّاني: الأسماء المضمرة؛ وهي نوعان: متّصلة، ومنفصلة. فالمتّصلة: كتاء المتكلّم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة. ولا تدخل هذه التّاء، إلاّ على الفعل الماضي؛ فإذا اتّصلت به سُكِّن آخره لِشدَّة امتزاجها به.

ومنها، الكاف: للمخاطب، والهاء: للغائب، والياء الّتي للمتكلّم، ونظائر ذلك.

والمنفصلة: مثل أنا، وأنت، ونحن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، وإيّاك، وإيّاهم، وما أشبه ذلك. وعند بعضهم، أنّ هذه أخصّ المعارف.

والنّوع الثّالث: أسماء الإشارة، وتسمّىٰ أيضاً، المبهمات؛ نحو: هذا، وذاك، وهذه، وتلك، والّذي، والتي، وهذان، وهؤلاء.

والنّوع الرّابع: الأسماء المعرّفة بالألف واللاّم؛ نحو: الرّجل، والفرس، والدّار، والثّوب، وفي هذا النّوع، ما لا تفارقه الألف واللاّم؛ كاسم الله ـ تعالىٰ ـ والّذي، والّتي، واللاّت، والعزّىٰ، والآن، واللاّئي.

والنّوع الخامس: الأسماء المضافة إلىٰ هذه الأنواع الأربعة المتقدّم ذكرها؛ كقولك: غلام

(١) امرؤ القيس: هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار: أشهر شعراء العرب، اختلف باسمه فقيل: حُنْدج، وقيل: مليكة، وقيل: عديّ. ويُعرف «بالملك الضلّيل» لاضطراب أمره طول حياته، وذي القروح «لما أصابه في مرض موته» (ت نحو ٨٠ ق. هـ). ترجمته في: الأغاني طبعة دار الكتب ٩/ ٧٧، وتهذيب ابن عساكر ٣/ ١٠٤، والشعر والشعراء ٣١، والبيت في ديوانه ص ١٢، والأزهية ٢٤٤، وجواهر الأدب ٦٣، والدرر: ٤/ ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٠، والكتاب ٢/ ١٦٣.

زيد، وغلامي، وغلام هذا، وغلام الأمير. وقد ضمّنت الملحة هذه الأنواع الخمسة، فيما اشتمل عليه البيتان المذكوران أمام هذا الشّرح؛ لأنّ الدّار من النّوع المعرّف بالألف واللاّم. وزيداً: من نوع الأسماء الأعلام. وأنا وأنت: من نوع الأسماء المضمرة، وذا، وتلك، والّذي من نوع أسماء الإشارة المبهمة. وذو الغنىٰ: من نوع الأسماء المضافة.

باب التَّعريف

٢٠ ـ وآلَــةُ الــتَّــعْــرِيــفِ أَلْ فَــمَــنْ يُــرِدْ تَــعْــرِيــفَ كَــبْــدٍ مُــبْــهَــمٍ قَــالَ الْــكَــبِــدْ

٢١ ـ وَقَــالَ قَــومٌ إِنَّــهَــا الــلاَّمُ فَــقَــطْ إِذْ أَلِــفُ الْــوَصْــلِ مَــتَــىٰ يُــدرَجْ سَــقَــطْ

إذا أردت تعريف الاسم النّكرة، أدخلت عليه الألف واللاّم، فيصير بدخولهما عليه معرفةً؛ مثاله أن تقول: ثمّ بعت الفرس، فتدخل الألف واللاّم، ليعلم المخاطب أنَّ الفرس المبيع؛ هو الفرس المبتاع. ومن هذا؛ قوله تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦]، وتكون هذه الألف واللاّم؛ هي التي للعهد. وقد اختلف النّحويّون، في آلة التّعريف، فكان الخليل يرىٰ أنّ الألف واللاّم جميعاً هما آلة التّعريف. ويحتجّ في ذلك بأنّ اللاّم لو أفردت للتّعريف، لجاءت منفردة كغيرها من اللاّمات؛ فلمّا سكنت، دلّ على أنّها مُتَشَبِّثَةٌ بالألف. وحُكِي عنه أنّه كان يقول: آلة التّعريف «أل» على وزن «هل»؛ ولا يقول: إنّها الألف واللاّم. وعند غيره[1] من النّحويّين، أنَّ اللاّم ـ وحدها ـ للتّعريف؛ بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام. ثمّ إنّ التّعريف نقيض التّنكير، فلمّا كان التّنكير بالتّنوين، الذي هو على حرف واحد؛ وجب أن يكون التّعريف أيضاً بحرف واحد؛ لأنّ الشّيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره. وعند أصحاب[2] هذا القول أنَّ اللاّم متحرّكة، وإنّما سُكّنت لتثبّتها بالاسم الدّاخلة عليه، والإيذان بامتزاجها به، وحلولها بمنزلة جزء منه. وإنَّ الألف إنّما أُدخلت عليها؛ ليمكن افتتاح النّطق بها، إذا وقعت أوّل الكلام. وقولنا في الملحة: «إِذْ أَلِفُ الوَصلِ متىٰ يُدْرَجْ سَقَطْ»

قد تضمّن تذكير الألف. ولولا التزام إقامة الوزن لجاز أن يقال: «متىٰ تدرج سقطت»؛ لأنَّ حروف المعجم بأسرها، يجوز تذكيرها وتأنيثها. وقولنا: «فمن يرد تعريف كِبْد مبهم قال الكَبِد» قد جمع هذا البيت بين اللّغتين المسموعتين في الكَبِد، لأنّه يقال: كَبِد على وزن فَعِل، ثمّ يخفّف، فيقال: كِبْد على وزن فِعْل.

---

(١) مثل سيبويه والخليل، انظر الكتاب ٣/ ٤٢٥ و٤/ ١٤٧ (تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨).

(٢) انظر تفصيل المسألة في شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ ٢٠٠٠.

باب قسمة الأفعال

٢٢ - وإنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأفْعَالِ ... لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا الإشْكَالِ

٢٣ - فَهْيَ ثَلاثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ ... مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ والمُضَارِعُ

إنّما انقسم الفعل ثلاثة أقسام، لأنّ كلّ فعلٍ يدلّ بصيغته على معنى قسم من أقسام الزّمان بعينه. ولمّا كانت أقسام الزَّمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ انقسم الفعل أيضاً إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ويعتبر بأمس؛ وحاضر، ويعتبر بالآن؛ ومستقبل، ويعتبر بغد. وقد جمع زهير بن أبي سُلْمىٰ[1] أقسام الزّمان في بيته فقال: [الطويل]

وَأَعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

وفعل الأمر من قبيل الأفعال المستقبلة؛ لأنَّ الأمر إنّما يستدعي من المأمور أن يحدث الفعل. وأمّا الفعل المضارع فهو ما يحتمل الحال والاستقبال حتى يخلص لأحدهما بقرينة تقترن به. فإذا قلت: زيد يصلّي، احتمل كلامك أن يكون في حالة الصّلاة، أو يكون يصلّي فيما بعد. فإن أدخلت على الفعل سوف أو السّين؛ خلّصته للاستقبال. وإن أدخلت عليه اللاّم المفتوحة أو قرنته بالآن؛ خلّصته للحال؛ وهذا أحد الوجوه الّتي سُمِّي بها هذا الفعل مضارعاً. ومعنى المضارع: المشابه؛ فكأنّه شابه الاسم من حيث إنه يصلح للشّيئين، حتى يخصّص لأحدهما بقرينة. كما أنّ رجلاً يصلح لأكثر من واحد؛ فإذا أدخلت عليه آلة التَّعريف، خصّصت شخصاً بعينه. وقيل: إنّ اشتباههما من حيث إنَّ قولك: يضرب، ويضربان، ويضربون، يشابه قولك: ضارب، وضاربان، وضاربون؛ لاتّفاقهما في عدّة الحروف، وهيئة الحركات، والسُّكون. وقيل أيضاً في مشابهتهما: إنَّ اللاَّم المفتوحة، تدخل على خبر «إنَّ»، إذا كان فعلاً مضارعاً، كما تدخل عليه إذا كان اسماً؛ فتقول: إن زيداً ليقوم، كما تقول: إنّ زيداً لقائم؛ ولا تدخل على الفعل الماضي، إذا وقع خبراً «لإنّ».

باب الماضي

٢٤ - فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أمسِ ... فَإنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ

(١) زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية. كانت قصائده تسمّى الحوليات لأنه كان ينظم القصيدة في شهر وينقّحها ويهذّبها في سنة. (ت ١٣ ق. هـ). ترجمته في الأغاني طبعة الدار ١٠/ ٢٨٨، والشعر والشعراء ٤٤. والبيت في ديوانه ص ٢٩، واللسان (عمى)، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٤٥.

اعتبار الفعل الماضي بدخول أمس عليه مطّرد، ما لم يدخل عليه حرف شرط، فإن دخل عليه حرف شرط؛ نقل معناه إلىٰ الاستقبال؛ كقولك: إنْ خرج زيد غداً خرجت. والعلّة فيه: أنّ حرف الشّرط وضع لالتزام المجازات التي تقع، في المستقبل؛ فاقتضىٰ الكلام تناسب معنىٰ الفعلين. ونقيض «إنْ» الشّرطيّة في نقل الفعل الماضي إلىٰ الاستقبال، حرف الجزم في نقله معنىٰ الفعل المستقبل إلىٰ الماضي؛ كقولك: لم يخرج زيد أمس، لأنّ من أدوات النّفي «لم»، فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس.

٢٥ ـ وحُكْمُهُ فَتْحُ الأخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

الفعل الماضي: من جملة المبنيّات؛ وحكمه: فتح آخر حرف منه، ما لم يكن آخره ألفاً، سواء كان ثلاثياً؛ كقولك: ذهب وخرج، أو رباعيّاً؛ كقولك: أكرم وأحسن، أو خماسيّاً؛ كقولك: اقترب، وانطلق، أو سداسيّاً؛ كقولك: اعشوشب، واستخرج. فإن كان لمؤنّث؛ زدت في آخره تاء ساكنة، فقلت: هند ذهبت، والنّاقة وضعت. وقد تُحرّك هذه التّاء في موضعين:

أحدهما: إذا كان الفعل لمثنّىٰ، فمتحرّكة بالفتح؛ كقولك: الهندان قامتا، والنّاقتان وضعتا؛ لأنّ ما قبل الألف، لا يكون أبداً إلاّ مفتوحاً.

والموضع الثّاني: إذا ولي التّاء همزة الوصل، إذ لا يكون ما بعدها إلاّ ساكناً، فتسقط هي عند اندراج الكلام، ويلتقي السّاكن بعدها بالتّاء السّاكنة، فيجب لالتقاء السّاكنين، كسر التّاء الّتي هي علامة فعل المؤنّث؛ وذلك، نحو قوله جلّ جلاله: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ [الواقعة: ١]، فكسر التّاء لأجل سكونها وسكون اللاّم؛ وكقوله جلّ من قائل: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] فكسر التّاء لسكونها وسكون الميم؛ لأنّ همزة الوصل فيها ساقطة لاندراج الكلام. فإن كان آخر الفعل الماضي ألفاً كانت ساكنة؛ لامتناع تحريكها، فإن كان الفعل المؤنّث، سقطت الألف؛ لأجل التقائها بالتّاء التي هي علامة فعل المؤنّث؛ فتقول في المذكّر: زيد غدا، وفي المؤنّث هند غدت.

باب الأمر

٢٦ ـ والأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ السُّكُونِ مِثَالُهُ احْذَرْ صَفْقَةَ المَغْبُونِ

اعلم أنّ أفعال الأمر مبنيّة الأواخر على السّكون؛ وسكونها سكون بناء، لا جزم. فأمّا صيغتها فإنّها مأخوذة من الفعل المضارع ومشتقّة منه، فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر حذفت حرف المضارعة من فعله المستقبل، لأنّه زائد، ولا اعتبار بالزّائد، ثمّ نظرت إلى ما يليه؛ فإن كان متحرّكاً، صغت مثال الأمر على صيغته، وحرّكته بحركته. فتقول في الأمر من: يدحرج ويثب:

دَحْرِجِ، و ثِبْ. وإن أمرت المؤنَّث؛ زدت عليه ياءً ساكنة، فقلت: دحرجي، ثِبي.

وإن أمرت اثنين من الذُّكور، والإناث، قلت: دحرجا، و ثِبا. وإن أمرت جماعة من ذكور ما يعقل، قلت: دحرجوا، و ثبوا. وإن أمرت جماعةً من الإناث، أو ممّا لا يعقل، قلت: دحرجن، وثبن. فإذا كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً؛ مثل: الحاء من يحْذر، والنّون من ينْطلق، والسّين من يستخرج؛ اجْتُلِبَت لمثال الأمر همزةُ الوصل؛ لتتوصّل بها إلى النّطق بالسّاكن؛ فقلت: احذرْ، انطلق، استخرج. وتثبت هذه الهمزة إذا ابتدأت، وتسقط في اللّفظ، إذا اتّصلت بكلام قبلها؛ إن ثبتت في الخطّ. وقد شذّ من ذلك فعلان، سكن ما بعد حرف المضارعة فيهما، ولم تدخل همزة الوصل عليهما؛ وهما قولك: خذ، وكل؛ وجُوِّز في فعلين آخرين إلحاق همزة الوصل فيهما، وحذفها فيهما؛ وهما: مر. وسل؛ وقد ورد في القرآن المجيد باللّغتين، فقال جلّ جلاله في موضع: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]؛ بحذف همزة الوصل. وقال في موضع آخر: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بإلحاق الهمزة في الوصل. وأمّا حكم حركة هذه الهمزة، فإنّها تُفتح في موطن، وتُضمّ في موطن، وتُكسر فيما عداهما. فأمّا الموطن الذي تفتح فيه؛ فهو إذا انضمّ حرف المضارعة، وكان فعله الماضي رباعيّاً. فتقول في الأمر: أكْرِمْ زيداً، وأنْصِفْ عمراً؛ كما قال جلّ جلاله: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، فالهمزة في أوائل هذه الأفعال همزة قطع، وتكون مفتوحةً؛ لأنَّ الأفعال الماضية التي هي: أكرم، وأنصف، وأحسن رباعيّة، وحرف المضارعة في أوائلها مضموم في مستقبلها. وأمّا الموطن الذي يُضمُّ فيه فهو: إذا كان الثّالث من الفعل المضارع مضموماً ضماً لازماً؛ كقولك إذا أمرت من يَخْرُجُ ويَسْكُنُ: اخْرُجْ واسْكُنْ. وأمّا الموطن الّذي تكسر فيه، فهو: إذا كان ثالث الفعل المضارع مكسوراً، أو مفتوحاً، أو أمرت، من فعل خماسيّ، أو سداسيّ؛ كقولك في الأمر من يَضْرِبُ: اضْرِبْ، ومن يَذْهَبُ: اذْهَب، ومن يَنْطَلِقُ: انْطَلِقْ، ومن يَسْتَخْرِجُ: اسْتَخْرِجْ. وإذا أمرت من فعل آخره حرف مشدّد؛ فإن كان الأمر للمذكّر؛ جاز لك أن تدغم، وأن تظهر الحرفين، فإن شئت قلت في الأمر من يَغُضُّ: غُضَّ بَصَرَكَ، وإن شئت قلت: اغْضُضْ بصرك. فمن قال: اغضُضْ، سكّن آخره، ومن قال: غُضَّ، حرّكه. فمنهم من كسر آخره لالتقاء السّاكنين، ومنهم من فتحه طلباً للتّخفيف، ومنهم من ضمّه، ومنهم من حَرَّكه بحركةِ ما قبله.

وعلى هذا، يُنشدُ بيت جرير[1]: [الوافر]

---

(١) جرير بن عطية بن حُذيفة الخطفى، أشعر أهل عصره. كان هجّاءً مرًّا، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، كان يكنى بأبي حزرة (ت ١١٠هـ). ترجمته في الأغاني ٨/٥ ـ ٧٠ (طبعة الأعلمي ـ =

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

بفتح الضّاد، وضمّها، وكسرها. وإن كان الأمر لواحدة من المؤنّث؛ زدت ياء على آخره، ولم تفكّ الإدغام، فقلت: غضّي بصرك. وإن كان الأمر لاثنين، أو لجماعة من الذكور؛ قلت: غضّا، وغضّوا. وإن كان لجماعة من المؤنّث؛ قلت: اغضضن. وعلى هذا، تعمل فيما جرى مجراه.

٢٧ - وإِنْ تَلاَهُ أَلِفٌ وَلاَمُ فَاكْسِرْ وَقُلْ لِيَقُمِ الْغُلاَمُ

قد ذكرنا أنّ همزة الوصل، إنّما اجتُلبت؛ لأجل سكون ما يليها حتى يمكن النّطق بالساكن. وبيّنّا من قبل أنّها تسقط عند إدراج الكلام؛ فإذا وصلتها بكلمة، وكان آخر تلك الكلمة ساكناً؛ سقطت هي والتقى السّاكنان اللّذان قبلها وبعدها، فيجب لالتقاء السّاكنين تحريك الأوّل بالكسر، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولى فعل أمر، أو نحو ما في الملحة: ليقم الغلام، ونحو قولك: قمِ اضرب العبد؛ وكقوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ٢﴾ [المزمل: ٢]، أو كانت فعلاً مجزوماً؛ كقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١]، أو كانت اسماً؛ كقولك: كَمِ المالُ؟ ومَنِ الرّجل؟ أو كانت حرف معنى؛ كقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ﴾ [البقرة: ٢١٩]، أو كانت فعلاً ماضياً، وقد دخلت عليه تاء التّأنيثِ السّاكنة؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] ولم يشذّ من ذلك إلاّ فتح النّون من «مِن» كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٠٤]؛ وإنّما فُتِحت استثقالاً لتوالي الكسرتين، فيما يكثر استعماله. على أنّ بعضهم، قد كسر نون «مِنْ» تشبيهاً لها بنون «إنْ» في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

فصل

٢٨ - وإِنْ أَمَرْتَ مِنْ سَعَىٰ وَمِنْ غَدَا فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الأَخِيرَ أَبَدَا

٢٩ - تَقُولُ: يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يومِ الأَحَدْ وَاسْعَ إِلَىٰ الْخَيْرَاتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

٣٠ - وَهٰكَذَا قَوْلُكَ فِي ارْمِ مِنْ رَمَىٰ فَاحْذُ عَلَىٰ ذٰلِكَ فِيمَا اشْتَبَهَمَا

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال حذفته في الأمر. فإن كان ألفاً؛ أبقيتَ - بعد حذفها - فتحةً تدلُّ عليها؛ كقولك، في الأمر مِن يسعىٰ: اسعَ إلىٰ الخيرات؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ﴾ [الصافات: ١٧٤].

= بيروت ط١ ٢٠٠٠). والبيت في ديوانه ص ٨٢١، وجمهرة اللغة ١٠٩٦، وخزانة الأدب ١/ ٧٢، والدرر ٦/ ٣٢٢، وشرح المفصّل ٩/ ١٢٨، واللسان (حدد).

وإن كان حرف الاعتلال واواً قبلها ضمّة أبقيت الضّمّة لتدلّ عليها؛ كقولك في الأمر من **يغدو: اغدُ يا زيد**؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٥]. وإن كان حرف الاعتلال ياءً حذفتها، وأبقيت بعد حذفها كسرة تدلّ عليها؛ كقولك في الأمر من يرمي: ارمِ يا هذا؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢].

وإن وقفت على شيء من ذلك؛ جاز لك أن تقف عليه بالسُّكون، فتقول: اخشْ، اغدْ، ارمْ.

وجاز أن تزيد عليه هاءً لبيان الحركة؛ فتقول: اغدُهْ، ارمِهْ، اخشَهْ؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

فصل

٣١ ـ والأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ العِقَابَا ... وَمِنْ أَجَادَ أَجِدِ الجَوَابَا

٣٢ ـ وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ ... فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالَ العَبَثِ

إذا كان الفعل المضارع مُردفاً بحرف اعتلال؛ مثل: يخاف، ويقول، ويبيع، ثمّ أمرت منه؛ سقط حرف الاعتلال في مثال الأمر في موضعين وهما: إذا أمرت به الواحد المذكّر، أو أمرت به جماعة المؤنّث، وما لا يعقل؛ كقولك في الأمر للمذكّر: خَفْ، وقُلْ، وبِعْ، ولجماعة المؤنَّث: خَفْنَ، وقُلْنَ، وبِعْنَ؛ فكان الأصل في خفْ: خافْ، وفي قلْ: قولْ، وفي بعْ: بيعْ، فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر، فالتقىٰ هو والحرف المعتلّ؛ وهو ساكن أيضاً. ومن الأصول أنّه متىٰ التقىٰ ساكنان؛ أحدهما الحرف المعتلّ، كان هو المحذوف، هذا الأصل؛ فلهذا قيل: خَفْ، وبِعْ، وقُلْ. ويثبت حرف الاعتلال في أربعة مواضع:

أحدها: إذا أمرت به الواحدة من الإناث؛ كقولك: خافي يا هند، وقولي الحقّ، وبيعي الثّوب.

الموضع الثّاني: إذا أمرت به الاثنين مذكّرين كانا، أو مؤنّثين؛ كقولك: خافا، وبيعا، وقولا.

والموضع الثّالث: إذا أمرت به جماعة الذكور؛ كقولك: خافوا، وقولوا، وبيعوا.

والموضع الرّابع: إذا اتّصلت بالفعل النُّون الثّقيلة أو الخفيفة؛ كقولك للمذكَّر: خافَنَّ الله، وخافَنْ ربّك. والعلّة في ثبوت حرف الاعتلال في هذه المواطن الأربعة تحرّك ما بعدها. فقد ارتفعت العلّة الّتي أوجبت في الموضعين الأوّلين إسقاطها. فإن اعترض معترض وقال: قد نجد

الحرف الأخير متحرّكاً مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك: بعِ العبدَ، و خَفِ اللّهَ، وفي مثل قوله تعالىٰ: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢] فالجواب عنه؛ أنَّ هذه الحركة حركة عارضة، بدليل أنّها تزول إذا لم تتصّل بها همزة الوصل. والحركة العارضة لا يُعْتَدّ بها، ولا تأثير لها، إذ ليست كالحركة الثّابتة في المواطن الأربعة.

باب الفعل المضارع

٣٣ ـ وإنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أو تَاءَ أو نُونَ جَمْعٍ مُخْبِراً أو يَاءَ

٣٤ ـ قَدْ أُلْحِقَتْ أوّلَ كُلِّ فِعْلِ فَإنّهُ المُضَارِعُ المُسْتَعْلِي

اعلم أنّ الفعل المضارع ما كان في أوَّله إحدىٰ الزّوائد الأربعة؛ الّتي هي: الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء.

فالهمزة تكون للمتكلّم؛ ذَكَراً كان، أو أنثىٰ؛ كقولك: أنا أذهب.

والنّون للمتكلّم إذا كان معه غيره؛ نحو قولك: نحن نخرجُ. وقد جاء في كلام الله ـ جلّ جلاله ـ مع وحدانيّته؛ كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، وعلى موجب ما أخبر به ـ سبحانه ـ عن نفسه خوطب أيضاً بواو وبنون الجمعِ، كما قال ـ سبحانه ـ حكايةً عن الكفّار: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقد اختُلِف في علّة نون الجمع الواردة في كلام الله ـ عزّ وجلّ ـ فقيل: جاءت للعظمة الّتي هو ـ سبحانه ـ متوحّد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها. فعلىٰ هذا القول؛ يُكرَه للملوك استعمالها في قولهم: نحن نفعل، ونحن نعد؛ وقيل في علّتها: إنّها لما كانت تصاريف أقضيته ـ تعالى ـ تجري على أيدي خلقه؛ تنزّلت أفعالهم منزلة فعله؛ فلذلك ورد الكلام مورد الجمع. فعلىٰ هذا القول يجوز أن يستعمل النّون كلّ من لا يباشر العمل بنفسه. وأمّا قول العالم: نحن نشرح، ونبيّن، فمفسوح له فيه؛ لأنّه يخبر بنون الجمع عن نفسه، وعن أهل مقالته.

وأمّا «التّاء» فتكون للمخاطب، وللغائبة الواحدة، والاثنتين؛ كقولك: أنت تذهب، وهند تذهب، والهندان تذهبان.

وأمّا «الياء» فتكون للغائب المذكّر، وجماعة الإناث؛ كقولك: هو يذهب، وهنَّ يذهبن. ولا يجوز أن يقال للنّساء: تَذهبنَ بالتّاء؛ وفي القرآن ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠] بالياء، لا بالتّاء. ومعنىٰ قولنا: «قَدْ ألحقت أوّل كلّ فِعْلٍ»؛ أي إنّها متىٰ وجدت زائدةً؛ كان الفعل مضارعاً. والمراد بقولنا: «فإنّهُ المُضَارِعُ المُسْتَعْلِي» الإشارة إلىٰ أنّه استعلىٰ بالإعراب عن النّوعين الآخرين من الأفعال.

٣٥ ـ ولَيْسَ فِي الأَفْعَالِ يُعْرَبُ   سِوَاهُ والتِّمْثَالُ فِيهِ يَضْرِبُ

الأصل في الأفعال، أن تكون مبنيّةً؛ لأنّها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تُعرب، وكذلك حكم الحروف؛ لأنّها جامدة، لا تتصرّف. وإنّما جُعل الإعراب للأسماء من حيث إنّ اللّفظ بالاسم؛ كقولك: زيد واجد. ومعناه قد يختلف؛ لكونه تارةً فاعلاً، وتارةً مفعولاً، وتارةً مضافاً إليه. فاحتيج فيه إلىٰ الإعراب، لتبيين المعنىٰ. وإنّما أُعرب الفعل المضارع؛ لمشابهته الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

٣٦ ـ والأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ المُتَابِعَهْ   مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفُ المُضَارَعَهْ
٣٧ ـ وَسِمْطُهَا الحَاوِي لَهَا نَأَيْتُ   فَاسْمَعْ وَعِ القَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ[(١)]

قد تقدّم القول في أنّ الفعل المضارع ما أُلْحِقَ بأوّله الهمزة، أو النّون، أو التّاء، أو الياء. وهذه الحروف الأربعة الّتي يجمعها قولك: (نأيت) تُسمّىٰ حروف المضارعة، وإنّما تُسمَّىٰ بذلك، إذا وجدت زائدةً لاحقة، بالفعل الماضي في مثل قولك: أذهب، ويذهب، وتذهب، ونذهب؛ ألا ترىٰ أنّ أصل الفعل الماضي فيها: ذهب، والأحرف الأربعة أُلحِقَت به؟ فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولاً في الأفعال، لا تُسَمَّى بحروف المضارعة؛ كقولك: أكرم، ونقّر، وتوضّأ، ويَعَر الجدي؛ إذا صاح؛ وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية. فافهم بذلك ترشد، إن شاء الله.

٣٨ ـ وضَمُّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي   مِثْلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابَ الدَّاعِي
٣٩ ـ وَمَا سِوَاهُ فَهْيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ   وَلاَ تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَحْ
٤٠ ـ مِثَالُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي   وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

قد ذكرنا من قبل أنّ افتتاح النّطق لا يكون إلاّ بمتحرّك. وذكرنا أنّ حروف المضارعة لا تكون إلاّ أوائل الفعل المضارع المستقبل؛ فإذاً، لا بدّ من أن تكون متحرّكةً، وحكم حركتها أن تضمّ إذا كان فعلها الماضي رباعيّاً، وتفتح من الماضي الثّلاثيّ، وممّا زاد على الرّباعي. فعلىٰ هذا تقول: أنا أجيبُ، ونحن نُجيبُ، وأنت تُجيبُ، وهي تُجيبُ، وهو يُجيبُ؛ فتضمّ الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء؛ لأنّ الفعل الماضي منه: أجاب، وهو رباعيّ. وتقول فيما ماضيه ثلاثيّ: أنا أذهب، ونحن نذهبُ، وأنت تَذهبُ، وهو يَذهبُ. وفيما ماضيه خماسيّ أو سداسيّ:

---

(١) السِّمط: الخيط الذي ينتظم فيه الخرز المنتظم في خيط. والحاوي لها: الجامع لها، وهي أحرف «نأيت».

أنا أنطلق، وأستجيش، وأنت تَنطلق، وتَستجيشُ، ونحن نَنطلق، ونَستجيشُ، وهو يَنطلقُ، ويَستجيشُ، فتفتح حروف المضارعة في هذه الأفعال ونظائرها، سواءٌ كان ماضيها ثلاثيّاً، أو خماسيّاً، أو سداسيّاً. وإلىٰ هذا وقعت الإشارة في قولنا: «ولا تُبَلْ أخفّ وزناً أم رجح» والأصل في قولهم: لا تُبَل لا تُبَالِ؛ فحذفت ألفها بعد حذف يائها، كما حذفت النّون بعد الواو في قولهم: لم يكُ؛ طلباً لتخفيف هاتين اللّفظتين؛ لكثرة استعمالهما في الكلام.

باب الإعراب

٤١ ـ وإنْ تُـرِدْ أنْ تَـعْـرِفَ الإعْـرَابَـا ... لِـتَـقْـتَـفِـي فِـي نُـطْـقِـكَ الـصَّـوَابَـا

٤٢ ـ فَـإِنَّـهُ بِـالـرَّفْـعِ ثُـمَّ الـجَـرِّ ... وَالـنَّـصْـبِ وَالْـجَـزْمِ جَـمِـيـعـاً يَـجْـرِي

الإعراب في اللُّغة: هو الإبانة، يقال: أعربَ الرّجل عمّا في نفسه؛ إذا أبان. فأمّا الإعراب في صناعة النّحو: فهو تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها. ووجوه الإعراب أربعة: «الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم». وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السّكون، إلاّ أنّه لما استوفىٰ الاسم الذي هو الأصل جميع الحركات الثّلاث؛ الّتي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها، جعل له السّكون إعراباً ليساوي إعراب الاسم.

والرّفع: أعلىٰ وجوه الإعراب مرتبةً؛ لاستغنائه عن النّصب والجرّ في قولك: قائمٌ زيد، وزيدٌ منطلقٌ. والنّصب والجرّ لا يوجدان حتّىٰ يتقدّم الرّفع؛ كقولك: ضرب زيدٌ عمراً، ومررتُ بزيدٍ.

٤٣ ـ فـالـرَّفْـعُ والـنَّـصْـبُ بِـلاَ مُـمَـانِـعِ ... قَـدْ دَخَـلا فِـي الاسـمِ والـمُـضَـارِعِ

٤٤ ـ وَالـجَـرُّ يَـسْـتَـأْثِـرُ بِـالأَسْـمَـاءِ ... وَالْـجَـزْمُ فِـي الْـفِـعْـلِ بِـلاَ امْـتِـرَاءِ[١]

اعلم أنّ وجوه الإعراب نوعان: خاصّ ومشترك.

فالمشترك: الرّفع، والنّصب؛ وذلك أنّ الأسماء المتمكّنة، والأفعال المضارعة، يشتركان فيهما.

وأمّا الخاصّ: فالجرّ، و الجزم؛ فالجرّ: يختصّ بالأسماء المتمكّنة. والجزم: يختصّ بالأفعال المضارعة. وإنّما لم يدخل الجزم الأسماء؛ لأنّ الجزم حذف الحركة، والأفعال

(١) بلا امتراء: بلا شكّ.

مستثقلةٌ، فلاقَ بها التّخفيف؛ والأسماء خفيفة ولهذا لحقها التّنوين، وتخفيف الخفيف إجحاف به. وإنّما لم يدخل الجرّ الأفعال؛ لأنّ الجرّ يدخل الاسم من أحد طريقين؛ إمّا بإضافة حرف إلىٰ اسم، وإمّا بإضافة اسم إلى اسم؛ وكلاهما ممتنع في الأفعال؛ لأنَّ الغرض في وضع حروف الجرّ أن توصل معاني الأفعال إلىٰ الأسماء، وذلك؛ لأنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلىٰ الأسماء، فأعينت بحروف الجرّ؛ لتوصلها إليها. وهذا غير موجود في الأفعال؛ لأنّ الفعل لا يعمل في الفعل؛ فلهذا، امتنع دخول حروف الجرّ عليه. وأمّا إضافة اسم إلى اسم؛ فالغرض في الإضافة التّعريف، أو التّخصيص. ألا ترىٰ أنّك إذا قلت: هذا غلام زيد؛ فقد عرّفت الغلام بإضافته إلى زيد؟ وإذا قلت: هذا جلّ الفرس؛ فقد خصّصت الجلّ بإضافته إلى الفرس؟ والإضافة إلىٰ الفعل لا تعرّفه، ولا تخصّصه بحال؛ فلهذا، امتنع دخول الإضافة عليه. فافهم ذلك، وقس عليه.

٤٥ ـ فالرَّفعُ ضَمُّ آخِرِ الحُرُوفِ والنَّصبُ بالفَتحِ بِلاَ وُقُوفِ
٤٦ ـ والجرُّ بالكَسْرَةِ لِلتَّبيينِ وَالْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

والعلّة في أنّه جعل الإعراب آخر الكلمة؛ أنَّ الإعراب وضع لتبيين المعنىٰ وتمييز الصّفة المتغايرة في الأسماء. وسبيل الصّفة أن تأتي بعد أن يُعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلاّ بعد انتهاء صيغته؛ فلهذا جعل الإعراب في آخره. وإنّما سُمّيَ الرَّفعُ بالضَّمّ؛ لأنَّ الضّمَّ من الواو؛ ومخرج الواو من الشّفتين؛ وهما أرفع الفم. وسُمّي الفتحُ نصباً؛ لأنّ الفتح من الألف، والألف: حرف متصب، يمتدّ إلىٰ أعلىٰ الحنك. وسُمّي الكسر جرّاً؛ لأنّه من الياء؛ التي تهوي عند النّطق سُفلاً، فكأنّه مأخوذ من جرّ[1] الحبل؛ وهو سحبه. وإنّما سُمّي الجزم جزماً؛ لقطع الحركة، إذ الجزم في اللُّغة: القطع؛ كقولهم: جزمت اليمين؛ أي قطعتها. فاعلم ذلك.

باب إعراب الاسم المفرد المُنْصَرف

٤٧ ـ وَنَوِّنِ الاسْمَ الْفَرِيدَ الْمُنْصَرِفْ إذَا درجتَ قَائِلاً ولَم تَقِفْ[2]

التّنوين: يختصّ بالاسم المنصرف لخفّته؛ ولأجل التّنوين اللاَّحق بآخره؛ سُمّي منصرفاً، فكأنّ التّنوين لمّا دخل عليه أحدث فيه صريفاً. والصّريف: صوت البكرة عند الاستقاء. ويسقط التّنوين في أربعة مواضع:

---

(١) الجرّ: الجذب.

(٢) الفريد: أي المفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع فلا ينوّنان إذ النون فيهما بدل عن التنوين في الاسم المفرد.

أحدها: في الاسم المعرّف بالألف واللاّم؛ لأنّ التّنوين: زيادة أُلحقت بآخر الاسم، ولام التّعريف: زيادةٌ؛ فاستثقل الجمع بين زيادتين.

والثّاني: في أوّل المضافين؛ كقولك: غلام زيد؛ لأنّ المضاف إليه يتّصل بالمضاف حتّى يصير كأحد حروفه؛ ولذلك، لم يجز أن يفصل بينهما، فلمّا تنزّل المضافان بمنزلة الاسم الواحد؛ وجب إلحاق التّنوين بالمضاف إليه؛ الّذي هو الأخير منهما، كما يلحق آخر الاسم المفرد.

والموضع الثّالث: الاسم الذي لا ينصرف؛ كقولك: جاء عمرو. وإنّما لم يدخله التّنوين لشبهه بالأفعال.

والموضع الرّابع: إذا كان الاسم المفرد علماً، أو كنيةً، أو لقباً، وكان موصوفاً بابن مضافٍ إلىٰ علم، أو كنية، أو لقب؛ كقولك: جاء زيد بن بكر، وجاء زيد بن أبي محمد، وجاء زيد بن أبي تَأَبَّطَ شراً. وكقولك: جاء أبو محمّد بن يزيد، وجاء أبو محمّد بن أبي الحسين، وجاء أبو محمّد بن تأبّط شرّاً. وكقولك في اللّقبين: جاء بَطّة بن تأبّط شرّاً؛ وعلىٰ هذا فقس قول الشّاعر: [الطّويل]

فـقـلـت لَـعَـبْـدُ الـلّـه خـيـرُ لِـدَاتِـهِ ... ذِئَـاب بـنِ أسـمـاءَ بـنِ زيـد بـن قـارِبِ[1]

فحذف التّنوين من ذئاب وزيد، لإضافة كلٍّ منهما إلىٰ ابن: فأمّا حذف التّنوين من أسماء؛ فلكونه لا ينصرف. والعلّة في حذف التّنوين في هذا الموضع؛ أنّ التّنوين ساكن، والألف من ابن ألف وصل تسقط في اندراج الكلام، فيلتقي التّنوين السّاكن بالباء السّاكنة من ابن، فلهذا حذف التّنوين. فإن وصفت الاسم بابن مضاف إلى ما فيه الألف واللاّم؛ كقولك: جاء محمّد ابن الأمير، ثبت التّنوين، وانكسر لالتقاء السّاكنين؛ لأنّ الأمير ليس بعلم، ولا كنية، ولا لقب. وكذلك إن قلت: ظننت زيداً ابن عمرو، أتيت بالتّنوين، وكسرته؛ لالتقاء السّاكنين من حيث إنّه ليس بصفة للاسم الأوّل، وإنّما هو خبر عنه. ومعنىٰ قولنا: «إذا درجتَ قائلاً ولم تقف» إذْ لا تلحق التّنوين، بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرّفع والجرّ؛ بل تقف عليه بالسّكون.

تقول: جاء زيد، ومررت بزيد؛ لأنّ الوقف يساوق الخطّ.

٤٨ ـ وقِفْ عَلَىٰ المَنْصُوبِ مِنْهُ بِالألِفْ ... كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لا يَخْتَلِفْ

---

(١) البيت لخفاف بن ندبة في ملحق ديوانه ص ١٣٠، ولدريد بن الصمّة في ديوانه ص ٣٦، ولخفاف أو لدريد في اللسان (جنن) ورواية الديوان: «فتكنا بعبد الله خيرِ لداته»، و«أسماء بن بدر» وقبله:
«ولـولا جَـنـانُ الـلـيـل أدركَ خـيـلُـنـا ... بذي الرمثِ والأرطى، عياضَ بنَ ناشبِ»

٤٩ ـ تَقُولُ: عَمْرٌو قَدْ أضَافَ زَيْدَا وَخَالِدٌ صَادَ الغَدَاةَ صَيْدَا

إن قال قائل: لِمَ أُبدل في الوقف على المنصوب من فتحته، مع التّنوين ألفٌ، ولم يُبدل من ضمّة المرفوع واو، ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه: أنّه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم. ألا ترىٰ أنّك لو وقفت على قولك: مررت بغلام، فقلت: مررت بغلامي، لتوهّم السّامع أنّ الغلام ملكك، ولو أنّك وقفت على المرفوع بالواو، فقلت: جاء زيد ولخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمّة. وإنّما يوجد ذلك في الأفعال، حتّى إنّهم لمّا اضطروا في بعض الجموع إلىٰ مثل ذلك أبدلوا الواو ياءً، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع دلوٍ، وجروٍ: أدل، وأجر. والأصل: أدلُو، وأجرُو؛ ففرّوا من الواو التي قبلها ضمّة إلىٰ الكسرة محافظةً علىٰ مقاييس الأصل، ولم يخرجوا عن لغتهم، ولا يعرف من نقل عنهم، ولا سمع منهم خلاف ذلك والله أعلم.

٥٠ ـ وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إنْ أضَفْتَهُ أو إنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ

٥١ ـ مِثَالُهُ: جَاءَ غُلَامُ الوَالِي وَأَقْبَلَ الغُلَامُ كَالغَزَالِ

قد مضىٰ شرح المواضع الأربعة الّتي يسقط التّنوين فيها؛ بما يغني عنها إعادته؛ فليعلم من هنالك.

باب الأسماء الستّة

٥٢ ـ وسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي

الواو: تكون علامة الرّفع في موضعين؛ أحدهما: في الأسماء السّتة التي هي: «أبوك، وأخوك، وحَموكَ، وفوك، وهنوك، وذو مال».

والثّاني: في جمع المذكّر السّالم؛ كقولك: جاء المسلمون على ما نشرحه في موضعه، إن شاء الله تعالىٰ.

٥٣ ـ وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أُخَيَّ بِالألِفْ وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

أما الألف فتقع علامةً للنّصب في هذه الأسماء الستّة دون غيرها. وقد تقع الألف إعراباً في التّثنية غير أنّها تكون علامةً للرّفع.

وأمّا الياء فتكون علامةً للجرّ في ثلاثة مواضع: الأسماء السّتة، وفي التثنية، وفي جمع المذكّر السّالم.

٥٤ - وَهْـيَ أَخُـوكَ وَأَبُـو عِـمْـرَانَـا وَذُو وَفُـوكَ وَحَـمُـو عُـثْـمَـانَـا

٥٥ - ثُـمَّ هَـنُـوكَ سَـادِسُ الأَسْـمَـاءِ فَـاحْـفَـظْ مَـقَـالِـي حِـفْـظَ ذِي الـذَّكَـاءِ

اعلم أنّ هذه الأسماء السِّتَّة، ما عدا ذا مال، يجوز أن تُستعمل مفردةً، فتعرب كإعراب زيد في الرّفع، والنّصب، والجرّ. غير أنّ قولك: (فوك) إذا استعملته مفرداً، أبدلت من واوه ميماً، فقلت: هذا فم، ورأيت فماً، ونظرت إلى فم. وأمّا (ذو) فإذا كانت بمعنىٰ صاحب؛ فلا تستعمل إلاّ في الإضافة، فتجرّ ما بعدها، وتعرب بالواو في الرّفع، والألف في النّصب، والياء في الجرّ، ولا يجوز أن تستعمل مفردةً بحال. وقد جاءت (ذو) بمعنىٰ الذي، وأجريت على لفظ واحد مع المذكّر، والمؤنث، والمثنّىٰ، والمجموع، ولم يغيّروا واوها على اختلاف مواقعها. فقالوا: أنا ذو عرفت، ورأيت ذو عرفت، ومررت بذو عرفت؛ ومنه قول الشّاعر سِنَانِ بنِ الفَحْلِ الطَّائيّ[1]: [الوافر]

فَـإِنَّ الـمَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي وَبِـئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْـتُ

فقال: ذو حفرت، وذو طويت؛ والبئرُ: مؤنَّثة، قال الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، وعلىٰ هذا كلامهم مُجرىٰ، وعليه يُقاس.

باب حروف العلّة

٥٦ - والـوَاوُ وَالـيَـاءُ جَـمِـيـعـاً والأَلِـفْ هُـنَّ حُـروفُ الاعـتِـلالِ الـمُـكْـتَـنِـفْ[2]

هذه الحروف الثّلاثة الّتي هي: الألف المنفتح ما قبلها، والياء المنكسر ما قبلها، والواو إذا انضمّ ما قبلها، تُسمّىٰ حروف الاعتلال، وحروف المدّ واللّين، والحركات الثّلاث؛ الّتي هي: الضّمّة، والفتحة، والكسرة مجانسة لها. وعند أكثر النّحويّين أنّ الحركات مأخوذة منها ومتفرّعة عنها. وعند بعضهم أنّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات احتجاجاً بأنّه متىٰ أُشبعت الفتحة؛ صارت ألفاً، والضمّة صارت واواً، والكسرة صارت ياءً. فإن لم يكن ما قبل الواو مضموماً، ولا ما قبل الياء مكسوراً؛ لم يكونا حرفي اعتلال.

---

(١) سنان بن الفحل، أخو بني أم الكهف من طيىء، شاعر إسلامي في الدولة المروانية (انظر خزانة الأدب ٦/ ٤٠)، والبيت له في الإنصاف ص ٣٨٤، وخزانة الأدب ٦/ ٣٤، ٣٥، والدرر ١/ ٢٦٧، وشرح التصريح ١/ ١٣٧.

(٢) المكتنف: سمّاها مكتنفة لكونها إلى جانب حرف سابق لها، وكنف الشيء جانبه.

إعراب الاسم المنقوص

٥٧ ـ وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِي وَفِي الْمُشْتَرِي ... سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرِّ

٥٨ ـ وَتُفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا ... نَحْوُ لَقِيتُ الْقَاضِيَ الْمُهَذَّبَا

اعلم أنّ كلّ اسم آخره ياء خفيفة؛ قبلها كسرة، يُسمّىٰ منقوصاً، وتكون ياؤه ساكنةً في رفعه وجرّه؛ ولهذا يُسمَّىٰ منقوصاً؛ لأنّه نقص حركتين من حركات الإعراب؛ وهما: الضّمّة والكسرة. وكان الأصل في إعراب المرفوع؛ نحو: جاء القاضي، بضمّة مقدّرة منويّة في آخره. وكذلك كان الأصل في إعراب المجرور ـ منه ـ بكسرةٍ مقدَّرة في الياء، يتبعها التّنوين، ولكن حذفت منه الضّمّة والكسرة؛ لاعتلال حرف الإعراب منه؛ الّذي هو الياء، ولأنَّ التّحرك بالضّمَّة في حالة الرّفع ثقيل، وكذلك الكسرة أيضاً، فعدلوا عنها إلىٰ السّكون تخفيفاً، فيشترك الرّفع والجرّ في هذه المواطن وحسب.

وأمّا نصب هذا النّوع من الأسماء، فيكون بفتح الياء؛ لخفَّة الفتحة؛ فإن اضطرّ شاعر إلىٰ إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه، أو جرّه؛ جاز له؛ كقول ابن الرُّقيَّات[1]:

[المنسرح]

لا بَارَكَ اللّٰهُ فِي الغَوانِيِ فَما ... يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فحرَّكَ ياء[2] الغواني بالكسر؛ لضرورة الشّعر، ومنه قول جرير: [الطويل]

فيَوماً يُوافِينِي الهَوىٰ غَيرَ مَاضِيٍ ... وَيَوماً تَرَىٰ مِنهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ[3]

---

(١) عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤيّ: شاعر قريش في العصر الأموي. أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. ولقّب بابن قيس الرقيّات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كلّ واحدة منهن رقيّة. (ت نحو ٨٥هـ)، ترجمته في الأغاني، طبعة الساسي ٤/ ١٥٤، والشعر والشعراء ٢١٢، والجمحي ٥٣٠، والبيت في ديوانه ص ٧١، والأزهية ٢٠٩، والدرر ١/ ١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٩، والكتاب ٣/ ٣١٤، واللسان (غنا) الشاهد فيه قوله: «**الغواني**» حيث حرّك الياء بالكسرة، وأجراها مجرى الأحرف الأخرى للضرورة.

(٢) جاء في اللسان (غنا): (وإنما حرّك الياء بالكسرة للضرورة وردّه إلى أصله، وجائز في الشعر أن يُرَدّ الشيء إلى أصله).

(٣) البيت في ديوانه ص ١٤٠، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٨، والكتاب ٣/ ٣١٤، واللسان (غول، مضى). وتغوّلت الغول: تخيّلت وتلوّنت، وكلّ ما اغتال الإنسان فأهلكه هو غول، وتغوّلتهم الغول: تَوَّهوا. الشاهد فيه قوله: «غير ماضيٍ» حيث جرّ الاسم المنقوص «ماضي» بكسرة ظاهرة للضرورة، والقياس أن يحذف الياء وينوّن الضاد.

٥٩ ـ وَنَوِّنِ الْمُنَكَّرَ الْمَنْقُوصَا فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا
٦٠ ـ تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعُ وَافْزَعْ إِلَىٰ حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ

الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون معرّفاً بالألف واللاّم؛ كالقاضي، والوالي.

والثّاني: أن يكون مضافاً؛ كقولك: قاضي مكّة، ووالي البصرة.

وهذان النّوعان؛ تسكن ياؤهما في الرّفع، والجرّ، وتفتح في النّصب.

القسم الثّالث: أن يأتي منكّراً؛ كقولك: قاضٍ، ووالٍ؛ فتحذف ياؤه في الرّفع، والجرّ. ويقتصر فيه على التّنوين في آخره؛ كقولك: هذا قاضٍ، يا فتىٰ، ومررت بقاضٍ عادل. وإنّما حذفت ياؤه؛ لسكونها وسكون التّنوين، الذي وجب إلحاقه به عند إفراده، فإذا حلّ في موضع منصوب؛ ثبتت ياؤه، ونُوِّنَ؛ كقولك: ما رأيت قاضياً عادلاً؛ فإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص، فإن كان معرّفاً؛ وقفت عليه بالياء السّاكنة، علىٰ اختلاف مواقعه، وإن كان منكّراً؛ وقفت عليه في حالتي الرّفع والجرّ بحذف الياء؛ كقولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ووقفت عليه في حال النّصب بالألف المبدلة من التنوين مع إثبات يائه، فقلت: رأيت قاضياً؛ كما تقول: رأيت زيداً، هذا هو الاختيار فيهما. وقد وقف بعضهم علىٰ المعرّف المرفوع، والمجرور بحذف الياء؛ فقال: هذا القاضِ، ومررت بالقاضِ. ووقف آخرون، على المنكّر المرفوع والمجرور بالياء، فقالوا: هذا قاضي، ومررت بقاضي. والله ـ تعالىٰ ـ أعلم.

٦١ ـ وهٰكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجِي وَكُلُّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي
٦٢ ـ هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَهْ فَافْهَمْهُ عَنِّي فَهْمَ صَافِي الْمَعْرِفَهْ

قد قدّمنا القول في أنّ المنقوص ما جمع ثلاثة شروط، وهي: أن يكون آخره ياءً مخفّفةً قبلها كسرة، فمتى اجتمع في اسم هذه الشّرائط الثّلاث؛ سكّنت ياؤه في الرَّفع، والجرّ، سواء قلّت حروفه؛ مثل: الشَّجي، والعمي، أو كثرت؛ مثل: القاضي، والمشتري، والمستقصي. فإن عدم شرط من الشّرائط الثّلاث؛ كان الاسم صحيحاً، ولحقت ياءهُ الضّمّة، والكسرة. وذلك، بأن تكون ياؤه مشدّدةً مثل ياء عليّ، وكسريّ، وقمريّ؛ أو يكون ما قبلها ساكناً؛ نحو: ظبي، وجدي، وسقي. فاعرف ذلك، إذا ذكر.

باب المقصور من الأسماء

٦٣ ـ ولَيسَ لِلإعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرْ ... مِنَ الأسَامِي أثَرٌ إذَا ذُكِرْ[(١)]

٦٤ ـ مِثَالُهُ يَحْيَىٰ وَمُوسَىٰ وَالْعَصَا ... أوْ كَحَيَاً أو كَرَحاً أو كَحَصَى[(٢)]

٦٥ ـ فَهذِهِ آخِرُهَا لاَ يَخْتَلِفْ ... عَلَىٰ تَصَارِيفِ الكَلاَمِ الْمُؤْتَلِفْ[(٣)]

الاسم المقصور: هو كلّ اسم كان آخره ألفاً ملساء؛ أي: لا تتبعها همزة، فيكون في تصاريف مواقعه، على حالةٍ واحدة، في الرّفع، والنّصب، والجرّ؛ ولهذا سمّي مقصوراً؛ لأنّه حبس عن الحركة. إذ المقصور في اللّغة: هو المحبوس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾ [الرحمٰن: ٧٢]. ثمَّ إنّ الأسماء المقصورة، تنقسم إلى قسمين: **أحدهما**: ما يدخله التّنوين؛ كقولك: رحًى، وحياً، وقفاً، وندًى. **والثاني**: ما لا يدخله التّنوين، إمّا لكونه معرّفاً، بالألف واللاّم؛ مثل: الحيا، والنّدىٰ، والحصىٰ، والعصا. وإمّا لكونه لا ينصرف؛ مثل: موسىٰ، وعيسىٰ، وسلمىٰ، وسعدىٰ، ودنيا، وأخرىٰ. وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرّفع، والنّصب، والجرّ؛ كما قال تعالىٰ في المنوّن منهما: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا﴾ [الدخان: ٤١]، فالأوّل مرفوع، والثّاني مجرور، ولفظهما واحد، وعلى ذلك فقس.

باب التّثنية

٦٦ ـ ورَفْعُ مَا تُثْنِيَتُهُ بِالألِفِ ... كَقَوْلِكَ الزَّيْدَانِ كَانَا مَألَفِي[(٤)]

الاسم المثنىٰ: هو الاسم الدّال على مسمّيين مُتَّفِقيّ اللّفظ، ويشترك فيهما المذكّر والمؤنّث، ومَنْ يعقل، وما لا يعقل، ولا تدخل على فعل، ولا حرف. فأمّا قولك: يقومان، ويذهبان، فليسا بتثنية يقوم، ويذهب؛ ولا الألف فيهما ألف تثنية، بدليل ثبوتها في ذلك، في كلّ حال؛ بل الألف فيهما اسم؛ هو ضمير الفاعلين؛ كالألف في قاما، وذهبا. فإذا أردت أن تثنّيَ الاسم فتحت آخره، ثمّ زدت عليه في الرّفع ألفاً ونوناً. وفي هذه الألف ثلاثة أشياء هي **حرف الإعراب، وعلامة التّثنية، وعلامة الرّفع**. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أثبتّ ياء الاسم المنقوص، إذا ثنّيته في مثل قولك: جاء القاضيَان؛ لأنّ هذه الياء تثبت في حالة النّصب؛ لخفّة الفتحة فيها؛ فلهذا، أُثبِتَت في التّثنية.

---

(١) قُصِر: كان مقصوراً. والأسامي: جمع أسماء جمع اسم، وهو جمع الجمع.

(٢) الحيا: المطر. والحصى: جمع الحصاة.

(٣) فهذه: أي الأسماء المقصورة وشبهها. وتصاريف الكلام: الرفع والنصب والجر. والمؤتلف: المركّب.

(٤) كانا مألفي: أي محلّ إلفي.

٦٧ ـ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ وَلاَ مِرَاءِ[1]
٦٨ ـ تَقُولُ زَيْدٌ لاَبِسٌ بُرْدَيْنِ وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ

النّصبُ يؤاخي الجرّ، ولذلك أُميلت الألف إلىٰ الياء، واستوىٰ في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور؛ وذلك في مثل قولك: ضربتك، وهذا غلامك، ورأيته، ومررت بغلامه، وضربني وغلامي؛ فالهاء، والكاف، والياء يقعن تارةً ضميراً للمجرور، وتارةً ضميراً للمنصوب، فلهذا؛ اشترك النّصب، والجرّ في علامة التّثنية، وجُعلت فيهما ياء ونون.

وفي الياء ثلاثة أشياء هي: **حرف الإعراب، وعلامة التّثنية، وعلامة النّصب، أو الجرّ**. والمواطن التي تشترك فيها علامة النّصب والجرّ أربعة: **التّثنية، والجمع بالياء والنّون، والجمع الذي بالألف والتّاء**، وفي الأسماء الّتي لا تنصرف. ثمّ اعلم أنّ من حكم التّثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد، إلاّ أسماء الإشارة، والمبهمة، فإنّ آخرها حذف في التّثنية؛ فقالوا في تثنية «هذا، وذا، والّذي، والّتي»: هذان، وذان، واللّذان، واللّتان، هذا في حالة الرّفع. وقالوا في النّصب والجرّ: هذين، وذين، واللّذين، واللّتين؛ وهو ممّا شذّ عن أصله؛ ولهذا قال المحقّقون من النّحويّين: إنّ هذه الأسماء مشبّهة بالمثنّىٰ، لا أنّها مثنّاة على الحقيقة. فإن قيل: لِمَ حذفت ياء الّذي في التّثنية، وأُقِرَّت ياء الشّجي في التّثنية، وكلا الياءين مُخَفَّفة، مكسور ما قبلها؟ فالجواب عنه: أنَّ ياء الشّجي تلحقها الحركة في حالة النّصب، فجرت بهذه القوّة مجرىٰ الحرف الصّحيح؛ فثبتت في التّثنية. وياء «الذي»، لا تتطرّق إليها الحركة بحال، فضعفت بهذا السّبب، فحذفت؛ فإن ثنّيت اسماً مقصوراً؛ فإن كانت ألفه رابعة فصاعداً؛ قلبته ياءً في التّثنية؛ كقولك في تثنية موسىٰ، وحُبلىٰ في الرّفع: مُوسَيان، حُبلَيان، وفي النَّصب، والجرّ: موسَيين، حُبلَيين. وإن كانت ألفه ثالثةً؛ رددتها إلىٰ أصلها واواً كان أو ياءً. والطّريق إلىٰ معرفة أصلها، أن تصرّف تلك الكلمة فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الواو؛ وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الياء. فعلىٰ هذا تقول في تثنية «قفا، وعصا»: قفوان، عصوان؛ لأنّ تصريف الفعل منهما؛ قفوت، عصوت. وتقول في تثنية «هدى، ورحىٰ»: هديان و رحيان؛ لأنّهما من هديت، ورحيت. وإن ثنّيت الاسم الممدود، أبدلت همزته واواً فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف، فتقول في تثنية «حمراء، حسناء»: حمراوان، حسناوان، وفي تثنية «سماء، وكساء»: سماءان، وكساءان. وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واواً، فقال: سماوان، وكساوان. والقول الأوّل أجود وأفصح.

---

(١) من غير إشكالٍ: أي بدون التباس. ولا مراء: أي بلا جدال.

٦٩ ـ وتُلْحِقُ النُّونَ بِمَا قَدْ ثُنِّي مِنَ المَفَارِيدِ لِجَبْرِ الوَهْنِ[1]

نون التّثنية دخلت على الاسم المثنّى عوضاً من الحركة والتّنوين اللّذين كانا في الاسم المفرد. وإلىٰ هذا أشرنا بقولنا: «لجبر الوهن». وكان أصلها السّكون، إلاّ أنّه لمّا سكن من قبلها؛ كسرت حتى لا يلتقي ساكنان. ومن حكم السّاكِنَيْنِ إذا التقيا، أن يُكْسَرَ الأوّلُ منهما، إلاّ أنّ الألف، لمّا لم يمكن تحريكها كسرت النّون. ثمّ اعلم أنّ نون التّثنية تفارق التّنوين في ثلاثة أشياء، **أحدها**: أنّ حركتها لازمة. **والثّاني**: أنّها تثبت في الوقف. **والثّالث**: أنّها تثبت مع الألف واللاّم.

باب جمع المذكّر السّالم

٧٠ ـ وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهْ ثُمَّ أتىٰ بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُهْ[2]

٧١ ـ فَرفعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونُ تَبَعْ مِثْلُ شَجَانِي الخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ[3]

٧٢ ـ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ[4]

٧٣ ـ تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مِنَى وَسَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا؟

الجمع بالواو والنّون، يختصّ في غالب الأحوال بذكر من يعقل، ويُسمّىٰ الجمع الصّحيح والجمع السّالم؛ لأنّ لفظ الواحد صحّ وسلم فيه. ويُسمّىٰ أيضاً: الجمع على هجاءين؛ لأنّه تارةً يكون بالواو، وتارة يكون بالياء فأمّا قوله ـ جلّ ثناؤه ـ إخباراً عن السّماء والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فإنهما جمعا بالياء والنّون، وليستا ممّا يعقل؛ لأنّه لمّا وصفهما بالقول الّذي لا يصدر إلاّ عمّن يعقل؛ جمعهما جمع من يعقل، ليتطابق الكلام. ومثله قوله ـ تعالىٰ ـ حكايةً، عن النّملة: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]، وكذلك، قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]؛ لمّا أضاف إلى النّملة القول، وإلىٰ الكواكب، والنّيّرين السّجود ـ والقول والسّجود يختصّان بمن يعقل ـ جمعهم جمع من يعقل.

وقد جُمع ممّا لا يعقل ألفاظ بالواو والنّون، ويسمّىٰ هذا النّوع جمع التّعويض، كما قال ـ

(١) المفاريد: جمع مفرد. لجبر الوهن: أي لإزالة الضعف الذي لحقه بفوات التنوين.
(٢) صح: سلم. بعد التناهي: أي بعد انتهاء حروف مفرده.
(٣) تبع: أي النون عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد. والجُمَع: جمع الجمعة.
(٤) العرب العرباء: الخلص.

سبحانه وتعالىٰ ـ: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝٩١﴾[(١)] [الحجر: ٩١]، وكقوله ـ سبحانه ـ ﴿عِزِينَ﴾[(٢)] [المعارج: ٣٧]؛ وهما جمع عِضَة، وعِزة؛ وكقولهم في جمع سنة، وبرّة، وثبة، وكرة، وقلّة، وأرض: سنون، وبرّون، وثبون، وكرون، وقلون، وأرضون؛ وحكم هذا الجمع، أن يكون في الرّفع، بالواو والنّون، وفي النّصب والجرّ بالياء والنّون.

فالواو حرف الإعراب، وعلامة الرّفع، وعلامة الجمع السّالم. **والياء**: علامة النّصب، أو الجرّ، وهي حرف الإعراب، وعلامة الجمع السّالم. ومن حكم هذا الجمع، أن يضمّ ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، إلاّ في جمع المقصور، فإنّك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ ليدلّ على الألف المحذوفة؛ كما قال سبحانه وتعالىٰ ـ في جمع «الأعلىٰ»: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وفي جمع المصطفىٰ: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝٤٧﴾ [ص: ٤٧]، ففتح اللاّم والفاء؛ اللّذين هما قبل علامة الجمع لتدلّا على المحذوف.

وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع؛ لقولهم في الرّفع: القاضون، وفي النّصب والجرّ: القاضين. وإنّما حذفت لامتناع دخول الضّمّ، والكسر علىٰ هذه الياء. ويجمع بالواو والنّون كلّ اسم سمّي به المذكّر العاقل، أو وصف به، إلاّ ما كان آخره هاء التّأنيث؛ مثل: طلحة، وضحكة، أو ما كان من الصّفات علىٰ وزن «فَعْلاَن»؛ الذي مؤنّثُهُ «فَعْلَىٰ» مثل: عَطْشَان، سَكْرَان، أو على وزن «أَفْعل» الّذي مؤنّثه «فَعْلاَء» مثل: أبيض، وأحمر. فأمّا «أَفْعَل» الذي للتّفضيل، فيجوز جمعه بالواو والنّون، كما قال ـ جلّ ثناؤه ـ ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

ومعنىٰ قولنا:

«وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ»

أي لم تختلف العرب في إعراب هذا الجمع، أي إنّ رفعه بالواو، ونصبه وجرّه بالياء، كما اختلفت في إعراب المثنّىٰ، فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله؛ وعليه حمل بعضهم قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]؛ ومنه قول الشّاعر المتلمّس[(٣)]: [الطويل]

---

(١) عِضين: جمع عضة، والعِضة: من الأسماء الناقصة وأصلها «عضوة»، فنُقِصت الواو، كما قالوا «عِزَة» وأصلها «عِزوة»، ﴿وجعلوا القرآن عضين﴾ أي جزّؤوه أجزاءً. (اللسان: عضا).

(٢) عِزينَ: معناها حِلَقاً حِلقاً وجماعةً جماعةً. والعِزَة: الحلقة المجتمعة من الناس.

(٣) المتلمّس: هو جرير بن عبد العزّى ـ أو عبد المسيح ـ من بني ضبيعة من ربيعة، شاعر جاهلي، وهو خال طرفة بن العبد. وفي الأمثال. «أشأم من صحيفة المتلمّس» وهي كتاب حمله من عمرو بن هند إلى عامله بالبحرين وفيه الأمر بقتله ففضّه وقُرِىء له ما فيه فقذفه في نهر الحيرة ونجا (ت نحو ٥٠ ق. هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ٥٢، وخزانة البغدادي ٣/ ٧٣، ومعاهد التنصيص ٢/ ٣١٢. والبيت في =

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَىٰ مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

* * *

٧٤ـ ونُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إذْ تُذْكَرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنَّى تُكْسَرُ

إنّما فُتحت نون الجمع، وكسرت نون التّثنية ليفصل بينهما. وخصّت نون الجمع بالفتح لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة، والتّثنية أخفّ من الجمع، فقصدت العرب التّعديل في الكلام، بأن جعلت الأخفّ للأثقل، والأثقل للأخف. فاعلم ذلك.

٧٥ـ وتَسْقُطُ النُّونَانِ لِلإضَافَةْ نَحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي الرُّصَافَةْ

٧٦ـ وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبَي أخِينَا فَاعْلَمْهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَا

اعلم أنّ «نون التّثنية» و«نون الجمع» يسقطان في الإضافة، كما يسقط فيها التّنوين، وذلك؛ كقولك: جاء غلاما زيد، ومسلمو مكّة. فإن قيل: فلمَ ثبتت هاتان النّونان مع الألف والنّون، ولم تثبتا في المضاف، والتّنوين لا يثبت مع واحد منهما؟ فالجواب عنه: أنّ الإضافة زيادة ألحقت بآخر الاسم، كنون التّثنية والجمع، فاستثقل أن يتوالىٰ على الاسم زيادتان، وليس كذلك الألف واللاّم لأنّهما، يلحقان الاسم من أوّله، والنّون تلحقه من آخره، فلمّا افترقت الزّيادتان، سهل الجمعُ بينهما. فاعلمه.

باب جمع المؤنّث السّالم

٧٧ـ وكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَهْ فَارْفَعْهُ بِالضَّمِّ كَرَفْعِ حَامِدَهْ

٧٨ـ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي

اعلم أنّ للتّأنيث ثلاث علامات:

إحداها: التّاء الّتي تظهر عند الإضافة، وتكتب ويوقف عليها بالهاء، وذلك؛ نحو: «مسلمة، وسلمة، وقائمة وشجرة».

والعلامة الثّانية: الألف المقصورة؛ في مثل قولك: «سلمىٰ، وسعدىٰ، وذكرىٰ، ودنيا».

والعلامة الثّالثة: الألف الممدودة؛ في مثل قولك: حسناء، حمراء، بيضاء. وتجمع هذه الأنواع الثّلاثة بالألف والتّاء، ويُسمّى هذا الجمع جمع التّأنيث السّالم. ويشترك فيه من يعقل من

= ديوانه ص ٣٤، والحيوان: ٤/ ٢٦٣، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٧، والمؤتلف والمختلف ص ٧١. وفي رواية الديوان والكتب المذكورة (لنابيه) ولا استشهاد به على الموضوع المذكور، والشجاع: الحيّة.

المؤنّث، وما لا يعقل؛ كقولك في جمع «فاطمة، وشجرة، وسعدى، وحسناء»: فَاطِمَات، وشَجَرَات، وسُعْدَيَات، وحَسْنَاوَات. فإن قيل: لِمَ حذفت الهاء من فاطمة، وشجرة في هذا الجمع، ولم تحذف الألف المقصورة، ولا الممدودة في مثل هذا الجمع؛ والكلّ علامات للتأنيث؟

فالجواب عنه: أنّ العلامة الّتي في «فاطمة» تجانس التّاء الثّابتة في الجمع فحذفت لئلا يجتمع في كلمةٍ علامتا تأنيثٍ متجانستان في اللّفظ؛ وليس كذلك العلامتان الأُخريان، لأنّهما من غير جنس علامة التّاء، الّتي هي علامة جمع المؤنّث؛ فلهذا، ثبتت. **وحكم إعراب** هذا الجمع أن تُضَمَّ تاؤه في الرّفع، وتُكْسَرَ في النّصب والجرّ. وهذا الموطن أحد المواطن الأربعة التي تستوي فيها علامتا النّصب والجرّ. وجميع صفات المؤنّث تجمع بالألف والتّاء إلاّ ما كان على وزن «فَعْلاَء» الّتي مذكّرُها «أَفْعَل»؛ كبيضاء، وخضراء، أو على وزن «فَعْلَىٰ» التي مذكّرها «فَعْلاَن» مثل: سَكْرَىٰ، وغَضْبَىٰ. ولا يجوز أن تقول في جمع بيضاء، وسكرىٰ: بيضاوات، ولا سكراوات؛ كما لا يجمع مُذَكَّر هذين النَّوعين، بالواو والنّون، فيقال في جمع أبيض: أبيضون ولا في جمع سكران: سكرانون؛ لأنّ كلّ ما لا يجمع مذكّره بالواو والنّون، لا يجمع مؤنّثه بالألف والتّاء. وكلّ صفة لمذكّر، لا يعقل، يجمع أيضاً بالألف والتّاء؛ كقولك: جبال راسيات، وسيوف مُرْهَفَات وأُسُود ضاريات. وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكّرة، من أجناس ما لا يعقل، بالألف والتّاء، وذلك ممّا وجد سماعاً، ولا يقاس عليه؛ كقولهم في جمع حَمَّام، ومقام، وإيوان، وسُرادِق، وسَابَاط، وهاون[1]: حمّامات، ومَقَامَات، وإيوانَات، وسُرَادِقَات، وسَابَاطَات، ، وهَاونَات. وكلّ صفة لمذكّر لا يعقل؛ تجمع بالألف والتّاء أيضاً. وكما قالوا في جمع «المحرّم، وشعبان، ورمضان، وشوّال، وذي القعدة، وذي الحجّة، وابن عرس، وابن آوىٰ»: «محرّمات، وشعبانات، ورمضانات، وشوَّالاَت، وذَوَات القِعدة، وذَوَاتِ الحِجَّة، وبَنَات عِرس، وبنات أوىٰ». وإن كانت ألف الاسم المؤنث ممدودة؛ قلبت الهمزة في جمعه واواً؛ كقولك في جمع «حسناء وصحراء»: «حسناوات، وصحراوات». وإن كان ممّا ثالثه ألف، بعدها تاء التّأنيث الموقوف عليها بالهاء؛ حذفت التّاء، وقلبت الألف إلىٰ أصلها، على ما بيّناه في باب التّثنية؛ فتقول في جمع «غزاة وقناة»: «غَزَوات، وقَنَوات»؛ لأنّ أصل ألفها الواو. وتقول في جمع «فتاة، ودواة»: «فتيات، ودويات»؛ لأنّ أصلَ ألفها الياء. فاعرف ذلك، وقس عليه.

---

(١) إيوان: مجلس كبير على هيئة صُفّة واسعة، يجلس فيه كبار القوم، السُّرادق: الفسطاط يجتمع فيه الناس لعرس أو مأتم وغيرهما، الساباط: سقيفة بين حائطين تحتها ممرّ نافذ، هاون: وعاء من الحديد أو النحاس يُدَقّ فيه.

باب جمع التَّكسير

٧٩ ـ وكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الجُمُوعِ كَالأُسْدِ وَالأَبْيَاتِ والرُّبُوعِ
٨٠ ـ فَهْوَ نَظِيرُ الفَرْدِ فِي الإِعْرَابِ فَاسْمَعْ مَقَالِي واتَّبِعْ صَوَابِي

الجمع: جمعان؛ جمع تكسير، وجمع سلامة. فجمع السّلامة: ما سلم فيه لفظ الواحد. وقد مضىٰ شرحه في جمع المذكّر، والمؤنّث. وأمّا جمع التَّكسير: فهو كلّ جمع تغيّر فيه لفظ الواحد. وسمّي جمع التَّكسير، لأنّ لفظ الواحد، يُكسَّر فيه، كما يكسّر الإناء، ثمّ يصاغ صيغةً أخرىٰ. والتّغيير الّذي يقع فيه، يقع على ثلاثة أضرب:

أحدها: بزيادة، كقولك في جمع جمل: أجمال، وفي ثوب: أثواب.

والثاني: بنقصان؛ كقولك في جمع كتاب، وإزار: كتب، وأزر.

والثّالث: بتغيير الحركة، والسّكون، كقولك في جمع «رهْن، وسقْف، وأَسَد»: رُهُن، وسُقُف، وأُسْد.

وحكم إعراب هذا الجمع، كإعراب الواحد في اعتقاب حركات الرّفع والنّصب، والجرّ عليه. وفي جمع التَّكسير، ما يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوهّم المبتدىء أنّه من قبيل جمع المؤنّث السّالم الّذي لا تفتح ياؤه في النّصب. وذلك؛ مثل: أبيات، وأقوات، وأموات؛ فهذه الجموع الثّلاثة، من نوع التَّكسير، ويدخل تاءَها النَّصبُ؛ فتقول: أنشدت أبياتاً من الشّعر، وجمعت أقواتاً للشّتاء، وشاهدت أمواتاً من البرد. والدّلالة على أنّها جمع تكسير؛ أنّ لفظ واحدها الّذي هو: بيت، وقوت، وميت؛ لم يسلم في هذا الجمع. وإنّما لم تتضمّن هذه الملحة شرح أبنية جمع التّكسير؛ لأنّ شيخنا أبا القاسم النّحويّ ـ رحمه الله ـ كان يقول: «فسدت ألسنة العامّة إلاّ في نوعين؛ وهما: جمع التكسير والتّصغير».

إلاّ أنّ في بعض أبنية الجموع ما تغلط العامّة فيه، ويحتاج إلىٰ التّنبيه عليه؛ ولهذا، أوردنا ـ هٰهنا ـ نُبَذاً في شرحه.

وجملة القول: أنَّ جمع التَّكسير ينقسم قسمين: قسم وضع لأقلّ العدد، وقسم وضع لأكثره.

و **حدّ القليل**: ما بين الثّلاثة إلىٰ العشرة؛ و **حدّ الكثير**: ما جاوز ذلك. فأبنية جمع القلّة أربعة؛ **أحدها**: أَفْعُل، كقولك: كَلْب وأَكْلُب، وثَوب وأَثْوُب. **والثّاني**: أَفْعَال، كقولك: حِمْلِ وأَحْمَال، جَمَل وأَجْمَال. **والثّالث**: أَفْعِلَة، كقولك: حِمَار وأَحْمِرَة، ورِدَاء وأَرْدِيَة.

والرّابع: فِعْلة؛ كقولك، في جمع عليّ وصبيّ: عِلْيَة وصِبْيَة.

وأمّا أبنية **جمع الكثرة**، فكثير جداً، وذكر بعضهم أنّها تناهز أربعين بناءً. وأقسام أبنية الأسماء أربعة: ثلاثيّة، ورباعيّة، وخماسيّة، وما زاد على ذلك. فأمّا الثّلاثيّة، فأكثر ما جاءت جموعها على أربعة أبنية: «أَفْعُل»، نحو: ثَوب وأَثْوب، زَمَن وأَزْمُن. و«أَفْعَال»؛ نحوُ: جَمَل وأَجْمَال، وكَبِد وأكْبَاد. و«فُعُول» نحو: أَسَد وأُسُود، وشِسع وشُسُوع. و«فِعَال»؛ نحوُ: رَجُل ورِجَال، وثوب وَثِيَاب.

وقد جاء شيء منها على «فُعُولَة»، نحوُ: فَحْل وفُحُولَة، وبَعْل وبُعُولة. وعلى «فِعَالة»، نحو: حَجَر وحِجَارة، وذَكَر وذِكَارة. وعلى «فِعَال»، نحو: رَجُل ورِجَال، وفرير وفُرار[1]؛ وهو ولد البقرة الوحشيّة. وعلى «فُعَال»، كقولهم: ظئرٌ وظُؤَار. وعلى «فُعْلاَن»، نحو: ذئب وذُؤْبَان، وذَكَر وذُكْرَان. وعلى «فُعْلاَن»، نحو: عَبْد وعُبْدان. وعلى «فِعَلة»؛ نحو: دِيك ودِيَكَة، وَقِرْد وقِرَدَة. وعلى «فُعْل» و«فُعُل» مخفّفاً ومثقّلاً، كقولهم في جمع أسد: أُسْد، وأُسُد. وعلى «فَعِيل»، نحو: عبد وعبيد.

وأمّا الرّباعي: فما كان علىٰ وزن «فعيل» ـ وهو اسم ـ جُمِع فيه أقلُّ العدد على «أَفْعِلَة»؛ وفي الكثير على «فُعُل» و«فُعْلاَن»، كقولهم في جمعِ جَريب، ورَغِيف: أَجْرِبَة وجُرْبَان، وأرْغِفَة ورُغْفَان. وقد جمع على «فُعْلاَن» فقالوا في قضيب: قُضْبَان، فإن كان صفةً جُمع علىٰ «فِعَال» و«أَفْعَال» و«فُعَلاَء» و«أَفْعِلاَء»، كقولهم: كَرِيم، وكِرَام، وكُرَمَاء؛ ويتيم وأَيْتَام، وَشريف وأَشْرَاف، وسَخِيّ وأسخِيَاء.

وقد جمع ما تكرّر حرفان فيه على «أَفْعِلَة»، كقولهم في جمع عزيز، وشحيح: أَعِزَّة، وأَشِحَّة. وأمّا «فَعُول»، فإنّه يجمع على «فُعُل»، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث. فقالوا في جمع رَسول، وصَبور: رُسُل وصُبُر. وأمّا «أفعل» فإن كان اسماً، جمع علىٰ «أَفَاعِل»؛ نحو: أَدْهَم وأَدَاهِم[2]، وهو اسم القيد، وأَجْدَل وأَجَادِل[3]؛ وإن كان صفةً، جمع على «فُعْل»، نحو: أَدْهَم

---

(١) الفرير والفُرار: ولد النعجة والماعزة والبقرة، وقال ابن الأعرابي: الفرير: ولد البقر. وعمّ ابن الأعرابي بالفرير: ولد الوحشية من الظباء والبقرة ونحوهما. وقال المؤرج: هو ولد البقرة الوحشية يقال له فُرارٌ وفريرٌ، مثل طُوَالٍ وطويلٍ. يقال: الفرير واحد والفرار جمع.

(٢) الأدهم: القيد لسوداه، وهي الأداهم، كسّروه تكسير الأسماء وإن كان في الأصل صفة لأنه غلب غلبة الاسم. قال أبو عمرو: إذا كان القيد من خشب فهو الأدهم والفَلَقُ (اللسان: دهم).

(٣) الأجدل: الصقر، صفة غالبة، وأصله من الجدل وهو الشدّة، وهي الأجادل، كسّروه تكسير الأسماء لغلبة الصفة. قال الليث: إذا جعلت الأجدل نعتاً قلت صقر أجدل وصقور جُدْل، وإذا تركته اسماً =

ودُهْم، وأحْمَر وحُمْر. وإن كان ممّا به آفة، جمع على «فَعْلَىٰ»، نحو: أحمق وحَمْقَىٰ، وجَرِيح وجَرْحَىٰ، ومريض ومَرْضَىٰ. وما كان على «فِعَال» من الأسماء الممدودة، جمع علىٰ «أفْعِلَة»، نحو: رِداء وأردية، وكساء وأكسية. وعلىٰ «فُعُل»، نحو: إزار وأُزُر، وخِمَار وخُمُر. وما كان علىٰ «فُعَال»، جمع على «أَفْعِلَة» و«فِعْلان»؛ كقولهم: غُراب وأغْرِبَة وغِرْبَان. وما كان على وزن «فَاعِل»؛ وهو اسم، جمع علىٰ «فَوَاعِل»؛ كقولهم: كافِر وكَوَافِر، ونَاجِذ ونَوَاجِذ. وقد جمع على «فِعْلاَن»، كقولهم: حائط وحِيطان، وغائط وغِيطان. وإن كان صفةً، جُمع علىٰ «فُعَّال» و«فُعَّل»، كقولك في جمع صائم: صُوَّم، وصُيَّام؛ وفي نائم: نُوَّم ونُيَّام. وقد جمع أيضاً على «فُعُول»، كقولهم: شَاهِد وشُهُود، وسَاجِد وسُجُود. وعلىٰ «فِعَال»؛ كقولهم: تَاجِر وتِجَار. وعلىٰ «فُعَّال»، و«فَعَلَة»، كقولهم: كاتبٌ وكتّاب وكَتَبَة، وفاجر وفُجَّار وفَجَرَة. وعلى «فَعْل»، كقولهم في جمع راكِب، وتَاجِر: رَكْب، وتَجْر؛ وقد جمع منه لفظتان على «فَوَاعِل»، وهما: فَارِس وَفَوارِس، وهَالِك وهَوَالِك. وإن كان منقوصاً؛ جمع على «فُعَلَة»، نحو: قَاض وقُضَاة، وغازٍ وغُزَاة؛ ولم يجمع علىٰ هذا البناء غيرهما. وأمَّا «فَعْلَة» بفتح الفاء، فإن كانت صفةً؛ جمعت على «فَعْلات» ساكنة العين؛ كقولهم: ضَخْمة وضَخْمات، وعَبْلَة وعَبْلاَت. وإن كان اسماً، جمع علىٰ «فَعَلاَت»، بفتح العين، وعلىٰ «فِعَال»؛ كقولهم في جَفْنَة، وصَحْفَة: جَفَنَات، وجِفَان، وصَحَفَات وصِحَاف. وإن كان ثاني الاسم واواً، أو ياءً؛ سكّنت العين في الجمع؛ كقولهم في جمع روضة، وبيضة: رَوْضَات، وبَيضَات. وكذلك، إن كان ثاني الاسم حرفاً مضعّفاً، كقولهم في مرّة: مرَّات. وما كان مخلوقاً من هذا الجنس جاز أن تجمع بحذف التّاء من واحده؛ نحو: نَخْلَة ونَخْل، وجوزَة وجَوز. ولا يجوز أن تجمع المصنوعات الّتي على وزن «فَعْلَة» هذا الجمع؛ فلا يقال في جفْنَة: جَفْن، ولا في صحْفة: صَحْف.

وما كان علىٰ «فُعْلة» جاز أن يجمع على «فُعَل»، نحو: ظُلْمَة وظُلَم، وغُرْفَة وغُرَف؛ وجاز أن يجمع بالألف والتّاء «بضمّ ثانيهِ وفتحهِ، وتسكينه»؛ كقولهم في جمع ظُلْمة: ظُلُمات وظُلَمات وظُلْمات. وما كان على وزن «فِعْلة» بكسر الفاء؛ جاز أن يجمع على «فِعَل»، نحو: سِدْرَة وسِدْر[1]. وعلىٰ «فَعِلات» بفتح العين وكسرها وتسكينها؛ كقولك، في جمع «سِدْرة»: سِدَرَات وسِدْرات. وما كان على وزن «فَعِلة»؛ جمع علىٰ «فَعِل» و«فَعِلات»، كقولهم في جمع «كَلِمَة»:

= للصقر قلت: هذا الأجدل وهي الأجادل، لأن الأسماء التي على أفعل تجمع على فُعْل إذا نُعِتَ بها، فإذا جعلتها أسماء محضة جمعت على أفاعل (اللسان: جدل).

(١) السِّدْر: شجر النبق، واحدتها سِدْرَة وجمعها: سِدْرات وسِدِرات وسِدَرات وسِدَر وسدور؛ والأخيرة نادرة (اللسان: سدر).

كَلِم وكَلِمَات. وما كان على وزن «فُعْلة»؛ جمع على «فُعَل»، نحو: رُطْبَة ورُطَب. وما كان على وزن «فُعلىٰ» جمع علىٰ «فُعَل» كقولهم في جمع «صُغْرىٰ، وكُبرىٰ»: صُغَر، وكُبَر. وقد جمع بعضهم، علىٰ «فَعَالىٰ»؛ كقولهم: حُبْلَىٰ وحُبَالىٰ. وأمّا ما كان منه علىٰ وزن «فِعْلَل»، على اختلاف فائه، فجمعه علىٰ «فَعَالِل»، نحو: دِرْهم ودَراهم. وما كان على وزن «مَفعِل» أو «مُفْعِل» جمع على «مَفاعِل»، نحو: مَسْجِدِ وَمَسَاجِد، ومُصحَف وَمَصَاحِف. وأمّا الخماسيّ: فما كان منه على وزن «فَعْلاَن» من الصّفات؛ جمع علىٰ «فَعَالىٰ» و«فِعَال»، نحو: غَضْبان، وغَضَابىٰ، وغِضَاب؛ وعلى «فَعْلىٰ»، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث؛ نحو: غضبىٰ، وسكرىٰ. وما كان على «فَعِيلة»؛ جمع على «فعائل»؛ نحو: شريعة وشرائع، وعلى «فُعُل»، نحو سفينة، وسُفُن. ونقول في جمع «سفرجل»: سَفَارِج. وقد جُمِع «مفتاح»: على مفاتِح، وإن شئتَ عوَّضت ياءً، فقلت: سفاريج، ومفاتيح. ويجمع علىٰ «فعاليل» كلُّ خماسيٍّ مردف بحرف اعتلال، نحو قولهم في جمع «دهليز، وعصفور، ودينار»: دَهَالِيز، وعَصَافِير، ودَنَانِير. وكلّ اسم تجاوز الخماسيّ، فلا بدّ أن يكون فيه زائد، فيحذف في الجمع؛ مثل: قلنسوة؛ فجمعها أقوام علىٰ قَلانِس، وجعلوا الزّائد فيها الواو، فحذفوها؛ وجمعها آخرون على قَلاَسٍ وقلاسِيّ، وجعلوا الزّائد فيها النّون، وحذفوها. وفي الجمع شذوذات كثيرة خارجة عن حكم الأصول، لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها. وقد جاء أيضاً في كلام العرب جموع كثيرة لا آحاد لها من لفظها؛ نحو: مَحَاسِن، وَمَلابس، ومَذاكير؛ وكقولك: تفرّقوا عباديد[1]، وغير ذلك ممّا أُخِذَ بالسَّماع، وشذّ على أُصول القياس.

باب حروف الجرّ

٨١ ـ والجَرُّ في الاسمِ الصَّحِيحِ المنْصَرِفْ ... بِأَحْرُفٍ هُنَّ إذَا مَا قِيلَ صِفْ

٨٢ ـ مِنْ وَإلىٰ وَفِي وَحَتَّىٰ وَعَلَىٰ ... وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلاَ

٨٣ ـ وَالبَاءُ وَالكَافُ إذَا مَا زِيدَا ... واللاَّمُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا

٨٤ ـ وَرُبَّ أيضاً ثُم مُذْ فِيمَا حَضَرْ ... مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرْ

٨٥ ـ تَقُولُ مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَومِنَا ... ورُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا

قد ذكرنا أنّ الجرّ يختصّ بالاسم، ويدخله من طريقين؛ **أحدهما**: بحروف موسومة[2]

(١) العباديد والعبابيد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ولا واحد له في ذلك كله. يقال: صاروا عباديدَ وعبابيدَ أي متفرّقين، كذلك إذا ذهبوا متفرّقين (اللسان: عبد).

(٢) موسومة: موصوفة.

بعمل الجرّ. **والثّاني**: بالإضافة، وسيأتي ذكرها من بعد. **فأمّا الحروف**: فهي أربعة عشرَ حرفاً، تضمّنتها هذه الأبيات المتقدّمة وأمّها «مِنْ»، لأنّ كلّ أدواتٍ يتّفق عملها، فلا بدّ لها من أمّ تتولّىٰ عليها؛ مثل: «مِن» في حروف الجرّ، و«الهمزة» في أدوات الاستفهام، و«إلاّ» في أدوات الاستثناء. و«مِن» تأتي في الكلام. علىٰ أربعة معانٍ:

أحدها: أن تقع بمعنىٰ الابتداء المختصّ بالمكان، الّتي تقابلها «إلىٰ» الّتي تختصّ بانتهاء الغاية؛ كقولك: سرت من البصرة إلىٰ مكّة.

والثّاني: أن تكون للتّبعيض؛ كقولك: شربت من النّهر.

والثّالث: أن تأتي لتبيين الجنس؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

والرّابع: أن تأتي زائدة؛ كقولك: ما جاءني من أحد، فإن قلت: ما جاءني من رجل، فليست زائدةً في هذا الموضع، بل هي جاعلةٌ اسم الشّخص للنّوع، وتتنزّل منزلة قولك: ما جاءني أحد؛ الّذي معناه نفي النّوع. والفائدة في دخولها في هذا الكلام استغراق النّفي؛ لأنّ الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن تكون: ما جاءك رجل، بل جاءك اثنان، أو جماعة.

وأمّا «في» فمعناها: الوعاء والظّرفيّة. ومعنى «على»: الاستعلاء. ومعنى «عن» المجاوزة؛ كأنّك إذا قلت: بلغني عن زيد حديث. معناه: تجاوز عنه إليّ حديث.

وأمّا «حتّى» فتأتي على أربعة معانٍ:

أحدها: أن تكون لانتهاء الغاية، فتجرّ: كما قال سبحانه وتعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥].

والثاني: أن تكون حرف عطف، كالواو؛ فيدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها؛ كقولك: قدم الحاج حتى المشاةُ. ويكون في هذا الموطن ما بعدها من جنس ما قبلها؛ ولهذا، لم يجز أن تقول: قدم القوم حتى النساء؛ لأن النساء لا يدخلن في قبيل القوم.

والموضع الثالث: أن تكون حرف ابتداء، فيقع ما بعدها المبتدأ والخبر، ولا تؤثّر فيهما إعراباً، ولا تغيّرهما عمّا كانا عليه، كما قال جرير: [الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[1]

(١) البيت في ديوانه ص ١٤٣، والأزهية ٢١٦، والجنى الداني ص ٥٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، وشرح المفصل ٨/ ١٨، ومغني اللبيب ١/ ١٢٨.

والموضع الرّابع: أن تكون حرف نصب؛ فتنصب الفعل المضارع، على ما نبيّنه في شرح نواصب الأفعال المضارعة.

وأمّا «مُذْ» و«منذ»: فمعناها ابتداء الغاية في الزّمان خاصّة، كما تختصّ «مِنْ» بالمكان، فتقول: لم أرَه مذ يوم الجمعة، ولا تقل من يوم الجمعة.

فأمّا قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، فَمِنْ في هذا المكان بمعنى «في». ونون «مذ» محذوفة؛ وأصْلُهَا: «منذ»، بدليل أنّك لو سمّيت بها، ثمّ صغّرت الاسم، لقلت: مُنيذ، فأعدت النّون المحذوفة. ومن حكم التّصغير إعادة المحذوف؛ كقولك في تصغير «فم»: فويه، و«يد»: يُديّه. فإن تلا «مُذْ» الألف واللاّم، فالاختيار أن تضمّ الذّال من «مُذ»، فتقول: ما رأيته مُذُ اليوم. وضم الذّال في هذا الموضع يقوّي أنّ أصلها «منذ» المضمومة الذّال، وأنّها رُدّت حين لقيها ساكن إلى الأصل. وقد اختلف فيهما، فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان. والغالب على «مذ» الاسميّة؛ لوقوع الحذف فيها، وإنّما يقع أكثر الحذف في الأسماء، والغالب على «منذ» الحرفيّة. والأجود أن يجرّ بـ«منذ» ماضي الزّمان وحاضره. وأن تجرّ «مذ» حاضر الزمان، وترفع ماضيه. فتقول: ما رأيته مذ اليوم، ولم أره مذ يومان؛ وإذا جررت بها، فالكلام كلّه جملة واحدة؛ وإذا رفعت بها، صار الكلام جملتين. فكأنك إذا قلت: لم أر زيداً، فكأنّ قائلاً قال لك: مذ كم لم تره؟ فقلت له: مذ يومان؛ فتحلّ «مذ» محلّ الاسم المبتدأ، ويومان محلّ الخبر. وأما «حاشا» فمعناها: الاستثناء مع تنزيه المستثنى، وهو يجرّ ما بعده، وقد جعله بعضهم فعلاً وصرفه؛ كما قال النّابغة[(١)]: [البسيط]

ولا أرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلاَ أُحَاشِي فِي الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وأمّا «خلا»؛ فمعناها: الاستثناء المحض؛ والغالب عليها أن تجرّ، وقد نصب بها في الاستثناء. فإن دخل عليها «ما» نصبت ـ قولاً واحداً ـ كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً وأمّا «الباء الزّائدة»، فتكون بمعنىٰ الإلصاق، كقولك: مَسَحْتُ يدي بالمنديل؛ وتكون بمعنىٰ الاستعانة، كقولك: ضربت بالسّيف؛ وتكون بمعنى الغرض والعلّة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣] أي: يُذهب الأبصار، وتكون زائدةً: دخولها كخروجها كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وتختصّ على اختلاف مواقعها بحركة الكسر. وكلّ حرف من

---

(١) النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ومن أصحاب المعلقات (ت نحو ١٨ ق. هـ). ترجمته في الأغاني طبعة الدار ١١/٣، ونهاية الأرب ٣/٥٩، والشعر والشعراء ٣٨. والبيت في ديوانه ص ٢٠، وأسرار العربية ص ٢٠٨، والإنصاف ١/٢٧٨، والدرر ٣/١٨١، واللسان (حشا).

حروف المعاني لا يوجد إلاّ مفتوحاً وإنما خصّت «الباء» بالكسر لأنّها في كلّ مواقعها تجرّ؛ فجعلت حركتها من جنس عملها. وأمّا «الكاف»؛ فتكون للتّشبيه؛ كقولك: زيد كالأسد. وتكون زائدةً، كقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وتختصّ بالدّخول على المُظهَر دون المُضْمَر. وأمّا «اللاّم»؛ فتأتي بمعنىٰ الملك تارةً، وبمعنىٰ الاختصاص تارةً، وبمعنىٰ العلّة والغرض. فإذا قلت: الفرس لزيد، فاللاّم بمعنىٰ الملك. وإذا قلت: الجلّ للفرس، فاللاّم بمعنىٰ الاختصاص. وإذا قلت: زرتك لطلب برّك، فاللاّم بمعنىٰ الغرض والعلّة للزّيارة. وهذه اللاّم، تكسر مع الاسم الظّاهر، ومع ياء المتكلّم وتفتح فيما عدا هذين الموضعين. وأمّا «رُبَّ»؛ فمعناها التّقليل؛ وقد تخفّف كما في قول الشّاعر[1]: [الكامل]

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[2]

وقد تلحق بها «التّاء» مشدّدة، ومخفّفة، فيقال: رُبَّتَ[3]، ورُبَت، كما زيدت «التّاء» على «لا»؛ فقيل: لات، وعلى «ثمَّ»؛ فقيل: ثمّت.

٨٦ ـ وَرُبَّ تَأْتِي أَبَداً مُصَدَّرَهْ وَلاَ يَلِيهَا الاسْمُ إلاَّ نَكِرَهْ
٨٧ ـ وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ وَرَاكِبٍ بَجَاوِي[4]

اعلم، أنّ «رُبَّ» تختصّ بأربعة أشياء؛ **أحدها**: أنّها لا تقع إلاّ في صدر الكلام. **والثّاني**: أنّها لا تدخل إلاّ على نكرة. **والثّالث**: أنّه لا يجوز الاقتصار على الاسم النّكرة الّذي دخلت عليه، حتّىٰ يوصف؛ كقولهم: رُبّ عبدٍ ملكته. **والرّابع**: أنّها تضمر بعد الواو، والفاء؛ فتجرّ الاسم مضمرةً، كقول الرّاجز في إضمارها بعد الواو: [الرجز]

---

(١) الشاعر هو أبو كبير الهذليّ: عامر بن الحليس الهذلي، من بني سهل بن هذيل: شاعر من شعراء الحماسة أدرك الإسلام وأسلم، لم تعرف سنة وفاته. ترجمته في الشعر والشعراء ٢٥٧، والإصابة، الكنى تر ٩٥٢. والبيت في الأزهية ٢٦٥، وجمهرة اللغة ٦٨، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٥، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧، (واللسان هضل).

(٢) الهيضل والهيضلة: جماعة متسلّحة أمرُهم في الحرب واحد. ويقال: الهيضل: الجيش، والجماعة من الناس.

(٣) رُبّ: من حروف المعاني، والفرق بينها وبين (كم) أن (ربّ) للتقليل، و(كم) للتكثير، إذا لم يرد بها الاستفهام، وكلاهما يقع على النكرات فيخفضها. وتدخل على (ربّ) التاء فيقال: رُبّتَ رجل، ورَبّتَ. الجوهري: ربّ حرف خافض، لا يقع إلا على النكرة، يشدّد ويخفّف. ويدخل عليه (ما) ليُمكن أن يُتكلّم بالفعل بعده. ويقال: رُبّتما ورَبّتما، ورُبَتَما ورَبَتما، والتثقيل في كل ذلك أكثر في كلامهم (اللسان: ربب).

(٤) أي: ورُبّ راكبٍ بجاويّ أي منسوب إلى «بجا» وهم قبيلة من العرب إبلهم مشهورة بالجودة يسكنون برّ السواكن.

وصَاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا إِذَا الكَرَىٰ فِي عَيْنِهِ تَمَضْمَضَا[1]

وتقدير الكلام: ورُبَّ صاحب. وكقول امرىء القيس في إضمارها بعد الفاء: [الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[2]

أي: فرُبَّ مثلك. وقد تدخل «ما» على «رُبَّ»، فتكفّها عن طلب الاسم، فيليها الفعل، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢]. وذكر بعضهم أنّ «ربّ» إذا اتّصلت بـ«ما»، انتقل معناها إلى التّكثير، فاحتجّ بقول الشّاعر، وهو جَذِيمَة[3]: [المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

باب حروف القسم

٨٨ ـ ثُمَّ تَجُرُّ الاسمَ باءُ القَسَمِ وَوَاوُهُ وَالتَّاءُ أَيضاً فَاعْلَمِ

٨٩ ـ لكِنْ تَخُصُّ التَّاءَ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّبْتَ بِلَا اشْتِبَاهِ

حروف القَسَمْ أربعة: الباء، والواو، والتّاء، والهاء؛ الّتي للتّنبيه. إلاّ أنّ **الباء** هي أصل هذه الحروف، لدخولها على كلّ مُقْسَم به مُظْهَرٍ؛ كقولك: أقسم بالله، ومُضْمَرٍ؛ كقولك: أقسم بك لأفعلن. **والواو**: لا تدخل على المضمر، لاتّصالها بفعل القسم، كقولك: أقسم والله، ولا يجوز أن تقول: أقسمت والله. وأمّا «الواو» فهي فرع عن الباء، ولهذا حطّت رتبةً فلم تدخل على المضمر، وإنّما أُبدلت منها؛ لأن معنىٰ «الباء»: الإلصاق؛ ومعنى «الواو»: الجمع، فلمّا تقارب معناهما، وقع الإبدال فيهما.

وأمّا «التّاء»؛ فهي: بدل من «الواو»، كما أبدلت منها في قولك: تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة. واشتقاق الكلمات من: ورث، ومن الوجه، ومن الوهم، والوخامة. ولمّا كانت «التّاء» في القسم فرعاً عن «الواو»، حطّت عن مرتبة «الواو»؛ فلم تدخل إلاّ على اسم الله تعالىٰ؛ كما

---

(١) الرجز للركّاض الدبيري في تاج العروس (مضض)، ولرجل من بني سعد في مقاييس اللغة ١/ ٨١، وبلا نسبة في اللسان (أرض) و(مضض)، وتهذيب اللغة ١٢/ ٦٣، وأساس البلاغة (مضض).

(٢) مرّ تخريج البيت في ص ١٣.

(٣) جذيمة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي: وكان يقال له «الوضاح» و«الأبرش» لبرص فيه. ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق. وهو أول من عملت له المجانيق للحرب من ملوك العرب (ت نحو ٣٦٦ ق. هـ). ترجمته في الكامل لابن الأثير ١/ ١١٩، وابن خلدون ٢/ ٢٦٠، والبيت له في الأزهية ٩٤، والأغاني ١٥/ ٢٥٧، وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٤، والدرر ٤/ ٢٠٤، واللسان (شيخ) و(شمل).

قال الله تعالىٰ: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وأمّا لفظة (ها)؛ فهي: عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان؛ أحدهما: أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله تعالىٰ؛ فتقول: هلّله لأفعلّن. والثّاني: أن تثبت ألفها، وتقطع الهمزة، من اسم الله تعالىٰ، فتقول: هاألله. ومن العرب من يدخل «اللام» في القسم، على معنى التّعجّب؛ كقول الهُذَليّ: [البسيط]

لِلَّهِ يَبْقَىٰ عَلَىٰ الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ[1]

تقديره: لا يبقىٰ ذو حيدة وحيلة. والظّيّان: ياسمين البرّ. والآس: شجر معروف. والحروف التي يُتَلقّىٰ بها القَسَم أربعة: «اللأّم»، و«إن» و«ما» و«لا»؛ فيُتلقّىٰ الإيجاب باللأّم، وإن، كقولك: والله لزيد أفضل من عمرو؛ وكقوله تعالىٰ: ﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝﴾ [العصر: ١ ـ ٢]؛ فإن أُدخلت هذه اللأّم على الفعل المضارع، أُلحقَت بالفعل النّون الخفيفة، أو الثقيلة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝﴾ [الحجر: ٩٢]. ويُتَلقّىٰ النّفيُ بما ولا؛ كقولك: والله ما زيد عندي، ووالله لا فارقتك. وقد جُوِّز حذف «لا» في هذا الموضع، وعليه فسّر قوله تعالىٰ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ. واعلم أنَّ الفرق بين واو القسم، وبين الواو التي تضمر بعدها «رُبَّ»، أنَّ واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف، وفاؤه؛ كقولك: ووالله، وكما قال تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝﴾ [الحجر: ٩٢]. والواو القائمة مقام «رُبَّ» لا تدخل عليها واو العطف، ولا فاؤه؛ فلا يجوز أن تقول: [الرجز]

وَوَصَاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا إِذَا الكَرَىٰ فِي عَيْنِهِ تَمَضْمَضَا[2]

ولا فوصاحبٍ، فاعرف ذلك، وقس عليه.

باب الإضافة

٩٠ ـ وقَدْ يُجَرُّ الاسْمُ بِالإِضَافَهْ كَقَوْلِهِمْ دَارُ أَبِي قُحَافَهْ[3]

٩١ ـ فَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَىٰ اللأمِ نَحْوُ أَتَىٰ عَبْدُ أَبِي تَمَّامِ

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ٥٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤، واللسان (ظين)، ولأمية بن عائذ في الكتاب ٣/ ٤٩٧، ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩، والظّيّان: ياسمين البرّ، وهو نبت يشبه النسرين.

(٢) مرّ تخريجه صفحة ٤٢.

(٣) أبو قحافة: هو والد أبي بكر الصديق (رض).

٩٢ - وَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَىٰ «مِنْ» إذا قُلْتَ مَنَا زَيْتٍ فَقِسْ ذَاكَ وَذَا[(١)]

قد ذكرنا من قبل أنّ الاسم يُجَرُّ بأحد وجهين؛ إمّا بحروف موسومة بعمل الجرّ، وقد تقدّم شرحها؛ وإمّا بالإضافة، وهذا موضعها. والإضافة: هي ضمُّ اسم إلى اسم. ويُسمَّىٰ الأوّل: المضاف، والثّاني: المضاف إليه؛ ويصيران بالإضافة، كالاسم الواحد، ولهذا لم ينوَّن الأوّل منهما، كما لا يدخل التّنوين في حشو الكلمة. فإذا أضفت اسماً إلى اسم؛ أعربت الأوّل بما يستحقُّه من رفع، أو نصب، أو جرّ من الإعراب، وجررت الثّاني على كلّ حال. **والإضافة نوعان: محضة، وغير محضة**. فأمّا «**المحضة**»: فإنّها تقع تارةً بمعنىٰ اللاَّم، وتسمّىٰ إضافة الملك والاختصاص، ويكون فيها الأوّل من المضافين غير الثّاني؛ مثل قولك: غلام زيد، وقد تقع بمعنىٰ «من»، وتسمّىٰ إضافة الجنس، ويكون الأوّل من جنس الثّاني؛ كقولك: ثوب خزّ، أي: ثوب من خزّ. أي: ثوب من خزّ. وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأوّل منهما نكرة والثّاني معرفة، فتتعرّف النّكرة بإضافتها إليه؛ كقولك: غلام الأمير، ودار زيد؛ وقد يقعان نكرتين، فلا يتعرّف الأوّل بالإضافة؛ كقولك: طالب علم، وصاحب مال. ولا يجوز أن يكون أوّل المضافين معرّفاً بالألف واللاَّم بحال. وأمّا **الإضافة غير المحضة**: فهي ما يقدّر بها التّنوين، ولا يتعرّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل، إذا أُريد به الحال، والاستقبال. والدّليل على أنّه لا يتعرّف به المضاف قوله تعالىٰ: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلولا أنّ لفظة بَالِغَ الكَعْبَةِ نكرة؛ لما وصف به «هدياً» وهو نكرة؛ لأنّ الصّفة تكون وفق الموصوف. والتّقدير في الإضافة: الانفصال والتّنوين. والأصل في هذا الكلام: هدياً بالغاً الكَعبةَ. وهكذا الصّفة المشبّهة باسم الفاعل؛ وهي الّتي تلحقها «تاء التّأنيث»، لا يتعرّف بها المضاف، كقولك: مررت برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، ونَظِيفِ الثَّوبِ؛ لأنَّ الأصل فيه؛ حَسَنٌ وجْهُهُ، ونظيفٌ ثوبُهُ. ويجوز في هذه الإضافة، الّتي هي غير محضة إدخال الألف واللاَّم على المضافين؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]. وممّا لا يتعرّف بالإضافة وإن أُضيف إلىٰ المعرفة: «مثل، وغير، وسوىٰ»، فتقول: مررت برجلٍ مثلك، ورأيت رجلاً سوىٰ زيد، وغير عمروٍ؛ ومنه قول الشّاعر: [الكامل]

يَا رُبَّ غَيرِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاقِ[(٢)]

فأدخل «ربّ» على «غيرك»، وهي لا تدخل إلاّ علىٰ نكرة.

---

(١) منا: اسم مقصور كعصا لغة في المن الذي هو رطلان.

(٢) مرّ تخريجه ص ١٢.

٩٣ - وفِي المُضَافِ مَا يَجُرُّ أبَدَا ... مِثْلُ لَدُنْ زَيْدٍ وإنْ شِئْتَ لَدَى

٩٤ - وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَذُو وَمِثْلُ ... وَمَعْ وَعِنْدَ وأُولُو وَكُلُّ

٩٥ - ثُمَّ الجِهَاتُ السِّتُّ فَوقُ وَوَرَا ... وَيُمْنَةٌ وَعَكْسُهَا بِلاَ مِرَا

٩٦ - وَهكَذَا غَيرُ وَبَعْضُ وَسِوَى ... فِي كُلِّ مَا شَيْءٍ رَوَاهَا مَنْ رَوَى

اعلم أنّ في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة، فلا يُرىٰ ما بعدها إلاّ مجروراً؛ وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها. فمن ذلك: «سبحانَ، ومعاذَ، وعياذَ، ومعَ مفتوحة العين؛ وقد تُسَكَّنُ، وكلُّ، وبعضُ، وأيُّ، وكِلاَ، وكِلْتَا، ومِثْلُ، ومَثِيلُ، وشِبْهُ، وشَبيهُ، ونحوُ، وشَطْرُ، وعِنْدَ، ودُونَ، وسِوىٰ، وغيرَ، وبيدَ؛ بمعنىٰ غير، وقَبِيلُ، وقُبالَةُ، وحِذَاءَ، وإِزَاءَ، وتُجَاهَ، وتِلْقَاءَ، وقَبْلَ، وبَعْدَ. والجهات الستّ؛ التي هي: قدّامَ، وخلفَ، وفوقَ، وتحتَ، ويَمنة، ويَسْرةً، وما يجري مجراها، مثل: يمين، وشمال، وأعلىٰ، وأسفل، ووراء، وأمام؛ ومن ذلك: «سائر» وهو بمعنىٰ «باق»؛ وليس بمعنىٰ «جميع». ولعَمْرُ الله، في القسم؛ ومعناه: بقاء الله؛ لأنّه يقال: عَمْر، وعُمْر بفتح العين وضمّها. واختير في القَسم الفتحُ؛ لخفّته. ومن ذلك: «ذو، وذات» وتثنيتهما، وجمعهما. و«أولو» الّتي معناها: ذوو، و«أولات» التي معناها: ذوات. و«بين»، و«عند»، و«لدىٰ»، و«وسْط» بسكون السِّين، و«فتحها»؛ والفرق بينهما أنّ المسكَّنة السِّين؛ تحلّ محلّ «بين»، والمفتوحة، تقع فيما لا يتجزّأ، كقولك في الأوّل: جلس وسْط القوم، وفي الثّاني: جلس وسَط الدّار، فاعرف ذلك. والله - سبحانه وتعالىٰ - أعلم.

باب كم الخبريّة

٩٧ - واجْرُرْ بِكَمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا ... مُعَظِّماً لِقَدْرِهِ مُكَثِّرَا

٩٨ - تَقُولُ: كَم مَالٍ أفَادَتْهُ يَدِي ... وَكَمْ إمَاءٍ مَلَكْتُ وَأعْبُدِ!

اعلم أنّ «كم» اسم موضوع للعدد المبهم جنساً ومقداراً، ولها موضعان: الاستفهام، والخبر المقترن بالتّكثير. ولمّا كان العدد نوعين؛ أحدهما مجرور، والآخر منصوب؛ شُبِّه كلّ واحدٍ من موضعيها بأحد نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التّمييز في الاستفهام، على ما نُبيّنه في شرح نوع التّمييز إن شاء الله تعالىٰ، وجَرُّوا ما بعدها بالإضافة في الإخبار. ويجوز أن يقع الاسم الّذي بعد «كم» الخبريّة واحداً وجمعاً؛ كقولك: كم عبدٍ ملكت! وكم عبيدٍ ملكت. كما أنَّ العدد المجرور قد يكون واحداً، في مثل قولك: مائة ثوب، ويكون جمعاً في مثل قولك: ثلاثة أثواب. إلاّ أنّ من شرط جرّها الاسم أن يكون الاسم يليها بلا حاجز، فإن فصل بينهما

فاصل؛ انتصب على التَّمييز، كما ينتصب في الاستفهام. فتقول في الخبر: كم لي عبداً! كما تقول في الاستفهام: كم عبداً لك؟

باب المبتدأ والخبر

٩٩ ـ وإنْ فتحتَ النُّطقَ باسْمٍ مُبْتَدا فارْفَعْهُ وَالإخْبارَ عَنْهُ أبَدَا
١٠٠ ـ تَقُولُ مِنْ ذلِكَ زَيْدٌ عَاقِلُ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ والأمِيرُ عَادِلُ

المبتدأ: كلّ اسم ابتدأته وعرَّيته من العوامل اللَّفظيَّة؛ وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السّكوت عليها؛ وهو وخبره ـ إذا لم يكن ظرفاً ـ مرفوعان، كقولك: الصّلح خير، والأمير عادل، ثمّ يقع على معنيين؛ أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ، كقولك: الأمير عادل؛ ألا ترىٰ أن قولك: عادل صفة للأمير، والصّفة ذات الموصوف؟ والمعنىٰ الثّاني: أن يتنزّل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التّشبيه؛ كقولك: زيد أسد، يعني: أنّه يشبهه في القوّة، لا أنّ زيداً على الحقيقة أسد، ومن هذا قوله تعالىٰ: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، يعني سبحانه: أنّ زوجات النَّبيّ ﷺ يتنزّلن عند المسلمين في احترامهنّ، وتحريم نكاحهنّ، منزلة أمهاتهم، لا أنهنّ أمهاتهم على الحقيقة؛ والغالب أن يكون المبتدأ معرفة. وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن:

أحدها: أن تأتي النكرة موصوفةً؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

الثّاني: أن تكون دعاءً للإنسان؛ كقوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزمر: ٧٣].

الثالث: أن تكون دعاء على الإنسان؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين: ١].

الرّابع: أن يكون الكلام نفياً، أو استفهاماً؛ كقولك: ما أحدٌ في الدّار، وهل رجلٌ عندك؟

الخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً، وقد تقدَّم ذكره؛ كقولك: تحتك بساطٌ، ولزيد مالٌ.

وأما الخبر؛ فالغالب عليه أن يكون نكرة؛ كقولك: الصّلحُ خيرٌ، والأميرُ عادلٌ، وقد يأتي معرفةً؛ كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] فقس عليه.

١٠١ ـ ولاَ يَحُولُ حُكْمُهُ مَتى دَخَلْ لكِنْ عَلَىٰ جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ

اعلم أنّ الدَّاخل علىٰ المبتدأ والخبر، ينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما يعمل في المبتدأ، فينصبه دون الخبر، وهو: «إنَّ وأخواتها».

والثّاني: ما يعمل في الخبر، فينصبه دون المبتدأ، وهو: «كان وأخواتها».

والثّالث: ما يعمل فيهما جميعاً، وهو «ظننت وأخواتها».

ولكلّ من هذه الأقسام الثّلاثة شرح يذكر في موضعه.

والرّابع: ما لا يؤثّر دخوله فيهما، ولا في أحدهما، وذلك همزة الاستفهام، وهل، و بل، ولكن، وحيث، وإذ، ولام الابتداء، وأما، وألاَ؛ المخفّفان اللّذان لاستفتاح الكلام، وأمّا بفتح الهمزة وتشديد الميم الّتي تستعمل لتفصيل الجملة، ولولا الّتي معناها امتناع الشّيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيد لزرتك؛ فامتناع الزّيارة لوجود زيد.

١٠٢ ـ وَقَدِّمِ الأخبارَ إذْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ: أيْنَ الكَرِيمُ المُنْعِمُ؟

١٠٣ ـ وَمِثْلُهُ: كَيفَ المَرِيضُ المُدْنَفُ وَأيُّهَا الغَادِي، مَتَى المُنْصَرَفُ[١]؟

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين:

أحدهما: إذا كان ظرفاً، أو جارّاً أو مجروراً، والمبتدأ اسم نكرة على ما تقدّم ذكره.

والثّاني: إذا كان الخبر استفهاماً؛ كقولك: كيف زيد؟ ومتىٰ المسيرُ؟ وأينَ المسكنُ؟ وكَمْ مَالُك؟ وإنّما قُدِّمَتِ الأخبار في هذا الموضع لأنّ الاستفهام له صدر الكلام. وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت، وذلك إذا وقع بعدها الفعل، والجارّ والمجرور؛ كقولك: أين تسكن؟ ومتىٰ ترحل؟ وكم معك درهماً؟ فأين، ومتىٰ، وكم، في هذا الكلام مبتدآت، وما بعدها هو الخبر.

١٠٤ ـ وإنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الخَبَرَا فَأوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ المِرَا

١٠٥ ـ تَقُولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا وَالصَّوْمُ يَومَ السَّبْتِ والسَّيرُ غَدَا

اعلم أنَّ خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام **يكون معرفةً**، كقولك: زيد أخوك، **ويكون نكرةً**، زيد قائم؛ فيرفعان في هذين الموضعين؛ لكونهما خبري المبتدأ. **ويكون الخبر فعلاً ماضياً**، ويُبنى على الفتح، على حكم وضعه الأوّل؛ كقولك: زيد قام. **ويكون فعلاً مضارعاً**، فيضم على ارتفاع أصليّته، إلاّ أنّه خبر المتبدأ؛ كقولك: زيد يقوم؛ وفي هذين الفعلين ـ يعني الماضي والمضارع ـ ضمير مستتر يظهر عند تثنية المبتدأ وجمعه، في مثل قولك: الزَّيدان قاما، والرّجال قاموا، والزّيدان يقومان، والرّجال يقومون. **ويكون الخبر جارّاً ومجروراً**؛ كقولك: زيد من الكرام. **ويكون ظرف زمان**، إلاّ أنّه يختصّ بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص، كقولك: الصّوم يومَ السّبت، والسّير غداً؛ ولا يجوز أن تقول: زيد يوم السَّبت؛ لأنّه شخص،

(١) المدنَف بكسر النون وفتحها، يقال: أدنفه المرض، وأدنف المريض إذا لازمه المرض، يتعدّى ولا يتعدّى.

فأمّا قولهم: اللّيلة الهلال؛ ففيه حذف تقديره: اللّيلة طلوع الهلال؛ ولهذا السّبب لا يقال هذا الكلام إلاّ في يوم استهلال الهلال. **وقد يكون الخبر ظرف مكان،** فيقع خبراً عن الأشخاص، والأحداث، كقولك: زيد خلفك، والقتال أمامك؛ وكلا الظّرفين - إذا وقع خبراً عن المبتدأ - كان منصوباً، وفي الكلام محذوف به انتصب الظّرف، وتقديره إذا قلت: زيد خلفك؛ أي زيد مقيم خلفك، ومستقرٌّ خلفك. **وقد يكون الخبر جملة مركّبة من مبتدأ وخبر؛** كقولك: زيد أبوه منطلق. **ومن فعل وفاعل؛** كقولك: زيد قام أبوه. **ومن شرط وجزاء؛** كقولك: زيد إنْ تَزُرْهُ يَزُرْكَ. إلاّ أنّه لا بدّ أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ؛ يربطه به؛ كالهاء في قولك: قام أبوه، وفي قولك: أبوه منطلق، وفي قولك: إن تَزُرْه يَزُرْك.

ثم اعلم أنّ العرب حذفت خبر المبتدأ حذفاً لازماً في ثلاثة مواضع:

أحدها: في قولهم؛ لعمرك إنّ زيداً خارج؛ إذ تقدير الكلام: لعمرك قسمي أو يميني! فحذف الخبر قسمي اكتفاءً بجواب القسم عنه.

الثّاني: بعد «لولا»؛ الّتي معناها امتناع الشّيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيدٌ لزرتك؛ وتقدير الكلام: لولا زيد حاضر لزرتك. ولا يجوز أن تلفظ بهذا الخبر؛ وقولك: لزرتك، هو جواب «لولا»، وبه اكتفي عن الخبر.

والموضع الثّالث: في مثل قولهم: «أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأطيب ما يكون السّمك مشويّاً» وما أشبه ذلك. وتقدير الكلام: إذا كان قائماً، وإذا كان مشويّاً، فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام. فأمّا ما عدا هذه المواضع الثّلاثة، فإنّ الخبر، يحذف على وجه الاتّساع، إذا دلّ الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاستخبار. فإذا قيل لك: أين زيد؟، فقلت: في المسجد، فقد حذفت المبتدأ؛ إذ تقدير الكلام: زيد في المسجد. وإذا قيل لك: من عندك؟ فقلت: زيد؛ فقد حذفت الخبر، إذ تقدير الكلام: زيد عندي. وقد حُمِل قوله تعالىٰ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] على هذين التّقديرين؛ فقيل: إنّ المحذوف المبتدأ؛ أي شأني صبرٌ جميل، وقيل: المحذوف الخبر؛ أي فصبر جميل أولىٰ من غيره. ولمّا توسّعوا في حذف الخبر، كان حذف العائد منه، إلىٰ الاسم أولىٰ؛ كقولك: السّمن مَنَوان بدرهم؛ أي: مَنَوان منه بدرهم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ [الشورى: ٤٣]؛ أي: لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ مِنْهُ. والله - سبحانه وتعالىٰ - أعلم.

١٠٦ - وإنْ تَـقُـلْ: أيـنَ الأمِـيـرُ جَـالِـسُ ... وَفِـي فِـنَـاءِ الـدَّارِ بِـشْـرٌ مَـائِـسُ

١٠٧ - فَـجَـالِـسٌ وَمَـائِـسٌ قَـدْ رُفِـعَـا ... وَقَـدْ أُجِـيـزَ الـنَّـصْـبُ والـرَّفْـعُ مَـعَـا

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظَّرف، وتمَّ الكلام بهما، ثم أتيت بعد الظَّرف باسم نكرة؛ جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر اسم استفهام، أو جارّاً ومجروراً؛ فإذا قلت: أين الأمير جالس؟ أو زيد في الدار جالس، أو زيد خلفك جالس؛ جاز رفع «جالس» ونصبه؛ فإن رفعته، جعلته خبراً لمبتدأ، وألغيت الظّرف أو الجارّ والمجرور، واسم الاستفهام؛ أيُّ هذه الثّلاثة، كان مع الاسم النَّكرة. وإن نصبت جالساً، نصبته على الحال، وجعلت «الظّرف» الخبر، أو «اسم الاستفهام»، أو «الجارّ والمجرور»؛ ومثله قولك: كيف زيد صانع، وصانعاً؟ ومتىٰ المسير واقعٌ، وواقعاً؟ إلاّ أنّ من شرط جواز النّصب أن يتأخّر الاسم النكرة عن الظَّرف، أو الجارّ والمجرور، لأنّ اسم الاستفهام لا يكون إلاّ مصدَّراً، فإن قدَّمت الاسم النكرة على الجارّ والمجرور، أو الظّرف، لم يجز إلاّ الرّفع؛ نحو قولك: زيد مائس في الدَّار، وزيد جالس خلفك. وكذلك، يجب الرَّفع إذا لم تنعقد الجملة قبل النّكرة؛ كقولك: متىٰ زيد قادم؟ لا يجوز في قادم، إلاّ الرّفع؛ لأنّه خبر زيد الّذي به تمّ الكلام؛ بدليل أنّ قولك: متىٰ زيد؟ كلام غير مفيد، ولهذا السّبب قلنا: إنّ ظرف الزّمان لا يقع خبراً عن الأشخاص.

الاشتغال

١٠٨ ـ وهٰكَذَا، إنْ قُلْتَ: زَيدٌ لُمتُهُ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمْتُهُ[١]

١٠٩ ـ فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الكُتْبُ

اعلم أنّ قولهم: «زيد ضربتُه»، وما جرىٰ مجراه يسمّىٰ ما شُغِل عنه الفعل، يعني به اشتغال الفعل بالهاء الّتي في آخره عن العمل في زيد. وهذه المسألة من مسائل المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به. ويجوز في زيد، الرّفع والنّصب، فإذا رفعته جعلته مبتدأً؛ وقولك: ضربته، جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به؛ وهي خبره. وإن نصبت زيداً؛ نصبته على أنّه مفعول به، وليس النّاصب له قولك: ضربته؛ لأنّه قد نصب مفعولاً به، وهو مضمر الهاء، ولا ينصب مفعولاً آخر. وإنّما النّاصب لزيدٍ فعل مضمر من جنس الفعل المظهر. وكان تقدير الكلام: ضربت زيداً، ضربته. وقد قُرِئ قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[٢] [يس: ٣٩]، برفع القمر ونصبه. و﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] بالرّفع، والنّصب. وذلك، على حسب ما بيّنّاه. والرّفع في هذه المسائل أجود من النّصب؛ لأنّ النّصب يوجب تقدير عامل محذوف؛ والرّفع مستغنٍ عن

---

(١) ضِمته: ظلمته.

(٢) القمر: قرأ الكوفيون وابن عامر بنصب الراء والباقون برفعها (انظر كتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتب العلمية ط ١ ١٩٩٦).

التّقدير؛ فلهذا رُجّح الرّفع عليه. وإن كان أمراً؛ كقولك: زيداً اضربه، أو نهياً؛ كقولك: زيداً لا تضربْه، أو نفياً؛ كقولك: زيداً، لم تضربه، أو استفهاماً؛ كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]، أو تخصيصاً؛ كقولك: هلاّ زيداً أكرمته؛ جاز رفع زيد، ونصبه في هذه المواطن أيضاً، إلاّ أنّ «النّصب» أقوىٰ من الرّفع لكون هذه المواطن تقتضي الفعل النّاصب.

باب الفاعل

١١٠ ـ وكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ البِنَاءِ[1]

١١١ ـ فَارْفَعْهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهْوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ جَرَىٰ المَاءُ وَجَارَ العَامِلُ

الفاعل ـ عند النَّحويين ـ كلّ اسم، تقدّمه فعل مُقَرٌّ، على صيغته وجعل الفعل حديثاً عنه سواء فعله علىٰ الحقيقة؛ كقولك: قام زيد، وقعد عمرو، أو فعله مجازاً؛ كقولك: نبت الزّرع، واشتدّ الحرّ، أو لم يفعل شيئاً؛ كقولك: ما قام زيد، ولا خرج عمرو. وإنّما شرط في الفعل، أن يكون مقرًّا على صيغته، وهو معنىٰ قولنا في الملحة: «سالم البناء»؛ لنفصل بينه وبين ما لم يُسمَّ فاعله. وإنّما اختير للفاعل الرّفع، وللمفعول به النّصب؛ لأنَّ الضّمّة ثقيلة، والفتحة خفيفة؛ والفعل لا يُرفَع به إلاّ فاعلٌ واحد، ويُنَصَبُ به عدَّة مفاعيل؛ كالمصدر، والظّرفين، والحال، والمفعول، فَجُعِلَ الرّفعُ المُسْتَثْقَل إعرابَ ما قلّ، والفتح المستخفُّ إعراب ما كثر؛ في مثل: ضرب زيد عمراً مشدوداً يومَ الجمعةِ خلفَ المسجدِ، تأديباً له، ضرباً شديداً. ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فتقول: زيد خرج، لأنّه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع اللَّبس في الكلام. فافهمه.

١١٢ ـ ووَحِّدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةْ كَقَوْلِهِمْ سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةْ

اعلم أنّ فعل الفاعل يُوحَّد إن كان الفاعل مثنى، أو مجموعاً، فتقول: جاء الزّيدان، وجاء القوم، ولا يجوز أن تقول: جاءا الزَّيدان، ولا جاؤوا القوم. وقد ورد: «يَتَعاقَبُون فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ باللّيلِ». وقد قيل في لغة ضعيفة: أكلوني البراغيث. وعند المحقّقين أنّ هذا الكلام فيه لحنتان؛ إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدّم، والواجب توحيده. والثّانية: أنّه كان يجب أن يقول: أكلني، أو أكلتني البراغيث؛ لأنّ هذه الواو لا يجوز أن تكون إلاّ ضمير جمع من يعقل. ثمّ اعلم أن كلّ فعل، لا يخلو من «فاعل»، إمّا أن يكون ظاهراً؛ كقولك: خرجَ زيدٌ، وإمّا أن يكون ضميراً متّصلاً بفعل؛ كالتّاء في قولك: ضربتُ، وكالنّون والألف في قولك: ضربْنَا.

(١) سالم البناء: أي لم يتغيّر بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وكالألف في قولك: ضَرَبَا، وكالواو في قولك: ضربُوا، ويَضربُون، أو النّون في قولك: ضربن. وإمّا أن يكون ضميراً مستتراً في الفعل ولا يقع في الفعل إلاّ إذا تأخّر عن الاسم؛ كقولك: زيدٌ ذهب، وعمرٌو يذهب؛ وفي ذهب، ويذهب ضمير مستتر، يظهر متىٰ ثُنِّيَ الاسم المتقدّم، أو جمع؛ كقولك: الزّيدان ذهبا، ويذهبان، والزّيدون ذهبوا، ويذهبون. وإن كان الفعل مضعّفاً، واتّصل به تاء الضّمير، وجب إظهار الحرف المضعّف؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ [الشعراء: ٢١]، ولا يجوز أن يبدل من الحرف الثّاني ياءً؛ كما تقول العامّة: «مرّيت» يعني مررت. وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أُبْدِل منها الحرف الثّاني ياءً؛ فقالوا: تمطّيت في المشي، وتصدّيت للأمر، وتظنّيت الشّيء، وقصّيتُ أظافري؛ والأصل فيها: تمطّطت، وتصدّدت، وتظنّنت، وقصصت. وقالوا ـ أيضاً ـ: تلعّينا، إذا جَنَوا بقلةً، تُسمَّى «اللُّعاعة»[1]، وكان القياس أن يقال: تلعّعنا.

وقالوا: تقضّىٰ البازي[2]، والأصل: تقضّض؛ ومنه قوله الشاعر[3]: [الرجز]

«تَـقَـضِّـيَ الـبَـازِي إذَا الـبَـازِي كَـسَـر»

وليس ذلك ممّا يقاس عليه.

١١٣ ـ وإنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءْ   نَحْوُ اشْتَكَتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءْ
١١٤ ـ وَتُلْحِقُ التَّاءَ عَلَىٰ التَّحقِيقِ   بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي
١١٥ ـ كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ   وَانْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَهْ[4]
١١٦ ـ وتَكْسِرُ التَّاءَ بِلاَ مَحَالَهْ   فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتِ الغَزَالَهْ

اعلم أنّ علامة التّأنيث، يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين؛ **أحدهما**: إذا تقدّم الفعل، وكان فاعله مؤنّثاً من الحيوان؛ كقولك: قامت هند، ووضعت ناقتك. والموضع الثّاني:

(١) اللُّعاعة: كل نبات ليّن من أحرار البقول فيها ماء كثير لزج؛ واللُّعاعة أيضاً: بقلة من ثمر الحشيش تؤكل. ويقال: خرجنا نتلعّى أي نأكل اللُّعاع (اللسان: لعع).

(٢) انقضّ الطائر وتقضّضَ وتقضّى على التحويل: اختاتَ وهوى في طيرانه يريد الوقوع. وانقضّ البازيّ على الصيد وتقضّض إذا أسرع في طيرانه منكدراً على الصيد. وربما قالوا تقضّى يتقضّى، وكان في الأصل تقضّض، ولما اجتمعت ثلاث ضادات قلبت إحداهن ياءً (اللسان: قضض).

(٣) الشاعر هو العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، راجز مجيد. وهو أول من رفع الرجز وشبّهه بالقصيد (ت نحو ٩٠ هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ٢٣٠، والرجز في ديوانه ١/ ٤٢، واللسان (ضبر وظفر)، والأشباه والنظائر ١/ ٤٨، وشرح المفصل ١٠/ ٢٥.

(٤) راتكة: من رتك البعير إذا انطلق راكضاً محرّكاً أعجازه.

إذا تأخّر الفعل، وجب إلحاق «التّاء» به مع المؤنَّث الحقيقي، وغيره؛ فتقول: الدار بنيت، والنّار اضطرمت. فأمّا قوله تعالىٰ: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ۝﴾ [الليل: ١٤]، فليس الفعل ـ هٰهنا ـ فعلاً ماضياً، فكان يجب إلحاق «التّاء» به؛ بل الفعل مضارع؛ وتقديره: تتلظّىٰ، فحذف إحدىٰ التّاءين تخفيفاً. **ويجوز إثبات «التّاء» وحذفها، في خمسة مواضع:**

أحدها: إذا تقدّم الفعل، وكان المؤنّث غير حيوان؛ كقولك: اشتعلت النّار، واشتعل النّار. وفي التنزيل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، بحذف «التّاء»، وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، بإثباتها.

والموضع الثّاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل؛ كما قال الشّاعر: [الوافر]

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ مُقَلَّدَةٌ مِنَ الأَمَّاتِ عَارَا[1]

ولو لم يكن شعراً؛ لجاز: لقد ولدت، وقد نطق بهاتين اللّغتين القرآن، فقال ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في موضع: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤]، وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧].

والموضع الثّالث: ما جمع بالألف والتّاء؛ كقولك: جاء المسلمات، وجاءت المسلمات.

والرّابع: ما جمع جمع التّكسير؛ كقولك: جاء الرّجال، وجاءت الرّجال.

والخامس: مع الأفعال الّتي لا تتصرّف؛ وهي: «نِعمَ، وبئسَ، وليسَ، وعَسىٰ».

كقولك: نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَ المرأةُ هندٌ، وبئستِ المرأةُ دعدٌ. وليس هندٌ جاريةً، وليست هندٌ جاريةً. ومتىٰ أُلحقت «التّاء» بهذا الفعل ثمّ تلاها «ألف ولام»؛ كسرت «التّاء»؛ لالتقاء السّاكنين؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

باب ما لم يُسمَّ فَاعِلُه

١١٧ ـ واقْضِ قَضَاءً لاَ يُرَدُّ قَائِلُهْ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
١١٨ ـ مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الوَالِي
١١٩ ـ وَإنْ يَكُنْ ثَانِي الثُّلاَثِيِّ أَلِفْ فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي ولاَ تَقِفْ
١٢٠ ـ تَقُولُ: بِيعَ الثَّوبُ وَالغُلاَمْ وَكِيلَ زَيتُ الشَّامِ وَالطَّعَامْ

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٤٩، واللسان (أمم) وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٠٨، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٥.

إذا ذكرت الفعل، ولم تذكر الفاعل؛ لجهالة تعيينه، أو اسمه، أو غرض في إلغاء ذكره؛ غيّرت صيغة الفعل عمّا كانت عليه؛ ليعلم بذلك أنّه ليس بفعل الفاعل، وأقمت المفعول به مقام الفاعل؛ فرفعته بإسناد الفعل إليه. وتغيير صيغة الفعل؛ أن تضمّ أوّله، فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره؛ كقولك: ضُرِبَ زيدٌ. وإن كان مضارعاً؛ فتحت ما قبل آخره، فقلت: يُضرَبُ زيدٌ. وإن كان ثلاثيّاً، **وأوسطه** ألف؛ قلبت «الألف» ياءً ساكنةً، وكسرت ما قبلها، فتقول في: (قَادَ، سَاقَ، بَاعَ، خَاطَ): قِيدَ الفرسُ، و سِيقَ البعيرُ، وبِيعَ العبدُ، وخِيطَ الثَّوبُ. والأشياء الّتي تقوم مُقَامَ الفاعل خمسة: المفعول الصَّحيح، والمصدر، والظّرفان، والجارّ والمجرور، إلاّ أنّه متىٰ وُجِدَ المفعول الصّحيح؛ كان أولىٰ الخمسة بأنْ يقام مقام الفاعل؛ كقولك: أُخِذَ منّي درهمان، و سِيقَ إليَّ بعيران، وإن عُدِمَ المفعولُ الصَّحيحُ، واجتمعت الأربعة الأُخَر؛ كقولك: سِيرَ بزيدٍ يومين فرسخين سيراً شديداً؛ جاز أن تُقِيمَ أيّها شئت مُقام الفاعل، فيكون في إعراب هذه المسألة أربعة أوجه: وهي أن تقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل؛ فتقول: سير بزيدٍ يومين فرسخين سيراً شديداً؛ وأن تقيم ظرف الزّمان مقام الفاعل؛ فتقول: سير بزيد، يومان، فرسخين سيراً شديداً؛ أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل، فتقول: سير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً؛ أو تقيم المصدر مقام الفاعل فتقول: سير بزيد يومين، فرسخين، سيرٌ شديدٌ. وإن كان الفعل من أفعال «ظننت» وأخواتها الّتي تتعدّىٰ إلىٰ مفعولين؛ رفعت الأوّل منهما، ونصبت الثّاني، فتقول: ظُنَّ السّعرُ رخيصاً، ووُجِدَ الأميرُ عادلاً. وإن كان الفعل ممّا يتعدّىٰ إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما؛ مثل: أعطى وكسى وسقى؛ فالاختيار أن ترفع الأوّل منهما، وتنصب الثّاني، فتقول: أُعطِي زيدٌ دِرْهَماً، وكُسِيَ العبدُ ثوباً. وقد يجوز رفع الثّاني، ونصب الأوّل، فتقول: أُعْطِيَ زيداً درهمٌ، وكُسِيَ العبدَ ثوبٌ.

باب المفعول به

١٢١ ـ والنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا ... كَقَوْلِهِمْ صَادَ الأَمِيرُ أَرْنَبَا

١٢٢ ـ ورُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الفَاعِلُ ... نحوُ قَدِ اسْتَوفَى الخَرَاجَ العَامِلُ

المفعول به: كلّ اسم تعدّى الفعل إليه، وجعل إعرابه النّصب؛ ليفصل بينه وبين الفاعل.

والفعل ينقسم خمسة أقسام:

أحدها: الفعل اللاّزم، وهو ما لا يتجاوز الفاعل؛ نحو: قام، قَعَد، فَرِح، فَزِع، خرج، وذَهَب. فإن أردت أن تعدّي هذا الفعل؛ عدّيته بأحد ثلاثة أشياء: إمّا بهمزة النّقل؛ كقولك في «خرج»: أخرجته. وإمّا بتضعيف عين الفعل؛ كقولك في «فرح»: فرّحته. وإمّا بحرف الجرّ؛ كقولك في «ذهب»: ذهبت بزيد؛ أي: أذهبته.

والثّاني: ما يتعدّىٰ إلى مفعولٍ واحد؛ نحو: ضرب، قتل؛ وكأفعال الحواسّ الخمس؛ نحو: أبصر، وسمع، وشمّ، وذاق، ولمس.

والقسم الثّالث: ما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما؛ مثل: أعطىٰ، وكسا، وأطعم، وسقىٰ؛ كقولك: أعطيت زيداً درهماً؛ وإن شئت قلت: أعطيت زيداً، ولا تذكر ما أعطيت، وإن شئت قلت: أعطيت درهماً، ولا تبيّن مَن أعطيت. وقد يقع المفعول الثّاني في هذا القسم جارّاً ومجروراً؛ كقولك: اخترتُ عَمْراً من الرّجال، وجعلتُ المَتَاعَ في الوعاء.

والقسم الرّابع: ما يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك: أفعال الشَّكِّ واليقين المشروحة من بعد.

والقسم الخامس: ما يتعدّىٰ إلىٰ ثلاثة مفاعيل، وهي ثمانية أفعال: أعلم، وعلَّم، وأنبأ، ونبّأ، وحدّث، وأخبر وخبَّر، وأرىٰ؛ وذلك كقولك: أعْلَمَ اللَّهُ النّاسَ محمَّداً خاتمَ النّبيّين؛ فاسم الله ـ تعالىٰ ـ هو الفاعل، والنّاس هو المفعول الأوّل، ومحمّداً ﷺ هو المفعول الثّاني، وخاتم النّبيّين هو المفعول الثّالث؛ ولا يجوز أن تحذف واحداً من المفعولين الثّلاثة. ولكن يجوز أن يقتصر على المفعول الأوّل منها، فتقول: أعلم الله ـ تعالىٰ ـ النّاس.

ثم اعلمْ أنّ للمفعول ثلاثَ مراتب:

إحداها: وهو أوْلاها به، أن يرد بعد الفعل والفاعل، كقولك: ركبَ الأميرُ الفرسَ.

والمرتبة الثّانية: أن يتوسَّط بين الفعل والفاعل، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠].

والمرتبة الثّالثة: أن يتقدّمَ على الفعل؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]؛ ويجوز إدخال «اللاَّم» عليه عند تقدّمه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ولا يجوز أن تدخل هذه اللاَّم عليه عند تأخيره. وإنّما جُوِّز تقديم المفعول علىٰ الفعل، وامتنع تقديم الفاعل عليه؛ لأنّ إعراب الفاعل الرّفع، ولو قُدّم على الفعل لاشتبه بالمبتدأ، وهذا اللّبس مأمون في قبيل المفعول به؛ لكون إعرابه «النّصب» المباين لإعراب المبتدأ. والله أعلم.

١٢٣ ـ وإنْ تَقُلْ كَلَّمَ مُوسَىٰ يَعْلَىٰ   فَقَدِّمِ الفَاعِلَ فَهْوَ الأَوْلَىٰ

قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل، على وجه المجاز والتّوسُّع في الكلام. إلاَّ أنَّ جواز ذلك متعلّق بالأمن من اللَّبس؛ فمتىٰ وقع اللّبس على السّامع؛ وجب تقديم الفاعل منهما. وذلك بأن يكونا جميعاً ممّا لا يتبيَّن فيهما الإعرابُ، ولا يتميّز أحدهما بصفةٍ يُتبيّنُ فيها الإعرابُ؛ كقولك: ضرب موسىٰ عيسىٰ، فتقدّم موسىٰ، إن كان هو الضّارب، وتُؤَخّره، إن كان

هو المضروب؛ فإن أُمِنَ الاشتباه في الكلام جاز التَّقديم والتّأخير؛ كقولك: أرضعت الصّغرىٰ الكبرىٰ، وأكلت الكمّثرىٰ الحُبلىٰ. وكذلك، إن وَصَفْتَ أحد الاسمين المقصورين؛ كقولك: ضرب موسىٰ الطويلَ عيسىٰ؛ لأنّك بنصب الصّفة نبّهت على أنَّ موسىٰ المفعول به. ومتىٰ شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر أفاعل هو، أم مفعول؛ فاحذفه، واجعل مكانه ضمير نفسك، فإن وجدت الضّمير «تاءً» فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضّمير «نوناً وياءً» فالاسم: هو المفعول. فإن قلت: أشبع زيد الضّيف، فارفع زيداً؛ لأنّه الفاعل، بدلالة أنّك إذا رددت الفعل إلىٰ نفسك، قلت: أشبعت الضّيف. وإذا قلت: أشبع زيداً الرّغيفُ، فارفع الرّغيف وانصب زيداً، بدلالة أنّك إذا رددت الفعل إلىٰ نفسك، تقول: أشبعني الرّغيف. وعلى هذا، تعمل في كلّ ما يُشكِلُ عليك.

باب ظننت واخواتها

١٢٤ ـ وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ ... مَفْعُولَهُ مِثْلُ سَقَىٰ وَيَشْرَبُ

١٢٥ ـ لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ ... يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ

١٢٦ ـ تَقُولُ: قَدْ خِلْتُ الهِلاَلَ لائِحَا ... وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا

١٢٧ ـ وَمَا أَظُنُّ عَامِراً رَفِيقَا ... وَلاَ أَرَىٰ لِي خَالِداً صَدِيقَا

١٢٨ ـ وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي عَلِمْتُ ... وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

قد ذكرنا أنَّ أفعال الشَّكِّ واليقين تتعدَّىٰ إلى مفعولين، فتنصبهما جميعاً. وتلك الأفعال سبعة: (ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ، ووَجَدْتُ، ورَأَيتُ، وعَلِمتُ)، فهذه الأفعال السَّبعة، وما يتصرّف منها، تدخل علىٰ المبتدأ والخبر، فتنصبهما جميعاً؛ كقولك: ظننت زيداً خارجاً، وحسبتُ السِّعر رخيصاً. ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبتُ السِّعرَ، وظننتُ زيداً. ولكن يجوز أن تقيم «أنْ» المفتوحة المخفَّفة مع الفعل، مقام المفعولين؛ فتقول: ظننتُ أن يخرجَ زيد. وكذلك، يجوز أن تقيم لفظة «ذلك» و«ذاك» مقام المفعولين؛ كقولك: ظننتُ ذلك، وحَسِبتُ ذاك. وكلّ ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ؛ جاز أن يكون المفعول الثّاني لظننتُ وأخواتها. إلاّ أنّه متىٰ كان ظرفاً انتصب على الظّرفيَّة، لا لأنّه مفعول ظننت الثّاني؛ وذلك في مثل قولك: ظننتُ الصَّومَ غداً، وظننتُ زيداً عندَكَ؛ فتنصب «غداً» على أنّه ظرف زمان، وتنصبُ «عندَك» على أنّه ظرف مكان. وإنّما تنصبُ (ظننتُ وأخواتُها) المفعولين، إذا تقدَّمت عليهما. فإن وقعت متوسّطةً؛ كقولك: زيداً ظننتُ منطلقاً، أو متأخّرةً عنهما؛ كقولك: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ؛ جاز نصب الاسمين ورفعهما، إلاّ أنّ رفعَهما إذا تأخّرت «ظننتُ»

أجود. ثمّ اعلم، أنّ «رأيتُ»، إنّما تنصبُ المفعولين، إذا كانت بمعنىٰ «عَلِمْتُ»، فإن كانت بمعنىٰ «أَبْصَرْتُ»؛ كقولك: رأيت الهلال، وبمعنىٰ «اعتقدت»؛ كقولك: رأيتُ رأيَ أبي حنيفة، أو كانت بمعنى «رَأَيتُ زيداً»؛ أي: ضربتُ رِئَتَهُ؛ فإنّه يتعدّىٰ إلى مفعول واحد. وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين، وهي بمعنىٰ «أَبْصَرْتُ»، فانتصاب الثّاني على الحال؛ كقولك: رأيت الأميرَ جالساً. وكذلك «عَلِمْتُ»، إنّما تنصب المفعولين إذاكانت بمعنىٰ «أيقنتُ»، فإن كانت بمعنىٰ «عَرَفْتُ»، نصبتْ مفعولاً واحداً؛ كقولك تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وهكذا «وَجَدْتُ»، تنصب مفعولين؛ إن كانت بمعنىٰ «أيقنْتُ»؛ كقولك: وَجَدْتُ السّعرَ رَخيصاً؛ فإن كانت بمعنىٰ «صَادَفْتُ»، نصبت مفعولاً واحداً؛ كقولك: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، فاعرف ذلك.

باب عمل اسم الفاعل المنوّن

١٢٩ ـ وإِنْ ذَكَـرْتَ فَـاعِـلاً مُـنَـوَّنَـا فَـهْـوَ كَـمَـا لـو كَـانَ فِـعْـلاً بَـيِّـنَـا
١٣٠ ـ فَـارْفَـعْ بِـهِ فِـي لاَزِمِ الأَفْـعَـالِ وَانْـصِـبْ إِذَا عُـدِّي بِـكُـلِّ حَـالِ
١٣١ ـ تَـقُـولُ: زَيْـدٌ مُـشْـتَـرٍ أَبُـوهُ بِـالـرَّفْـعِ مِـثْـلُ يَـشْـتَـرِي أَخُـوهُ
١٣٢ ـ وَقُـلْ سَـعِـيـدٌ مُـكْـرِمٌ عُـثْـمَـانَـا بِـالـنَّـصْـبِ مِـثْـلُ يُـكْـرِمُ الـضِّـيـفَـانَـا

اعلم أنَّ العرب شبّهت «اسم الفاعل» بالفعل المضارع المشتقّ منه لاتّفاقهما في عدَّة الحروف، وفي هيئة الحركة والسُّكون. ألا ترىٰ أنّ قولك: ضارب، مثل قولك: يضرب، في كون كلّ واحدٍ منهما على أربعة أحرف؛ ثانيها ساكن، وما عداه متحرّك؟ فلمّا اشتبها من هذا الوجه، أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وأُعمل اسم الفاعل، كما يعمل الفعل المضارع. إلاّ من شروط عمله أن يكون للحال، أو للاستقبال؛ كقولك: هذا مقيمٌ الصَّلاةَ السَّاعةَ، وضاربٌ زيداً غداً؛ فتنصب «الصَّلاَةَ»، و«زيداً» بمقيم، وضارب، كما تنصبهما، لو قلت: هذا يقيم الصَّلاةَ، ويضرب زيداً. ومن شروط عمله أيضاً أن يكون معتمداً على آلة استفهام؛ كقولك: أقائمٌ زيد؟ فترفع زيداً بقائم؛ كما لو قلت: أيقوم زيد؟ أو يكون معتمداً على مبتدأ؛ كقولك: زيد قائمٌ أبوهُ. أو زيد ضاربٌ عمراً، أو يكون معتمداً على موصوف؛ كقولك: هذا رجلٌ طالبٌ علماً، أو معتمداً على ذي حال؛ كقولك: هذا زيدٌ ضارباً عمراً، وجاء الأمير راكباً فرساً. فإن كان اسم الفاعل بمعنىٰ الماضي، لم يعمل عمل الفعل، بل يجرّ ما بعده، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وقد قُرِىءَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] بالتَّنوين والنَّصب، وحذف التّنوين والجرّ. ومتىٰ أُضيفَ اسم الفاعل ـ وهو بمعنىٰ الحال والاستقبال ـ كانت الإضافة

غير محضة، وجاز أن توصف به النكرة؛ كما قال سبحانه: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ والمعنىٰ والتقدير: هدياً بالغاً الكعبةَ؛ فالتنوين فيه مُقدَّرٌ، وإن حُذِفَ؛ إذ المعنىٰ دالٌّ عليه.

باب المصدر

١٣٣ - والـمَـصْـدَرُ الأَصْـلُ وَأَيُّ أَصْـلِ ... وَمِـنْـهُ يَـا صَـاحِ اشْـتِـقَـاقُ الـفِـعْـلِ

١٣٤ - وأَوْجَبَتْ لَـهُ الـنُّـحَـاةُ الـنَّـصْـبَـا ... فِـي قَـوْلِـهِـم ضَـرَبْـتُ زَيْـداً ضَـرْبَـا

المصدر: اسم يقع علىٰ الأحداث كـ«الضرب، والقتل، والقيام، والقعود»؛ وهو أصل الأفعال؛ ولهذا سُمّي مصدراً؛ لصدور الأفعال عنه. فتقول: ضَرَبَ، ويَضْرِبُ، وَأَضْرِبُ، مشتقّ من الضّرب. والمصدر اسم مبهم يقع على القليل، والكثير، ولا يُثَنَّىٰ، ولا يُجمعَ؛ لأنّه بمنزلة «اسم الجنس» كـ«الزّيت، والعسل»؛ و«الجنس»: لا يثنّىٰ، ولا يجمع. وينتصب «المصدر» بفعله المشتقّ منه؛ **ويجيء لأحد ثلاثة أشياء**: إمّا **للتّأكيد**؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وإمّا **لبيان النّوع**؛ كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، وإمّا **لتبيين العدد**؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فانتصاب «ثمانينَ» على المصدر، و«جلدةً» علىٰ التّمييز. فافهم ذلك.

١٣٥ - وقَـدْ أُقِـيـمَ الـوصْـفُ والآلاتُ ... مُـقَـامَـهُ وَالْـعَـدَدُ الإِثْـبَـاتُ

١٣٦ - نَحْوُ ضَرَبْتُ العَبْدَ سَوطاً فَهَرَبْ ... واضرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ من يَغْشَىٰ الرِّيَبْ

١٣٧ - وَاجْـلِـدْهُ حَـدّاً أَرْبَـعِـيـنَ جَـلْـدَه ... وَاحْـبِـسْـهُ مِـثْـلَ حَـبْـسِ مَـوْلَـى عَـبْـدَهْ

اعلم أنّه يجوز أن يُحْذفَ المصدرُ، وتقام مقامه صفته، فتقول: قلت له جميلاً، وضربته شديداً؛ أي قلت له قولاً جميلاً، وضربته ضرباً شديداً؛ ومنه قوله - تعالىٰ - ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥]؛ أي: ذكراً كثيراً؛ فَحَذف المصدرَ، وأقام الصّفة مقامه. وقد تقع الصّفة مضافة؛ كقولك: ضربته أشدَّ ضربٍ، وقلت له أحسنَ القولِ؛ فتنصب «أشدّ» و«أحسنَ» انتصاب المصدر، وتجرّ المصدر بالإضافة. وقد يقع في مسائل باب المصدر حذفان؛ كقولك: ضربتُه ضربَ زيدٍ عمراً؛ وتقدير الكلام: ضربته ضرباً مثل ضربِ زيدٍ عمراً؛ فحُذِفَ من الكلام المصدرُ الموصوفُ، والصّفة المضافةُ، ومن هذا قوله تعالىٰ: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]، تقديره: وَهِيَ تَمرُّ مَرّاً مثلَ مرِّ السَّحَابِ. وقد تُقام: «الآلةُ» مُقامَ المصدر، فتقول: ضربتهُ مقرعةً، وضربته سَوطاً؛ فتنصب «مقرعةً» و«سَوطاً» نصب المصدر، وإن كانا آلتين. وقد يُقامُ «العددُ» مقام المصدر أيضاً، كما بيّناه في قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، فقس عليه.

١٣٨ - وَرُبَّـمَـا أُضْـمِـرَ فِـعْـلُ الـمَـصْـدَرِ ... كَـقَـوْلِـهِـم سَـمْـعـاً وَطَـوعـاً فَـاخْـبُـرِ

١٣٩ - وَمِثْلُهُ سَقْياً لَهُ وَرَعْيَا   وَإِنْ تَشَأْ جَدْعاً لَهُ وَكَيَّا[١]

قد ذكرنا أن «المصدر» ينتصب بفعله المشتق منه، إلاّ أنّه قد جاء في كلام العرب مصادر، نُصبَت بأفعالٍ محذوفة مقدّرة؛ كقولهم: «سَمْعاً وطاعةً، وكَرَامَةً ومَسَرّةً»؛ ومنه قولهم في الدّعاء للإنسان: «سَقْياً لهُ ورَعْياً» وفي الدّعاء عليه: «جَدْعاً له وعَقْراً»؛ ومنه قولهم أيضاً: وَيلَ زيدٍ، ووَيحَ عمروٍ؛ فتنصبهما عند الإضافة علىٰ المصدر؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [القصص: ٨٠] وقد اختلف في معنىٰ «وَيحَ»، فقيلَ إنّها بمعنىٰ «وَيلَ» وقد أُبدِلَت اللاّمُ حاءً. وقيل: إنّ معناها التّرحّم فيجوز أن يقال، لمن يُحنىٰ عليه، ولا يجوز ذلك على القول الأوّل. ومن هذا القبيل قولهم: هذا عمرو حقّاً، وهذا زيدٌ صِدْقاً؛ أي: أحقّ ذلك حقّاً وأصدق صدقاً. وممّا نُصِبَ على المصدر، ولم يُنْطَق بفعله قولهم: «سُبحَانَ اللَّه»، وجاء زيد «وحْدَهُ»، علىٰ أنّ بعضهم قد جعل انتصاب «وَحْدَهُ» على الحال، وقدّره بمعنىٰ قولهم: جاء زيد منفرداً. ولفظة «وحده» تكون منصوبةً في كلّ موضع، إلاّ في ثلاثة مواضعَ؛ **أحدها**: قولهم في المدح: «هو نسيج وحدِه»؛ ومعناه: التّفردّ بالكمال، تشبيهاً بالثّوب الرّفيع الّذي ينسج منفرداً. والموضعان الآخران: قولهم للعاجز المنفرد بالرأي «جُحيش وحده» و«عُيير وحدِه»؛ وهما تصغير جحش، وعَير.

١٤٠ - ومِنْهُ قَدْ جَاءَ الأَمِيرُ رَكْضَا   وَاشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ إِذْ تَوَضَّا[٢]

قد اختلف النَّحويُّون في المصدر الواقع موقع الحال؛ كقولك: أقبل الأمير ركضاً، وجاء زيدٌ مشياً؛ فقال الأكثرون: إنّ الوجه نصبهما ونظائرهما على الحال، على أن يكون تقدير الكلام: أقبل الأمير راكضاً، وجاء زيد ماشياً. وعليه حمل قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]؛ أي: غائراً. وقال بعضهم: بل ينتصبان انتصاب المصدر المحذوف فعله؛ وتقدير الكلام: أقبل الأمير يركض ركضاً، وجاء زيد يمشي مشياً. فأمّا قولهم لمن يخلّل جسده بثوبه: اشتمل الصّمّاء، وللقاعد المحتبي بيديه: قعد القرفصاء؛ فانتصابهما جميعاً علىٰ المصدر الذي يدلّ علىٰ هيئة الفاعل؛ وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصّمّاء، وقعد القعدة المعروفة بالقرفصاء.

---

(١) سقياً له ورعياً: أي سقاه الله سقياً ورعاه رعياً، وهو يقال في الدعاء لشخص. وجدعاً له وكيًا: أي جدع الله أنفه وكواه، والجدع: قطع طرف الأنف. وهو يقال في الدعاء على الشخص.

(٢) اشتمل الصمّاء: أي الشِّملة الصماء. وهو أن يدير الثوب على جسده من غير أن يخرج منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأيسر.

باب المفعول له

١٤١ ـ وإنْ جَرَىٰ نُطْقُكَ بِالْمَفْعُولِ لَهْ فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهْ
١٤٢ ـ وَهْوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لٰكِنْ جِنْسُ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
١٤٣ ـ وَغَالِبُ الأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابَ لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ؟
١٤٤ ـ تَقُولُ: قَدْ زُرْتُكَ خَوفَ الشَّرِّ وَغُضْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ

المفعول له: هو العلّة في إيقاع الفعل، والغرض في إيجاده، ولا يكون إلاّ مصدراً، غير أنّ العامل فيه لا يكون إلاّ فعلاً من غير لفظه؛ كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فينصب «حَذَرَ» على أنّه مفعول له، وهو مصدر، والنّاصب له «يجعلون» وهو من غير لفظه؛ ومن شرطه أن يرىٰ جواب لَمَ فعلتَ؟ ألا ترىٰ أنّه لو قال لك قائل: لِمَ يجعلون أصابعهم في آذانهم؟ لقُلْتَ: حَذَرَ الموتِ، ويجوز أن يكون المفعول له نكرةً، ومعرفةً، وقد جمعها حاتم[(١)] في قوله: [الطويل]

وأَغْفِرُ عَوراءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعرِضُ عَن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا

فنصب «ادّخاره» وهو معرفة، و«تكرّماً» وهو نكرة علىٰ أنّهما مفعولان لهما، ويجوز تقديم المفعول له على الفعل النّاصب له؛ كقولك: مخافة الشّر جئتك، وكان الأصل في المفعول له إدخال اللاَّم عليه، فتقول: جئتك لمخافة الشّرّ؛ ولهذا، سُمّي مفعولاً له. غير أنّ العرب حين حذفت اللاَّم منه نصبته. وقد تدخل هذه اللاَّم على الفعل المضارع؛ فتكون بمعنىٰ العلّة؛ كقولك: جئتك لِتُعْطِيَنِي، وإن شئت، قلت: جِئتك لأن تُعْطِيَنِي، ويجوز حذف اللاَّم من «أن» فتقول: جئتك أن تُعْطِيَنِي؛ لأنَّ «أنْ» والفعل الذي يليها يقعان موقع المصدر؛ فيكون تقدير الكلام: جئتُكَ للإعطاءِ، وعلىٰ ذلك فقس.

باب المفعول معه

١٤٥ ـ وإنْ أَقَمْتَ الوَاوَ فِي الكَلامِ مُقَامَ «مَعْ» فَانْصِبْ بِلاَ مَلاَمِ
١٤٦ ـ تَقُولُ جَاءَ البَرد وَالجِبَابَا وَاسْتَوَتِ المِيَاهُ وَالأَخْشَابَا[(٢)]

---

(١) حاتم الطائي: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عديّ: فارس شاعر، جواد، جاهليّ. يضرب المثل بجوده (ت ٤٦ ق. هـ). ترجمته في تهذيب ابن عساكر ٣/ ٤٢٠، والشعر والشعراء ٧٠، والبيت في ديوانه ٢٢٤، وخزانة الأدب ٣/ ١٢٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥، والكتاب: ١/ ٣٦٨، (واللسان: عور).

(٢) الجباب: جباب النخل، أي تلقيحه، والواو في قوله والجباب بمعنى مع، فلا تدلّ على مشاركة الجباب للبرد في المجيء.

١٤٧ ـ وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَىٰ وَسُعْدَىٰ   فَقِسْ عَلَى هَذا تُصَادِفْ رُشْدَا

اعلم أنَّ المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الّذي قبله بوساطة «الواو» الّتي هي بمعنىٰ «مع» وليس من المفاعيل ما ينتصب بوساطة إلاّ المفعول معه، والمفعول دونه؛ الّذي هو الاستثناء. ولا يجوز حذف «الواو» من المفعول معه، كما جاز حذف «اللاّم» من المفعول له، ولا أن تقدّمه على الفعل النّاصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه؛ مثال ذلك قولك: جاء البرد والطّيالسةَ، واستوىٰ الماءُ والخشبةَ، وما صَنَعتَ وزيداً، وما زلت أسير والنّيلَ، ولو تركت النّاقة وفصيلَها لرضعها.

فما بعد «الواو» في هذه المسائل ينتصب على أنّه مفعول معه، والواو الدّاخلة عليه بمعنىٰ «مع»، وتقدير الكلام: جاء البرد مصاحباً للطّيالسة، واستوى الماء في الارتفاع حتى لحق الخشبة، وما صنعت في حال مصاحبتك زيداً؟ وما زلت أسير مصاحباً النّيل، ولو خلّيت النّاقة مصاحبة الفصيل لرضعها. والفرق بين هذه الواو، والواو التي بمعنىٰ العطف؛ أنّ هذه «الواو» توجب المصاحبة فقط؛ والواو الّتي بمعنىٰ العطف توجب الشّركة في المعنىٰ، فإن كان الأوّل بمعنىٰ الفاعل؛ فالثّاني بمعنىٰ الفاعل، وإن كان الأوّل على معنىٰ المفعول؛ فالثّاني مثله. ولو أنّك رفعت، فقلت: جاء البردُ والطّيالسةُ؛ لجاز أن تكون الطّيالسةُ جاءت في الحرّ، لا في البرد. ولو قلت: استوىٰ الماءُ والخشبةُ بالرّفع؛ لكان المعنىٰ، استوىٰ الماء في الجريان، واستوت الخشبة في الانتصاب، وليس للخشبة إذا نصبتها فعل في الاستواء. وإذا قلت: ما صنعت وزيدٌ؟ كان السّؤال عند الرّفع، عن صنعه، وصنع زيد. وإذا نصبت زيداً فالسّؤال عن صُنْعِه وحدَه، في حال مصاحبته زيداً. ولو قلت: ما زلت أسيرُ والنّيلُ ـ بالرَّفع ـ لاقتضىٰ الكلام، أن تعني، أنّ النّيل يسير أيضاً. ولو قلت: لو تركت النّاقةُ وفصيلُها، لرضعها؛ لاقتضىٰ الكلام أن يكون كلّ منهما قد حُبِسَ عن الآخر، وعلىٰ هذا فقس.

باب الحال

١٤٨ ـ والْحَالُ والتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ   عَلَىٰ اخْتِلافِ الْوَضْعِ وَالْمَبَانِي

١٤٩ ـ ثُمَّ كِلاَ النَّوعَيْنِ جَاءَ فَضْلَهْ   مُنَكَّراً بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَهْ

١٥٠ ـ لكِنْ إذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الحَالِ   وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الأَفْعَالِ

١٥١ ـ ثُمَّ يُرَىٰ عِنْدَ اعتِبَارِ مَنْ عَقَلْ   جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ

١٥٢ ـ مِثَالُهُ جَاءَ الأَمِيرُ رَاكِبَا   وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظَ خَاطِبَا

الاسم المنصوب علىٰ الحال هو ما جمع ستّ شرائط؛ وهي: أن يكون نكرةً مشتقّاً من

فعل يأتي بعد تمام الكلام؛ وأن يكون صاحبُ الحال معرفةً، والعاملُ فيه فعلاً صريحاً، أو معنىٰ فعل؛ ويرىٰ جواب كيف؛ مثاله: جاء الأمير راكباً، نصب على الحال لوجود الشّرائط السّت فيه. ألا ترىٰ أنّ قولك «راكباً» نكرة مشتقّة من فعل جاء بعد تمام الكلام. والعامل فيه جاء ـ وهو فعل صريح ـ وصاحب الحال معرفة، وهو الأمير؛ ويصلح أن يكون جواب مَن قال: كيف جاء الأمير؟ وقد يكون صاحب الحال مفعولاً به؛ نحو: ضربت عمراً مشدوداً؛ والمعنى: ضربته في حال شدّه، وقد يكون مضافاً إضافة غير محضة؛ كقولك: جاء زيد ضاحك السّن، ولا يجوز أن يكون مضافاً إضافةً محضةً؛ لأنّه يصير حينئذٍ صفة لذي حال. وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرةً؛ لئلاً يصير الاسم الفضلة صفةً له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك. إلاّ أنّه إن قدّمت الصّفة على الموصوف، انتصب على الحال؛ كقول الشّاعر: [مجزوء الوافر]

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ[1]

فنصب موحشاً على الحال، حين قدّمه. ولو قال: لميّة طلل موحش؛ لوجب رفعه علىٰ الصّفة. ويجوز تقديم الحال على صاحبها، وعلى الفعل العامل فيها؛ فلك أن تقول: جاء زيد راكباً، وجاء راكباً زيد، وراكباً جاء زيد. وقد يقع الفعل موقع الحال، إلاّ أنّه إن كان ماضياً وقع بعد «قد»، كقولك: جاء زيد قد غنم، ويجوز إدخال الواو على (قد) وتُسمّىٰ هذه الواو واو الحال، ويكون معناها معنى «إذْ» فإذا قلت: جاء زيد وقد غنم، كان تقدير الكلام، جاء زيد إذْ قد غنم. ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، أي: مستكثراً. ولا يجوز إدخال واو الحال المقدّم ذكرها على الفعل المضارع، وقد يقع الجارّ والمجرور موقع الحال؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]؛ أي: متزيّناً.

١٥٣ ـ ومِـنْـهُ مَـنْ ذَا بِـالـفِـنَـاءِ قَـاعِـدَا وبِـعْـتُـهُ بِـدِرْهَـمٍ فَـصَـاعِـدَا

العامل في الحال، يكون فعلاً صريحاً؛ مثل: جاء، وأقبل، ويقوم، ويقعد، ويكون معنى فعل، كالظّرف، وحرف التّنبيه، واسم الإشارة والجارّ والمجرور. فالظّرف؛ كقولك: زيد عندك جالساً؛ وتقدير الكلام: زيد استقرّ عندك جالساً، والتّنبيه؛ كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]؛ أي: أنبّه عليه عند شيخوخته؛ واسم الإشارة، كقولك: ذا زيد واقفاً، والجارّ

(١) البيت لكثيّر عزّة في ديوانه ص ٥٠٦، وخزانة الأدب ٣/ ٢١١، وشرح التصريح ١/ ٣٧٥، والكتاب ٢/ ١٢٣، (واللسان: وحش). وكثيّر عزّة: هو كثيّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر: شاعر متيّم مشهور من أهل المدينة وينسب إلى محبوبته عزّة (ت ١٠٥هـ). ترجمته في الأغاني ٨/ ٢٥، وشذرات الذهب ١/ ١٣١.

والمجرور؛ كقولك: مررت بزيد راكباً، فتعمل الباء إذا عنيت أنَّ الرَّاكب زيد، لا أنت. وقد يجوز أن تقول: هذا زيد قائم؛ فترفعه علىٰ أنَّه خبر المبتدأ، أو بدل من الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف؛ وتقديره: «هو»، وعليه حُمل قولُه تعالىٰ: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]. ولا يجوز في هذا النّوع من الحال، أن تقدّمه على العامل فيه. ولا يجوز أن تقول: زيد جالساً عندك، ولا أن تقول: قائماً هذا زيدٌ. وقد نُصِبَ على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام؛ كقولك: ما شأنك قائماً؟ وما بالك ماشياً؟ ومن ذا بالباب جالساً؟ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ۝٤٩﴾ [المدثر: ٤٩]. وممّا ينتصب على الحال قولهم: بعته بدرهم فصاعداً؛ أي زاد عن الدّرهم صاعداً؛ ومنه أيضاً: بيّنت حسابه باباً باباً، وجاء القوم جميعاً، وادخلوا أوّلاً أوّلاً، وهلمّوا واحداً واحداً، وبعته يداً بيدٍ؛ والمعنىٰ: بيّنت له حسابه مفصّلاً، وجاء القوم مترادفين، ودخلوا مرتّبين، وبعته مناقداً، وهلمّوا مُرَتَّبِينَ؛ ففي هذه الأسماء المنصوبة علىٰ الحال معنىٰ الأسماء المشتقَّة من الأفعال.

باب التَّمييز

١٥٤ ـ وإنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ ... لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ

١٥٥ ـ فَهْوَ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ العَدَدِ ... وَالْوَزْنِ وَالْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ

١٥٦ ـ وَمِنْ إذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمَرَهْ ... مِنْ قَبْلِ أنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهْ

١٥٧ ـ تَقُولُ عِنْدِي مَنَوانِ زُبْدَا ... وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدَا[١]

١٥٨ ـ وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلاً ... وَمَا لَهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلا[٢]

التّمييز يشبه الحال في كون كلٍّ منهما اسماً نكرةً، يأتي بعد تمام الكلام، إلاّ أنّ الفرق بينهما، أنّ الحال يكون مشتقّاً من الفعل في الغالب، ويرىٰ جواب كيف. والتَّمييز: اسم جنس؛ ولهذا سُمِّي تمييزاً؛ لأنّه يميّز الجنس الذي تريده ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام، ثمّ إنّه تُرَى (مِنْ) مقدّرة معه، وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة الّتي هي: المعدود، والموزون، والمكيل، والممسوح. فالمعدود: ما ينتصب بعد أحد عشر إلىٰ تسعةٍ وتسعين؛ كقوله ـ تعالىٰ ـ في الطّرف الأوّل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفي الطّرف الأخير: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ

(١) المنوان: تثنية (منا)، والصاع أربعة أمداد، والمدّ رطل وثلث بالبغدادي، والرطل نصف المن.

(٢) الجريب: مساحة عشر قصبات في عشر قصبات، والقصبة ستة أذرع، فالجريب ستون ذراعاً طولاً في ستين ذراعاً عرضاً، ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وستمائة ذراع.

﴿نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]. **والمكيل** كقولك: عندي قفيزان[1] بُرّاً، **والوزن** كقولك: عندي مَنَوان سمناً، **والمساحة**، كقولك: له عشرون جريباً، وما في السّماء قدر راحة سحاباً. و(مِنْ) في جميع ذلك مقدرة: ألا ترىٰ أنّه يحسن أن تقول: رأيت أحدَ عَشَرَ من الكواكب، وعندي قفيزان من البرّ، ومَنَوان من السَّمن؛ فإن قلت: عندي رطلٌ زيتاً؛ جاز أن تنصب زيتاً على التَّمييز، وأن تجرّه بالإضافة، وأن ترفعه على أنّه بدل من رطل.

باب نِعْمَ وبِئْسَ

١٥٩ ـ ومِنْهُ أيضاً نِعْمَ زَيدٌ رَجُلا وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلا

اعلم أنّ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلان بدلالة اتّصال «التّاء» الّتي هي علامة التّأنيث بهما في قولك: نِعْمَتِ المرأةُ، وبِئْسَتِ الجاريةُ؛ وهما فعلا المدح والذّم، ولفظهما يوحّد مع الاثنين والجماعة، ولا يكون فاعلهما إلاّ ما فيه الألف واللاّم، أو ما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللاّم؛ كقولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبِئْسَ صَاحِبُ العشيرةِ بِشْرٌ؛ فيرتفع الرّجل بإسناد نِعْمَ إليه، ويرتفع زيدٌ على أحد وجهين: إمّا أن يكون مبتدأ مؤخّراً، ونعم الرّجل: خبره؛ وإمّا أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف؛ كأنّه قال: الممدوح زيدٌ، والمذموم بشرٌ؛ فإن نطقت بعد «نِعْمَ» و«بِئْسَ» باسم نكرة نصبته على التّمييز؛ كقولك: نعم رجلاً زيدٌ، ويكون الاسم المرفوع الّذي فيه الألف واللاّم للجنس مضمراً في «نِعْمَ»، وقد فسّره الاسم النّكرة المنصوب، وتقدير الكلام: نِعْمَ الرّجلُ رجلاً زيدٌ، وعلىٰ هذا حُمِل قوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]؛ أي: بِئْسَ البَدَلُ؛ فأضمر المرفوع، وفسَّره المنصوب. فإن كان الفعل لمؤنّث؛ جاز أن تُثبتَ علامة التّأنيث في «نِعْمَ وبِئْسَ» وأن تحذفها؛ كقولك: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، وكذلك «بئس». وعلى هذا فقس.

باب حبَّذا

١٦٠ ـ وَحَبَّذَا أَرْضُ البَقِيعِ أَرْضَا وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضَا[2]

اعلم أنّ «حبَّذا» مؤلّفة من كلمتين، إحداهما: «حَبَّ»، والأُخرىٰ: «ذا» إلاَّ أنّهما جعلا

---

(١) القفيز، من المكاييل: معروف وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق، وقيل: هو مكيال تتواضع الناس عليه.

(٢) البقيع: اسم لعدة مواضع منها: بقيع الغرقد، وبقيع الزبير، وبقيع الخبجبة (انظر معجم البلدان ١/ ٤٧٤).

كالشَّيء الواحد؛ ولهذا؛ لم يجب الفصل بينهما. ولفظ «حبَّذا» واحد مع المذكَّر، والمؤنَّث، والاثنين، والجمع.

والمعرفة بعد «حبَّذا» مرتفعة بالابتداء، أو خبرٌ للابتداء المحذوف، كما ذكرنا في نعم وبئس. والنّكرة بعدها منتصبه على التّمييز، فإذا قلت: حبّذا زيدٌ رجلاً؛ نصبت «رجلاً» علىٰ التّمييز؛ لأنّه اسم نكرة، جاء فضلةً؛ وهو اسم جنس. ويصلح أن تقدّر بعده «مِن» فتقول: حبّذا زيدٌ مِن رجلٍ. وقال بعضهم: إن كان الاسم النّكرة جنساً؛ انتصب على التّمييز نحو ما مثّلناه، وإن كان مشتقّاً؛ انتصب على الحال؛ كقولك: حبّذا زيد ضاحكاً.

ثم اعلم أنّ من مواطن التّمييز النّكرة الواقعة بعد أفعل التّفضيل؛ كقولنا في الملحة: «وصَالحٌ أطهرُ منكَ عِرضا»، ومثله: زيدٌ أحسن منك خلقاً، وأنظف منك ثوباً، وأظرف عبداً، ويجوز أن تحذف لفظ «من» فتقول: زيد أحسن خلقاً، وأنظف ثوباً، وأظرف عبداً. إلاّ أن تضيف الفعل إلىٰ ذات الشَّيء؛ كقولك: مفلح أكرمُ عبد، ووجهُك أحسنُ وجهٍ، وثوبك أرفع ثوبٍ. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

١٦١ ـ وَقَـدْ قَـرَرْتُ بِـالإيَـابِ عَـيـنـا وَ طِـبْـتُ نَـفْـساً إذْ قَـضَـيـتُ الـدَّيْـنـا

هذا النّوع من أنواع التّمييز المحوّل، وكان أصله قرّت عيني، فحوّل الاسم المجرور بالإضافة، إلى أن جعله فاعلاً؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]؛ أي: واشتعل شيبُ الرَّأسِ؛ ومن هذا القبيل قولهم: تصبّب زيد عرقاً، وتفقَّأ عمرو شحماً، وضقت بالأمر ذرعاً.

باب «كم» الاستفهاميّة

١٦٢ ـ وكَـم إذَا جِـئْـتَ بِـهَـا مُـسْـتَـفْـهِـمَـا فَـانْـصِـبْ وَقُـلْ: كَـمْ كَـوكَـباً تَـحْـوِي الـسَّـمَـا

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أنّ «كم» الخبرية يُجَرُّ ما بعدها، و«كم» الاستفهامية يُنصب ما بعدها علىٰ التّمييز، تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التّمييز؛ ولهذا جاء مفسّرها واحداً، ولم يجيء جمعاً. كما أنّ المنصوب بعد العدد الّذي من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين لا يكون إلاّ واحداً. و«كم» الاستفهاميّة قد تقع موقع المبتدأ، في مثل قولك: كم عبداً لك؟ «فكم» مبتدأ، و«لك» الخبر، ونصبت «عبداً» علىٰ التّمييز، وقد تقع موقع المفعول به، في مثل قولك: كم رجلاً رأيت؟ وتقع موقع الجارّ والمجرور تارة بحرف الجرّ، وفي مثل قولك: بكم درهماً بعت؟ وتارة بالإضافة؛ في مثل قولك: ابن كم سنةٍ أنت؟

باب الظَّرف

١٦٣ ـ وَالظَّرْفُ نَوعَانِ فَظَرْفُ أزْمِنَهْ ... يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ أمْكِنَهْ

١٦٤ ـ وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلىٰ إِضْمَارِ «فِي» ... فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاكْتَفِ

١٦٥ ـ تَقُولُ: صَامَ خَالِدٌ أيَّامَا ... وَغَابَ شَهْراً وَأَقَامَ عَامَا

١٦٦ ـ وَبَاتَ زَيدٌ فَوقَ سَطْحِ المَسْجِدِ ... وَالفَرَسُ الأَبْلَقُ تَحتَ مَعْبِدِ[1]

١٦٧ ـ وَالرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةَ المُصَلِّي ... وَالزَّرْعُ تِلْقَاءَ الحَيَا المُنْهَلِّ[2]

١٦٨ ـ وقِيمَةُ الفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ ... وَثَمَّ عَمْرٌو فَادْنُ مِنْهُ وَاقْرُبِ[3]

١٦٩ ـ وَدَارُه غَرْبِيَّ فَيضِ البَصْرَه ... وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهْرِ مُرَّه

اعلم أنّ **الظّرف ظرفان**: ظرف مكان، وظرف زمان. فأمّا **ظرف الزّمان**، فهو عبارة عن مرور اللّيل والنّهار؛ وله أسماء متنوّعة؛ فمنها ما يعبّر به عن جميعه؛ كالدّهر والأبد وقطّ؛ إلاّ أنّ «**قطّ**»: اسم لما مضىٰ من الزّمان. والأبد: اسم الجميع الآتي منه؛ ولهذا، تقول: ما فعلته قطّ، ولا أفعله أبداً؛ ومنها ما يقع على جزء منه مبهم؛ نحو: مدّة، وبرهة، وحين. ومنها ما يقع على مقدار منه محصور؛ كاليوم، واللّيلة، والشّهر، والسّنة. ومن أسمائه أيضاً: «**إذْ وإذا ومتىٰ وأيّان**». فـ«**إذْ**» لما مضىٰ من الزّمان، و«**إذا**» لما يأتي، و«**متىٰ**» و«**أيّان**» استفهام. وجميع أسماء الزّمان، قد تكون ظروفاً، إذا وردت متضمّنة معنىٰ «في» ولم ينطق بفي؛ كقولك: قدمت يوم الجمعة، وصمت يوم الخميس، وغبت عنك شهراً، وأقمت عندك عاماً. فتنصب هذه الأسماء نصب الظّروف؛ لتضمُّنها معنىٰ «في»؛ إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس، ولوقوع الأفعال فيها؛ سمّيت ظروفاً، تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها. ومنها ما يقع الفعل في جميعه؛ كقولك: صمت يوم الخميس؛ لأنّ الصّوم يستغرق اليوم كلّه؛ ومنها ما يقع الفعل في بعضه؛ كقولك: لقيته يوم الجمعة، لأنّ اللّقاء قد يقع في بعض اليوم. فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمّنة معنىٰ «في» لم تكن ظروف زمان، بل هي أسماء زمان، ويتوالى عليها الإعراب كغيرها من الأسماء. فإذا قلت: يومُ الجمعة مبارك، رفعته بالابتداء كما ترفع زيداً في قولك: زيدٌ مبارك. وإذا قلت: أنا أحبّ شهر رمضان، نصبته نصب المفعول به، كما تنصب زيداً في قولك: أحبّ زيداً. وقد يوجد في أسماء الزمان ما لم يستعمل إلاّ ظرفاً منصوباً؛

(١) الفرس الأبلق: الذي في لونه سواد وبياض.

(٢) الحيا: المطر. والمُنهلّ: المنصبّ بشدّة.

(٣) دون الذهب: بمعنى (تحت).

كقولك: ذاتَ يوم، وذاتَ مرّةٍ؛ وكقولك: خرجت سحراً، إذا أردت به سحر يومك بعينه. وقد تقام صفة الظّرف مقامه، بعد حذفه، كقولك: أقمتُ عنده قليلاً من النّهار، وسامرته كثيراً من اللّيل، وزرته قريباً من العصر. فتنصب قليلاً، وكثيراً، وقريباً نصب الظّروف؛ وتقدير الكلام فيها: زماناً قليلاً، وزماناً كثيراً، وزماناً قريباً؛ فحذف الموصوف، وأُقيمت الصّفة مقامه. وقد نصبت بعض المصادر نصب الظّروف، فقالوا: أتيته غروب الشّمس، وانتبهت طلوع الفجر، فـ«غروب» و«طلوع» مصدران منصوبان نصب الظّروف، وتقدير الكلام: أتيته وقت غروب الشّمس، وانتبهت وقت طلوع الفجر؛ وهذا حكم ظروف الزّمان.

وأمّا ظرف المكان: فكلّ اسم صلح أن يكون جواب «أين» في الاستفهام؛ فهو ظرف مكان، **وأسماؤه تنقسم قسمين**: مختصّة ومبهمة؛ **فالمختصّة** هي: كلُّ ما يشتمل عليه حدٌّ يحيط به؛ كالشّام، والعراق، ومكّة، والمدينة، والمسجد، والدّار؛ وهذا النّوع، يتصرّف بوجوه الإعراب، ولا يُسَمّىٰ ظرف مكان. وإن وُجد شيء منها منصوباً، كان انتصابه انتصاب المفعول به، لا انتصاب الظّرفيّة؛ مثل قولك: عمَرتُ الدّار، وهدمتُ الحائطَ.

وأمّا **المبهمة**: فهو ما لا حدّ له يحصره؛ كأسماء الجهات السّتّ؛ الّتي هي: «فوق وتحت وقدّام وخلف ويمين وشمال»، وما يجري مجراها؛ مثل: «يَمنةً ويَسرةً وقُبالةً وتُجاه، ودون، وعند، ونحو، وشطر، وشرقيّ البلدة، وغربيّ النّاحية، وفرسخ[(١)]، ومرحلة[(٢)]، وبريد[(٣)]، وبِدَلَك، وقِبَلكَ، وحذاك، وثَمّ»؛ وإن كانت مبنيّة على الفتح، فهذه الأسماء إذا وردت متضمّنة معنىٰ «في» ولم ينطق بها، نصبت نصب ظروف المكان؛ كقولك: جلست خلفَك، وقعدت دونَك، وسرت أمامَك، وداري غربيَّ دارك، ووجهي تلقاءَ وجهك، وسرت يمنةَ الأمير، وتوجّهت نحو المسجد، ولي قبلك حقّ؛ وإن لم تتضمّن هذه الأسماء معنىٰ «في» لم تكن ظروفاً، وجرت بوجوه الإعراب؛ كقولك: مرحلةُ زيدٍ صعبةٌ، وغربيّ بغداد فسيح، ويجوز تقديم الظّرفين جميعاً على الفعل؛ فتقول: أمامَكَ سرتُ، وخلفَكَ جلستُ. وقد يُحذفُ ظرفُ المكان، وتُقامُ صفتُهُ مُقامَه؛ كما قال سبحانه: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] أي: والرّكب مكاناً أسفل منكم. وقد نُصِبَت عدّة مصادر نصب ظروف المكان؛ كقولهم في المرتفع: زيد منّي مناطَ الثُّريَّا، وفي الأنيس المقرّب: زيد منّي مقعدَ القابلة، وفي المبعد المهان: زيد منّي مزجرَ

---

(١) الفرسخ: ثلاثة أميال أو ستة، سمّي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه سكن والفرسخ: السكون. (اللسان: فرسخ).

(٢) المرحلة: واحدة المراحل، يقال: بيني وبين كذا مرحلة أو مرحلتان. (اللسان: رحل).

(٣) البريد: فرسخان، وقيل: ما بين كلّ منزلين بريد. (اللسان: برد).

الكلب. فَتُنْصَب هذه المصادر انتصابَ ظروف المكان؛ وتقدير الكلام: زيد منّي مكان مناط الثُّريَّا، ومكان مقعد القابلة، ومكان مزجر الكلب.

١٧٠ ـ وقَـدْ أَحَـلْـتُ قَـبْـلَـهُ وَبَـعْـدَهُ وَإِثْـرَهُ وَخَـلْـفَـهُ وَعِـنْـدَهُ

اعلم أنَّ في الأسماء إذا مَا أضيف إلىٰ شيءٍ، صار من جنسه، والتحق بنوعه؛ فمن ذلك: «قبل، وبعد» إن أضيفا إلىٰ ظرف زمان، صارا من جنسه، وانتصبا انتصابَ ظرف الزّمان، وإن أُضيفا إلىٰ ظرف مكان؛ صارا من جنسه، وانتصبا انتصاب ظرف المكان؛ وكذلك أسماء العدد، وكلّ، وبعض، ونصف، وثلث، وما أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة «بين». فإذا قلت: أخرج قبلَ يوم السّبت، وأقدم بعدَ أسبوع، وصمتُ خمسةَ أيّام، وأقمتُ عندَهُ كلَّ النّهار، وسامرتُهُ بعضَ اللّيل، ورحتُ بينَ جُمادىٰ وشعبان، انتصب «قبل وبعد وكلّ وبعض وبين» انتصابِ ظرف الزّمان، لإضافتها إليه، وحصولها كالجزء منه. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]؛ وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]. وإذا قلت: داري قبلَ المسجدِ، وبعدَ الحمّامِ، وسرتُ بعضَ فرسخٍ، فقطعتُ عشرينَ مرحلةً، وصلّيتُ بينَ السّاريتين؛ انتصب «قبل وبعد وعشرين وبعض وبين» انتصاب ظرف المكان.

١٧١ ـ وعِـنْـدَ فِـيـهـا الـنَّـصْـبُ يَـسْـتَـمِـرُّ لَـكِـنَّـهَـا بِـ«مِـنْ» فَـقَـطْ تُـجَـرُّ

قد ذكرنا أنّ «عند» من ظروف المكان، إلاّ أنّها خاصّة، لا يدخلها الرّفع بحالٍ؛ وأمّا الجرّ، فلا يجرّها من حروف الجرّ سوىٰ «مِن» وحدها؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢]، فأمّا قول العامّة: ذهبت إلىٰ عندِه؛ فهو من لحنهم الفاحش، والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم، فاعلم ذلك وقس عليه.

١٧٢ ـ وَأَيْـنَـمَـا صَـادَفْـتَ «فِـي» لاَ تُـضْـمَـرُ فَـارْفَـعْ وَقُـلْ يَـوْمُ الـخَـمِـيـسِ نَـيِّـرُ[1]

قد مضىٰ شرح هذا فيما تقدّم، وبيّنّا أنّه لا ينتصب من الظّرفين إلاّ ما كانت «في» مقدّرة معه؛ وإن لم يلفظ بها. واعلم أنَّ النّاصب للظّرف، هو الفعل الموجود معه. فإن وجدته منصوباً في كلام ـ لا فعل فيه ـ كقولك: الرّحيل اليومَ، وزيد خلفَكَ، ففي الكلام فعل محذوف هو النّاصب للظّرف؛ وتقديره: المسيرُ استقرَّ اليومَ، وزيدٌ استقرَّ خلفَك؛ وعند بعضهم: أنّ المحذوف هو اسم الفاعل؛ وتقدير الكلام: المسيرُ مستقرٌّ اليومَ، وزيدٌ مستقرٌّ خلفَكَ.

(١) نيّر: كثير النور.

باب الاستثناء

١٧٣ ـ وكلُّ ما اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجَبِ تَمَّ الكَلامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ
١٧٤ ـ تَقُولُ: جَاء القَومُ إلاَّ سَعْدَا وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إلاَّ دَعْدَا

معنى الاستثناء: إخراج الشَّيء ممّا دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره. فالاسم المستثنىٰ ـ أبداً ـ ضدّ المستثنىٰ منه. وللاستثناء عدَّة أدوات، إلاّ أنّ حرفه المستولي عليه «إلاَّ». ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق بـ«إلاَّ» من قسمين؛ **أحدهما**: أن يكون منقطعاً، **والثَّاني**: أن يكون تامّاً. فإن كان مُنْقَطِعاً مرتبطاً بما بعد «إلاّ» لم تعمل «إلاَّ» شيئاً في الإعراب؛ بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر. وذلك كقولك: ما قام إلاَّ زيدٌ، وما ضربت إلاَّ زيداً وما مررت إلاّ بزيد. فـ«إلاّ» هٰهنا أفادت إثبات القيام لزيد وإيقاع الضَّرب به، وحصول المرور به، من غير أن أحدثت إعراباً؛ ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٩٩﴾ [الشعراء: ٩٩]، وكان قولك: ما قام إلاّ زيد، بمنزلة قولك: قام زيد، إلاّ أنّ بينهما فرقاً لطيفاً، وهو أنّك إذا قلت: قام زيد فقد أثبتَّ له القيام وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلاّ زيد، فقد أثبتّ له القيام، ونفيته عن غيره، ويُسمَّىٰ هذا القسم الفعل المفرّغ لما بعده. وأمّا إذا كان ما قبل «إلاّ» كلاماً تامّاً، فلا يخلو من قسمين؛ **أحدهما**: أن يكون موجباً، **والثّاني**: بأن يكون غير موجب، وسيأتي شرحه. فإن كان موجباً؛ كقولك: جاء القوم إلاّ سعداً، نصبت ما بعد «إلاَّ»، وكان النّاصب له الفعل الّذي هو جاء. لكنّ نصبه بوساطة «إلاَّ» كما نصب الفعل المفعول معه بواسطة «الواو». وعندَ بعضهم أنَّ «إلاَّ» هي النّاصبة، وأنَّ تقدير الكلام: جاء القوم، أستثني زيداً؛ أو لا أعني زيداً، والأوّل أصحّ. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

١٧٥ ـ وَإنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَىٰ الإيجَابِ فَأَوْلِهِ الإبدالَ فِي الإعْرَابِ
١٧٦ ـ تَقُولُ مَا الفَخْرُ إلاَّ الكَرَمْ وَهَلْ مَحَلُّ الأمْنِ إلاَّ الحَرَمْ

إذا أتى الاستثناء من غير موجب، وهو أن يكون الكلام نفياً أو استفهاماً أو نهياً فالأجود أن تُعْرِبَ ما بعد «إلاّ» بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وما ضربت أحداً إلاّ زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، فتعرب «زيداً» في المواطن الثَّلاثة بإعراب «أحد» على سبيل البدل. ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل، فتقول: ما قام أحدٌ إلاّ زيداً، وما ضربتُ أحداً إلا زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً، وعلى اللُّغتين قُرىء قوله تعالىٰ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1] [النساء: ٦٦]، برفع قليل ونصبه؛ وإن كان أكثر القرّاء على رفعه، والله أعلم.

(١) قرأها ابن عامر بالنصب والباقون بالرفع (انظر التيسير في القراءات السبع ص ٨٠).

١٧٧ ـ وإن تَقُلْ لاَ رَبَّ إلاَّ اللَّهُ فَارْفَعْهُ وَارْفَعْ مَا جرىٰ مَجْرَاهُ

هذه المسألة، من قبيل الاستثناء الوارد بعد النّفي، إلاّ أنَّ أداة النّفي فيها «لا» الّتي إذا نفت الجنس، بُنِيَ معها على الفتح؛ كقولك: لا رجلَ في الدَّار، أي: لا أحد من جنس الرّجال، لا أنّك تريد واحداً من الرّجال، و«لا» مع الاسم بعدها في موضع المبتدأ المرفوع، فلهذا رفع اسم الله ـ تعالىٰ ـ الواقع بعد «إلاّ» على سبيل البدل من المبتدأ. وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء؛ ومثله: لا إلٰهَ إلاَّ اللَّهَ، ولا جواد إلاَّ حاتم، ولا قوت إلاَّ الحنطة، ونظائر ذلك. فقس عليه.

١٧٨ ـ وانْصِبْ إذَا مَا قُدِّمَ المُسْتَثْنَىٰ تَقُولُ هَلْ إلاَّ العِرَاقَ مَغْنَىٰ

إذا قدَّمت الاسم المستثنى على المستثنى منه، نصبته في الإثبات والنَّفي جميعاً؛ كما قال الكُمَيت[1]: [الطويل]

وَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ[2]

١٧٩ ـ وَإنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِياً بِمَا عَدَا أوْ مَا خَلا أوْ لَيْسَ فَانْصِبْ أبَدَا

١٨٠ ـ تَقُوْلُ جَاؤُوا مَا عَدَا مُحَمَّدَا وَمَا خَلاَ عَمْراً وَلَيْسَ أحْمَدَا

قد ذكرنا أنَّ للاستثناء عدَّة أدوات، وأنَّ حرفه المستولي عليه هو «إلاَّ»، وشرحنا حكم عملها في مواطنها، وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء؛ فمن ذلك «عدا» الّتي يُستَثنىٰ بها، إذا كانت بمعنى جاوز؛ كقولك: جاء القوم عدا زيداً، فتنصب زيداً؛ وتقديره: جاوز بعضهم زيداً. وقد تنصب أيضاً مع دخول «ما» المصدريَّة عليها؛ كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً. ومن أدوات الاستثناء أيضاً «ما خلا» فتنصب ما بعدها لا غير؛ كما قال لبيد[3]: [الطويل]

(١) الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهلّ، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة. كان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه. أشهر شعره (الهاشميات) وهي قصائد في مدح الهاشميين (ت ١٢٦هـ). ترجمته في الأغاني ١٥/١٠٨، والشعر والشعراء ٥٦٢ ـ ٥٦٦. والبيت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٠، والإنصاف ص ٢٧٥، وخزانة الأدب ٤/٣١٤، (واللسان: شعب)، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٣٥، وشرح التصريح ١/٥٤٩ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) جاء في شرح التصريح: «والأصل: ما لي شيعةٌ إلا آل أحمد، وما لي مشعب إلا مشعب الحقّ، فلما قدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه. وأراد بأحمد النبي ﷺ. وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه غير النصب، وهو الإتباع في المسبوق بالنفي، فتقول: ما قام إلا زيدٌ أحدٌ».

(٣) لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل نجد. أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ، ويعدّ من الصحابة ومن المؤلّفة قلوبهم. (ت ٤١هـ)، ترجمته في الشعر والشعراء ٢٣١ ـ ٢٤٣، وجمهرة أشعار العرب ٣٠ و٦٣.
=

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

فإن حذفت منها «ما» المصدريّة، فالاختيار أن يُجرَّ بها الاسمُ المستثنىٰ؛ كما يُجرُّ بـ«حاشا»، وقد جُوِّز النَّصب بهما، فقيل: جاء القوم خلا زيداً، وحاشا عمراً، وإن كان النَّصب بـ«خلا» أكثر، والجرُّ بـ«حاشا» أشهر.

وأما «ليس» فتنصب المستثنى انتصاب خبر «ليس»، فإذا قلت جاء القوم ليس زيداً، نصبت زيداً انتصاب خبرها، وجعلت اسماً مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام، ليس بعضهم زيداً.

١٨١ ـ وَغَيْرُ إنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَهْ جُرَّتْ عَلَىٰ الإِضَافَةِ المُسْتَوْلِيَهْ
١٨٢ ـ وَرَاؤُهَا يُحْكَمُ فِي إِعْرَابِهَا مِثْلُ اسْمِ إلاَّ حِينَ يُسْتَثْنَىٰ بِهَا

اعلم أنَّ «غير» من الأسماء الملازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معان:

أحدها: أن تأتي وصفاً للنَّكرة، فتعرب إعراب ما قبلها؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣].

والثَّاني: أن تأتي بدلاً، فتعرب إعراب ما قبلها، وعلى هذا حُمِلَت في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

وأنّها انجرَّت على البدل من الَّذين، لا علَى الصِّفة؛ لأنَّ «الَّذين» معرفة و«غير» لا تتعرّف بالإضافة، والمعرفة لا توصف بنكرة، وقد يقع البدل من المعرفة والنَّكرة.

والثَّالث: أن تأتي استثناء فتجرُّ الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كلّ حال، وتعرب هي كإعراب الاسم الواقع بعد «إلاّ» فتقول: جاء القوم غير زيد، فتنصب «غير» على الاستثناء، كما تنصب زيداً، لو قلت: جاء القوم إلاَّ زيْداً. وتقول: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ، فيرتفع «غير» على البدل ولك نصبه على أصل الاستثناء؛ كما تقول: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ، وإلاَّ زيداً؛ وتقول: ما مررت بأحدٍ غير زيدٍ، فتجرُّ «غير» على البدل كما ينجرّ «زيداً» في قولك: ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ، ولك نصب «غير» ـ هٰهنا ـ على أصل الاستثناء، كما تنصب زيداً وتقول: ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ؛ فتنصب «غيرَ» على الاستثناء المقدَّم، كما تنصب زيداً لو قلت: ما جاءني إلاَّ زيداً أَحَدٌ، وعلى ذلك فقس. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

= والبيت في ديوانه ص ٢٥٦، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥، والدرر ١/ ٧١، وشرح التصريح ١/ ٥٦٥، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠ (واللسان: رجز).

باب «لا» النافية للجنس

١٨٣ ـ وانْصِبْ بِـ«لا» فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكِرَهْ   كَقَوْلِهِمْ: لاَ شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ

اعلم أنَّ «لا» تأتي في الكلام على ثلاثة معانٍ: تكون ناهيةً، وزائدةً، ونافيةً. فإذا جاءت ناهيةً، اختصَّت بالدُّخول على الفعل المضارع، وجزمته؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]. وقد تقع بمعنى الدُّعاء؛ كقولهم: لا يَفْضُضِ اللَّهُ فَاكَ[1]، ولا يَشلَلْ عَشْرُك[2]، فإذا جاءت زائدة، فقد تأتي تارة لتأكيد النَّفي؛ كقولك: ما زيد قائماً، ولا عمرو قاعداً؛ وقد تأتي للفصاحة والتوسع في الكلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأمَّا ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، فـ«لا» ـ هٰهنا ـ زائدة بدليل قوله تعالى في السُّورة الأخرى.

وإذا جاءت للنَّفي، فقد تأتي **نافيةً عاطفة**؛ كقولك: جاءني زيدٌ لا عمرٌو، فإن قلت: ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو؛ فالواو ـ هٰهنا ـ هي العاطفة، و«لا» زائدة لتأكيد النَّفي. وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول؛ كقولك: ضربتُهُ بلا ذنب، وبين المبتدأ والخبر؛ كقولك: زيد لا صديقٌ ولا عدوٌّ، وبين الحال وصاحب الحال؛ كقولك: قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً. وقد تأتي نافيةً مبتدأةً؛ فتقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي، ولا تغيِّره عن صيغته؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: ٣١]، إلاَّ أنَّها تحوِّله إلى معنى المستقبل؛ إذ تقدير الكلام: فلم يَصَّدَّقْ ولم يُصَلِّ.

والثَّاني: أن تدخل على الفعل المضارع؛ فلا تحدث عملاً فيه، بل يرتفع على حكم وضعه؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والثَّالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد، فلا تؤثر فيه؛ بل يكون مرفوعاً على الابتداء، كقولك: لا زيدٌ منطلقٌ.

والرَّابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه، كقولك: لا صاحبَ مالٍ يسعفُ، ولا ذا علمٍ يُؤخَذُ عنه.

---

(١) انفضّ الشيء: انكسر، وفي الدعاء: لا يَفْضُضِ اللَّهُ فاكَ، أي لا يكسرْ أسنانك، والفم هنا الأسنان. والإفضاء: سقوط الأسنان من أعلى وأسفل (اللسان: فضض).

(٢) يقال في الدعاء: لا تَشْلَلْ يَدُك ولا تَكْلَلْ، ويقال لمن أجاد الرمي أو الطعن: لا شَلَّ عَشْرُكَ أي أصابعُكَ (اللسان: شلل).

والخامس: أن تدخل على الاسم المطوّل فتنصبه وتنوّنه؛ كقولك: لا حسناً وجهُهُ بالبلد، ولا منفقاً مالَهُ في الخير يعرف.

والسّادس: أن تدخل على الاسم النَّكرة المفرد، فتنصبه بغير تنوين؛ كقوله تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وعند بعض النَّحويِّين، أنَّ فتحته فتحة بناء، لا فتحة نصب؛ وعند بعضهم أنَّه منصوب غير منوَّن، وعلى كلا القولين لا بُدَّ للاسم بعد «لا» من خبر. وقوله تعالى: ﴿فِى ٱلدِّينِ﴾ خبر لا إكراه. فمن يقول: إنَّ «لا» هي العاملة في الاسم الَّذي بعدها تشبيهاً بـ«ليس» واقتضى الاسم الخبر، ومن يقول: إنَّ الاسم الَّذي بعدها مبنيٌّ معها على الفتح، ينزلها مع الاسم منزلة المبتدأ. وقد يحذف الخبر اتّساعاً في الكلام؛ كقولهم للخائف: لا بأس، وكذلك قول المتشهِّد: «لا إله إلاَّ الله»؛ إنَّ الخبر محذوف؛ وتقديره: لا إلَهَ لنا إلا الله. وارتفع اسم الله تعالى كارتفاع الاسم المستثنى به بعد النَّفي المرفوع.

١٨٤ ـ وإنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ فَارْفَعْ وَقُلْ لاَ لأَبِيكَ مُبْغِضُ

من شرط انتصاب الاسم النَّكرة الواقع بعد «لا» أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا اسْتَدلَّ من قال: إنه مبنيّ معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل، ارتفع على الابتداء؛ كما قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد؛ جاز في الصِّفة ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبها وتنوينها.

والثَّاني: رفعها وتنوينها.

والثَّالث: نصبها من غير تنوين، تقول: لا رجلَ ظريفاً في الدّار، ولا رجلَ ظريفٌ في الدّار، ولا رجلَ ظريفَ في الدّار، وإن عطفت على الاسم النَّكرة الملاصق لـ«لا» جاز نصب المعطوف ورفعه مع تنوينه في كلا الوجهين؛ كما قال الشَّاعر: [الطويل]

فَلا أَبَ وَابْناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدىٰ وَتَأَزَّرَا[1]

يُروى بنصب ابن ورفعه مع إدخال التَّنوين عليه.

(١) البيت لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخليص الشواهد ص ٤١٣، وخزانة الأدب ٤/ ٦٧، وشرح التصريح ١/ ٢٤٣، وله أو للفرزدق في الدرر ٦/ ١٧٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٢، وجواهر الأدب ٢٤١، والكتاب ٢/ ٢٨٥، الشاهد فيه قوله: «فلا أب وابناً، حيط عطف على اسم «لا» النافية للجنس ولم يكرّرها، وجاء بالمعطوف منصوباً، لأنه عطفه على محلّ اسم «لا»، وهو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب».

١٨٥ ـ وارْفَعْ إذَا كَرَّرْتَ نَفْياً وَانْصِبِ أَوْ غَايِرِ الإعْرَابَ فِيهِ تُصِبِ

١٨٦ ـ تَقُولُ لاَ بَيْعَ وَلاَ خِلاَلُ فِيهِ وَلا عَيْبٌ وَلاَ إخْلاَلُ

١٨٧ ـ [والرَّفعُ في الثاني وفتحُ الأوّلِ قد جاء والعكس كذاكَ فافعلِ][(١)]

١٨٨ ـ وإنْ تَشَأْ فَانْصِبْهُمَا جَمِيعَا وَلاَ تَخَفْ رَدّاً وَلاَ تَقْرِيعَا

إذا كرِّرت المنفيّ بـ«لا»؛ كقولك لا حول ولا قوّة إلا بالله، جاز لك في إعرابه خمسة أوجه:

أحدها: أنْ تنصبهما جميعاً بلا تنوين؛ كما قرىء: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١].

الثّاني: أن تنصب الأوّل بغير تنوين، وتنصب الثّاني بتنوين؛ كما قال الشّاعر: [السّريع]

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[(٢)]

الثّالث: أن تنصب الأوّل بغير تنوين، وترفع الثّاني بتنوينٍ؛ كما قال الشّاعر: [الكامل]

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ[(٣)]

فأعربه الشّاعر على هذا الوجه، وإنّما لم ينوّن الأب؛ لأجل القافية.

والوجه الرّابع: أن ترفعهما جميعاً بتنوين؛ كقول الشّاعر: [البسيط]

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لاَ نَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلاَ جَمَلُ[(٤)]

والوجه الخامس: أن ترفع الأوّل؛ وتنوّنه، وتنصب الثّاني بغير تنوين؛ كما قال الشّاعر في صفة الجنّة وأهلها: [الوافر]

---

(١) هذا البيت استكملناه من «ملحة الإعراب».

(٢) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ٤٠٥، والدرر ٦/ ١٧٥، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، والكتاب ٢/ ٢٨٥، (واللسان: قمر، عتق)، وله أو لسلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٣.

(٣) البيت لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢، ولضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرّة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩. والصَّغار: الذلّ والهوان.

(٤) البيت للراعي النميري في ديوانه ١٩٨، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، وشرح المفصل ٢/ ١١١، والكتاب ٢/ ٢٩٥، (واللسان: لقا).

والراعي النميري هو: عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، أو جندل، شاعر من فحول المحدثين وهو من أصحاب الملحمات (ت ٩٠هـ). ترجمته في الأغاني ٢٠/ ١٦٨، والشعر والشعراء ١٥٦.

فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمُ[1]

باب التَّعجُّب

١٨٩ - وَتَنْصِبُ الأَسْمَاءَ فِي التَّعجُّبِ ... نَصْبَ المَفَاعِيلِ فَلاَ تَسْتَغْرِبِ

١٩٠ - تَقُوْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً إِذْ خَطَا ... وَمَا أَحَدُّ سَيْفَهُ حِينَ سَطَا

التَّعَجُّب: أحد معاني الكلام، وله لفظان:

أحدهما: ما أفعلهُ؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والثاني: أفْعِلْ بهِ! كقوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦]. فإذا قلت: ما أحسن زيداً! و«ما» هٰهنا: اسم بمعنى شيء. و«أَحْسَنَ» فعل ماضٍ، كان أصله حَسُنَ الذي هو فعل لازم غير متعدٍّ؛ فأدخلت عليه همزة النَّقل حتى صار متعدِّياً، ونصِب «زيد» نصب المفعول به، ولفظة «أحسن» في التَّعجُّب وما جرى مجراها، مما هو على وزن أفعل، يكون على صيغةٍ واحدةٍ في المذكر والمؤنث، والمثنىٰ والجمع؛ تقول: ما أحسنَ زيداً! وما أحسنَ هنداً، وما أحسنَ الزّيدَينِ! وما أحسنَ الهندين، وما أحسنَ الزَّيدينَ! وما أحسنَ الهنداتِ! وكذلك، تقول: أَحْسِنْ بزيدٍ! وأَحْسِنْ بالزَّيدَينِ! وَأَحْسِنْ بالزَّيدِينَ! وأَحْسِنْ بهندٍ! وأَحْسِنْ بالهِنْدَينِ! وأَحْسِنْ بالهِنْدَاتِ. والله أعلم.

١٩١ - وإِنْ تَعجَّبْتَ مِنَ الأَلْوَانِ ... أَو عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ

١٩٢ - فَابْنِ لَهُ فِعْلاً مِنَ الثُّلاَثِي ... ثُمَّ ائْتِ بِالأَلْوَانِ والأَحْدَاثِ

١٩٣ - تَقُوْلُ: مَا أَنْقَىٰ بَيَاضَ العَاجِ! ... وَمَا أَشَدُّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِي!

قد ذكرنا أنَّ فعل التَّعجُّب لا يُبنىٰ إلاَّ من الفعلِ الثّلاثيّ؛ إمّا أن يكون على وزن «فَعُلَ»، مثل: حَسُن، وَظَرُف؛ أو على وزن «فَعِل» مثل: سَمع وَعَلِمَ؛ أو على وزن «فَعَلَ» مثل: ضرب وقتل. وأما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف مثل: دحرج وانطلق، فلا يصاغ منها فعل التَّعجُّب؛ وكذلك لا يصاغ فعل التَّعجّب من الألوان؛ كالبياض والسَّواد؛ لأن أصل بنائها، أن

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٠٦، والدرر ٦/ ١٧٨، (واللسان أثم)، وشرح التصريح ١/ ٢٤١. وأمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي: شاعر جاهليّ حكيم، من أهل الطائف. كان مطّلعاً على الكتب القديمة يلبس المسوح تعبّداً شعره من الطبقة الأولى، وعلماء اللغة لا يحتجون به لورود ألفاظ فيه لا تعرفها العرب. وهو أول من جعل في أول الكتب: باسمك اللهم، فكتبتها قريش (ت ٥هـ) ترجمته في تهذيب ابن عساكر ٣/ ١١٥، والشعر والشعراء ١٧٦.

يكون على «أَفْعَل»؛ نحو: أبيض، وأصفر، وأسود. أو على «افعالَّ»؛ نحو: احمارَّ، واصفارّ. وحكم العيوب الظّاهرة في البدن كحكمها إذا كثر أفعالها، وجاءت زائدة على الثُّلاثيّ؛ نحو: اعورَّ. واحولَّ، وكذلك، لم يجز أن يقال: ما أبيضَ الثوبَ! ولا أن يقال: ما أعور زيداً! فإن أردت التَّعجُّب من شيء من ذلك، بنيت فعل التّعجّب من فعل ثلاثيّ، يطابق المعنىٰ الّذي تقصده من الكثرة، أو القلّة، أو الحسن، أو القبح، ثم أتيت بالاسم المُتَعجَّب منه، فتقول: ما أحسنَ انطلاقَ زيد! وما أسرعَ استخراجَ بكرٍ! وما أنقى بياضَ العاجِ! وما أشدَّ سوادَ القار! وما أقبح حَوَل بِشرٍ! وما أوحشَ عَوَر خالَدٍ! و«أفعل» الذي للتّفضيل، يدخل حيث يدخل فعل التَّعجُّب، ويمتنع حيث يمتنع، فتقول: زيد أحسنُ من عمرو، كما تقول: ما أحسنَ زيداً؛ ويمتنع أن تقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن تقول: ما أعورَ عمراً، وهكذا يمتنع أن تقول: هذا الثّوب أبيض من ثوب زيدٍ، كما لا يُقال: ما أبيضَ ثوبَ زيدٍ.

فإن أردت التفضيل بينهما؛ قلت: ثوب زيد أحسنُ سواداً من ثوب عمرو. وهذا الثّوب أنقىٰ بياضاً من بياض ثوبك، كما تقول: ما أوحش عورَ زيدٍ! وما أنقى بياضَ الثَّوب، وقد يأتي في مسائل التَّعجُّب ما يصحّ إذا حُمِلَ على وجه، ويمتنع إذا حُمِل على وجه آخر؛ كقولك: ما أسودَ زيداً! وما أبيضَ الدَّجاجةَ! وما أحمرَ الفرسَ! وما أصفرَ العبدَ! فتصحُّ هذه المسائل إذا أردت بها التَّعجُّبَ من سواد زيد، ومن كثرة بيض الدَّجاجة، ومن حمر الفرس، والحمر: أن ينبشم من كثرة الأكل، وأردت بقولك: ما أصفرَ العبدَ! التَّعجُّب من صفيره. وتمتنع هذه المسائل؛ إذا أردت التَّعجُّب من الألوان التي هي: السَّواد، والصُّفرة، والحُمْرة، فإن أردت التَّعجُّب ممَّا مضى؛ من حسن زيد، أدخلت «كان» على فعل التَّعجُّب؛ فقلت: ما كانَ أحسنَ زيداً! فإن أخَّرت لفظة «كان» عن فعل التَّعجُّب، وجب أن تلفظ بـ«ما» قبلها؛ فتقول: ما أحسنَ ما كانَ زيداً! وإن أردت الاستفهام عن حسن زيدٍ: قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟ فتضم النُّون من «أحسنُ» وتجرُّ «زيداً» بالإضافة، وتكون «ما» هٰهنا اسم استفهام؛ وتقدير الكلام: أيّ شيء من زيد أحسن؟ أخُلُقهُ أم خَلْقهُ، أم لفظه، أم ثوبه؟ ويَطَّرِد ذلك في جميع ألفاظ «أفعل» إلاَّ في قولك: (ما أعلم زيداً)؛ فإنَّه يمتنعُ الاستفهام فيه؛ لأنَّ العلم لا يتجزأ؛ فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض، كما يتجزَّأ الحسن فيكون بعضه أحسن من بعض.

فإن رددت الفعل إلى نفسك، قلت في الاستفهام: ما أحسنُني؟ وفي التَّعجُّب: ما أحسنَني! وعلى هذا فقس.

باب الإغراء

١٩٤ ـ والنَّصْبُ فِي الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِس وَهْوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ
١٩٥ ـ تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلاًّ بَرًّا دُونَكَ بِشْراً وَعَلَيْكَ عَمْرًا[1]

الإغراء: التَّحضيض على الفعل الَّذي يُخْشى فواته؛ وألفاظه: «عَلَيْكَ، ودونَكَ، وَعِنْدَكَ»، فإذا قلت: عليك زيداً، نصبته على الإغراء؛ ومعناه: خذ زيداً، فقد علاك. وإذا قلت: عندك عمراً؛ فالمعنى: خذه من حضرتك. وإذا قلت: دونكَ بشْراً؛ فمعناه: خذه من قربك، وفي القرآن قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على لفظه. فأمَّا قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ فإنّه ممَّا انتصب على المصدر الَّذي حُذِفَ فعله؛ ومثله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]. والغالب أن تُسْتَعملَ هذه الألفاظُ الثّلاثةُ في ضمير المخاطب؛ غير أنَّ «على» تختصُّ بشيئين:

أحدهما: إدخالها على ضمير الغائب.

والثّاني: إلحاق الباء منصوبها؛ كما جاء في الخبر «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصَّوم فإنَّه له وجاء»[2].

باب التَّحذير

١٩٦ ـ وَتَنْصِبُ الاسْمَ الَّذِي تُكَرِّرُهْ عَنْ عِوَضِ الْفِعْلِ الَّذِي لا تُظْهِرُهْ
١٩٧ ـ مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الأَوَّاهِ اللَّهَ اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ

اعلم أنَّ الفعل، قد يعمل محذوفاً، إذا دلَّت الحال عليه؛ مثل: أن يسمع تكبيراً عشية استهلال الهلال، فيقول: «الهلالَ واللَّهِ» يريد شاهدوا الهلال، أو يرى إنساناً قد دخل أَجَمَةً، فيقول له: الأسدَ؛ أي: احذر الأسدَ، أو تصادفه واقفاً في الطَّريق، فتقول له: الطَّريقَ؛ أي خلِّ الطريقَ. ويجوز إظهار الفعل النَّاصب في هذه المواطن، فإن كرَّرتَ الاسم، قام تكريره مُقامَ إظهار الفعل، ولم يجز إظهاره؛ كقولك: الطَّريقَ، الأسدَ الأسدَ، وكقولك للمحثوث على السير: السُّرعةَ السُّرعةَ، والنَّجَاءَ النَّجَاءَ؛ ومن ذلك، قول الخطيب في خطبته: «اللَّهَ اللَّهَ عباد اللَّهِ». وكان الأصل: اتَّقوا اللَّهَ، فأقام التكرار مُقام إظهار الفعل المحذوف. ومِمَّا ينتصب على إضمار الفعل قولهم: إيَّاك والكذبَ والغيبةَ؛ فتنصب ما بعد إيَّاكَ بفعل مُضْمَر؛ تقديره: اتَّقِ الكذبَ، واحذرِ الغيبةَ، ولا يجوز إظهار هذا الفعل.

---

(١) الخِلّ: الصديق. والبَرّ: المحسن.

(٢) رواه البخاري في صحيحه (١٩٠٥)، ومسلم في النكاح ١، ٢، والنسائي ٤/١٦٩.

ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هنيئاً مريئاً، وغفرانَك اللَّهُمَّ، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]؛ أي: إمَّا يَمنُّون مَنًّا، وإما يفادون فِداءً.

باب إنّ وأخواتها

١٩٨ - وَبِسِتَّةٍ تَنْتَصِبُ الأَسْمَاءُ ... بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الأَنْبَاءُ

١٩٩ - وَهْيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَا ... إِنَّ وَأَنَّ يَا فَتَى وَلَيْتَا

٢٠٠ - ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنَّ وَعَلّ ... وَاللُّغَةُ المَشْهُورَةُ الفُصْحَى لَعَلّ

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أنَّ في جملة أقسام ما يدخل عليه قسماً ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهي «**إنَّ**» بكسر الهمزة وتشديد النُّون، و«**أنَّ**» المفتوحة الثَّقيلة؛ ومعناهما: التّوكيد، و«**كأنَّ**» ومعناها: التّشبيه، و«**لكنَّ**» ومعناها: الاستدراك، و«**ليت**» ومعناه: التَّمنِّي، و«**لعلَّ**» ومعناها: التّرجّي؛ وهذه الأحرف الستة لمَّا أشبهت الأفعال الماضية، في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلّم بها، بنون وبياء، كما يتصل بالفعل؛ أُجرِيَت مُجرى الفعل المتعدِّي الَّذي يرفع وينصب بفعليَّته إلاّ أنَّها تجري مجرَىٰ الفعل الّذي تقدَّم مفعوله، وتأخَّر فاعله، وقد تقع «أنَّ» المفتوحة الثَّقيلة مع ما بعدها مصدراً، ألا ترى أنَّك إذا قلت: بلغني أنَّك خارج، كان بمثابة بلغني خروجُكَ. والأصل في «**لَعَلَّ**» عَلَّ؛ فزيدت اللاَّم الأولىٰ، حتى صار الفرع مع الزّيادة أكثر استعمالاً من الأصل. وكلّ ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، يجوز أن يكون خبراً لـ«إنَّ» وأخواتها، وإذا وقع ظرفاً، كان منصوباً؛ كقولك: إنَّ زيداً خلفك، وإنَّ الرَّحِيلَ غَداً.

٢٠١ - وَإِنَّ بِالكَسْرَةِ أُمُّ الأَحْرُفِ ... تَأْتِي مَعَ القَوْلِ وَبَعْدَ الحَلِفِ

٢٠٢ - وَاللاَّمُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولاَتِهَا ... لِيَسْتَبِينَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا

٢٠٣ - مِثَالُهُ: إِنَّ الأَمِيرَ عَادِلُ ... وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْداً رَاحِلُ

٢٠٤ - وَقِيلَ: إِنَّ خَالِداً لَقَادِمُ ... وَإِنَّ هِنْداً لأَبُوهَا عَالِمُ

اعلم أنَّ لكلِّ نوع من أنواع العوامل عاملاً يختصّ بخصائص دون نظائره، ويُسمَّى «أمّ الباب». وأم هذه الحروف السّتة «إنَّ» بكسر الهمزة، وهي تأتي في خمسة مواطن:

أحدها: في الابتداء؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

والثّاني: بعد القول؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥].

والثّالث: بعد القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١ - ٢].

والرّابع: أن تأتي صلة؛ كما قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦].

والخامس: أن يكون في خبرها اللاّم المفتوحة، وهذه اللاّم تختصّ بالدّخول على معمولي «إنَّ» وهي لام التأكيد؛ ولهذا لم يجز أن تتعقَّب «إنَّ» ولزم الفصل بينهما، لئلا يتوالىٰ حرفان مؤكّدان، فإذا أدخلوا «إنَّ» على المبتدأ؛ أُدخِلَتْ اللام على الخبر؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦]. وإن أُخِّر الاسم، وحلّ في محلّ الخبر، وفصل بينه وبين «إنّ» الجارُّ والمجرور، أو الظّرفُ، أُدْخلت اللاّم على الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً﴾ [آل عمران: ٤٩]. وإن فُصِل بين اسم «إنَّ» والخبر بجارٌ ومجرور، أو بظرف؛ جاز إدخال اللاّم على الفاصل، وعلى الخبر، فتقول: إنّ زيداً لَبِكَ لواثق؛ ويجوز: إنَّ زيداً بك لواثق؛ ويجوز: إن زيداً لَبِكَ واثقٌ. فإن تأخَّر الجارُّ والمجرور عن الخبر؛ استأثر الخبر باللاّم، ولم يجز إدخاله على الجار والمجرور، فتقوله: إن زيداً لواثق بك، ولا يجوز أن تقول: إن زيداً واثق لبك، ولا إنّ زيداً لواثق لبك.

٢٠٥ ـ ولاَ تُقَدِّمْ خَبَرَ الْحُرُوفِ إلاَّ مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ

٢٠٦ ـ كَقَوْلِهِمْ إنَّ لِزَيْدٍ مَالا وَإنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جَمَالا

اعلم أنّه، لا يجوز تقديم اسم «إنَّ» وأخواتها عليها، ولا تقديم خبرها على اسمها، إلاَّ أن يكون الخبر ظرفاً، أو جارًّاً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨] و﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ۝١٢﴾ [المزمل: ١٢]، لأنّ الظَّرف والجارَّ والمجرور، قد اتُّسِعَ فيهما حتى فُصِل بهما بين فعل التَّعجُّب ومنصوبه، فقالوا: ما أحسنَ اليومَ زيداً! وما أحسنَ في الدَّار عمراً!

٢٠٧ ـ وَإنْ تَزِدْ «مَا» بَعْدَ هذِي الأحْرُفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أجِيزَا فَاعْرِفِ

٢٠٨ ـ وَالنَّصْبُ في لَيْتَ لَعَلَّ أظْهَرُ وَفِي كَأنَّ فَاسْتَمِعْ مَا يُؤْثَرُ

إذا دخلت «ما» على «إنَّ» وإخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة، فلا يتغيَّرُ الحكم بعدها عمّا كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر؛ وجاز أن تجعلها كافَّة، فتصير الأحرف السّتَّة بمنزلة «هل» الّتي لا تغيّر المبتدأ، أو الخبر. إلاَّ أنَّ الاختيار أن تنصب في «**كأنَّما، وليتما، ولعلَّما**»، وترفع في «إنَّما وأنَّما ـ بكسر الهمزة وفتحها ـ وفي لكنَّما»؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وإنَّما اختير الرَّفعُ في هذه الثّلاثة؛ لأنَّ معنىٰ الابتداء لا يتغيَّر فيها، ويتغير في الثّلاثة الأول، فيستحيل الكلام في «كأنّما» إلىٰ التّشبيه، وفي «ليتما» إلى تمنٍّ، وفي «لعلّما» إلى ترجٍّ، والفرق بين التّمنّي والتّرجّي؛ أنّ التّمنّي يكون فيما يقع، وفيما لا يقع؛ والتَّرَجّي: لا يستعمل إلاّ فيما يقع؛ فلا يجوز أن يقال في: [الوافر]

أَلاَ لَـيْـتَ الـشَّـبَـابَ يَـعُـودُ يَـوْمـاً   فَـأُخْـبِـرَهُ بِـمَـا فَـعَـلَ الـمَـشِـيـبُ[1]

لعلَّ الشباب يعود. والله أعلم.

باب كان وأخواتها

٢٠٩ ـ وعَكْسُ إنَّ يَا أُخَيَّ فِي العَمَلْ   كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَىٰ وَلَمْ يَزَلْ

٢١٠ ـ وَهَكَذا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَىٰ   وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَىٰ

٢١١ ـ وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحْ   وَما فَتِىءَ فَافْقَهْ بَيَانِي الْمُتَّضِحْ

٢١٢ ـ وَأُخْتُها مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهَا   وَاحْذَرْ هُدِيتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا

٢١٣ ـ تَقُولُ قد كَانَ الأَمِيرُ رَاكِبَا   وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبَا

٢١٤ ـ وَأَصْبَحَ البَرْدُ شَدِيداً فَاعْلَمِ   وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِراً لَمْ يَنَمِ

اعلم أنَّ كان وأخواتها، وهي ثلاثة عشر فعلاً مذكورة في نظم الملحة، تدخل علىٰ المبتدأ وخبره، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، ويصير خبرها؛ كقولك: كان زيدٌ راكباً، وصار الطين خَزَفاً، وجميع هذه الأفعال تتصرَّف، ويعمل ما تصرَّف منها كعملها؛ كقولك: يكون، ويصير، ولن يزال، ولن يبرح، إلاّ «ليس» و«مَا دَامَ» فإنّهما لا يتصرَّفان، ولا يكونان إلاَّ على لفظ الماضي.

وكلُّ ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ، وقع خبراً لـ«كان وأخواتها» إلاَّ أنَّه إن كان ظرفاً؛ كقولك: كان زيد خلفك، انتصب انتصاب الظَّرْف، لا أنَّهُ خبر كان، وإن اجتمع في هذا الباب اسمان؛ **معرفة ونكرة**، جُعِلت المعرفة **اسم كان**، والنَّكرة **الخبر**، فتقول: كان زيدٌ واقفاً، ولا تقول: كان واقف زيداً، وإن اجتمع معك معرفتان؛ كنت مُخَيَّراً في إقامة أيّهما شئت اسم كان، والأخرى الخبر، فلك أن تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً، وكذلك الحكم إذا اجتمع معك معرفة «وأنْ» القائمة مع ما يليها من الفعل مقام المصدر؛ مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، إذ تقدير الكلام: ليس البرَّ توليتُكُم وجوهَكُم؛ وعلى هذا قُرِىءَ برفع البِرّ، على أنّه اسمها، ونصبه على أن يكون خبرها.

---

(١) البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٢، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ١٤٨، ومغني اللبيب ٢/ ٢٨٥. وأبو العتاهية هو إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني العنزي، أبو إسحاق الشهير بأبي العتاهية، شاعر مكثر، سريع الخاطر، كان ينظم المئة والمئة والخمسين بيتاً في اليوم (ت ٢١١هـ). ترجمته في الأغاني (طبعة دار الكتب) ٤/ ١، ووفيات الأعيان ١/ ٧١، وتاريخ بغداد ٦/ ٢٥٠.

٢١٥ ـ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الأَخْبَارَا مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا
٢١٦ ـ مِثَالُهُ قَدْ كَانَ سَمْحاً وَائِلُ وَوَاقِفاً بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

أمَّا تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فجائز، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وأمَّا تقديم الخبر على كان وأخواتها؛ فإنَّه يجوز إلاَّ في الأفعال الخمسة المصدَّرة بـ«ما» وهي: «**ما زال، وما دام، وما انفكّ، وما فتىء، وما برح**»، فيجوز أن تقول: قائماً كان زيدٌ، وصائماً أصبح عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برحَ زيدٌ، ومنع قوم من تقديم خبر ليس عليها، والأشهر جوازه.

٢١٧ ـ وإِنْ تَقُلْ يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ الْمَطَرْ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرْ[1]
٢١٨ ـ وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

اعلم أنَّ «**كانَ**» تأتي على أربعة معان:

أحدها: أن تكون ناقصةً؛ وهي الّتي تحتاج إلى خبر؛ كقولك: كان زيد قائماً، وتُسمّىٰ المفتقرة والزّمانيّة.

والثّاني: أن تكون تامَّةً، وهي الّتي تأتي بمعنىٰ: «حدث» أو «وجد»، ولا تحتاج إلى خبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[2] [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: وإن وجد ذو عسرة.

والثّالث: أن تأتي بمعنى «صار»؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧﴾ [الواقعة: ٧].

والرّابع: أن تأتي زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] فكان هٰهنا زائدة إذ تقدير الكلام: كيف نُكَلِّم من في المهد صبيّاً، وإلاَّ فكلُّ إنسان كان في المهد صَبِيّاً. وانتصاب صبيٌ في الآية على الحال، لا أنّه خبر كان.

٢١٩ ـ وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرْ كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَىٰ بِالْمُحْتَقَرْ

اعلم أنَّ «ليس» فعل لا نظير له في الأفعال، إذ لا يوجد فعل ثلاثيٌّ ثانيه ياء سواها، وقد خُصَّت بأن تزاد الباء في خبرها؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ فالجارّ والمجرور خبر ليس؛ وهما في موضع نصب.

---

(١) يا قوم: يا: حرف نداء، قوم: منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. وكان فعل تام بمعنى حدث وحصل.

(٢) انظر شرح التصريح ١/٢٤٩ (دار الكتب العلمية).

وقد تزاد هذه الباء ـ أيضاً ـ في خبر كان إذا دخل عليها «ما»؛ كقولك: ما كان زيد بخارج، وإذا عطفت على خبر «ليس» المجرور بالباء، جاز جرّ المعطوف تبعاً للّفظ؛ وجاز نصبه عطفاً على الموضع. فلك أن تقول: ليس زيد بكاتب ولا شاعر، فتجرّ شاعراً عطفاً على لفظ «كاتب» وتنصب شاعراً عطفاً على موضع «كاتب».

قال الرّاجز: [الوافر]

مُعَاوِيَ قَدْ مَلَكْتَ بِنَا فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا[1]

باب «ما» النّافية الحجازيّة

٢٢٠ ـ وَ«مَا» الَّتي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَهْ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الحِجَازِ قَاطِبَهْ[2]

٢٢١ ـ فَقَوْلُهُمْ: مَا عَامِرٌ مُوَافِقَا كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقَا

اعلم أنّ «ما» تكون اسماً في خمسة مواضعَ:

أحدها: أن تأتي بمعنى الّذي؛ كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

والثّاني: أن تأتي استفهاماً؛ كقوله تعالى: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف: ٧١]، أيْ: أيّ شيء تفقدون.

والثّالث: أن تقع تعجُّباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والرّابع: أن تكون للشّرط والجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والخامس: أن تكون نكرة موصوفة؛ كقولك: مررت بما معجب لك؛ أي: بشيء معجب لك.

وتكون حرفاً في أربعة مواضع:

أحدها: إذا جاءت نافية بمعنىٰ «ليس»؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

والثّاني: أن تكون زائدةً وتقع كثيراً بين الجارّ والمجرور؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

---

(١) البيت لعقبة أو لعقيبة الأسدي في الإنصاف ١/ ٣٣٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٠، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣، وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٠، والكتاب ٢/ ٢٩٢.

(٢) قاطبة: جميعهم.

والثّالث: أن تأتي كافّة، وهي الّتي تدخل على «رُبَّ» فتكفّها عن طلب الاسم، وتقع بعدها الأفعال، كما قال تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]. وتدخل على «إنّ» وأخواتها؛ فتكفّها عن نصب المبتدأ؛ كما قال تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

والرّابع: أن تكون مُسلّطة؛ وهي الّتي تدخل على «حيث» و«إذ» فيجازىٰ بهما لأجلها؛ ولولاها لم تكونا من أدوات الشّرط والجزاء. وقد اختُلِفَ في «ما» الّتي تكون مع الفعل الّذي بعدها بتأويل المصدر، كقولهم: أعجبني ما صنعت؛ فقيل فيها: هي اسم، وقيل حرف، وللعرب في «ما» النافية لغتان: **حجازيّة، وتميميّة**، فأمّا بنو تميم فإنّهم يجعلونها بمنزلة «**هل**» التي لا تغيّر إعراب المبتدأ والخبر، إذا دخلت عليه؛ فقالوا: ما زيدٌ قائمٌ؛ كما قالوا: هل زيدٌ قائمٌ. وأمّا أهل الحجاز، فأجروها مجرى «**ليس**» في شيئين، وأخرجوها عن حكمها، في ثلاثة أشياء. فأما الشيئان اللّذان أجروها فيهما مجرى «**ليس**»؛ فإنّهم نصبوا بها الخبر، وأدخلوا على خبرها الباء، كما جاء في القرآن المنزّل على لغة أهل الحجاز: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣]. وأما الأشياء الثّلاثة الّتي أخرجوها فيها عن حكم «**ليس**» فرفعوا بها الخبر، فهي إذا **تقدّم الخبر على الاسم**؛ كقولك: ما قائمٌ زيدٌ، **وإذا فصلت بـ«إلاّ» بين الاسم والخبر** كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ۝٥٠﴾ [القمر: ٥٠]. **وإذا وقعت** «إنْ» المكسورة الهمزة المخفّفة النّون بعدها؛ كقول الشّاعر: [الوافر]

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلٰكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا(1)

باب النّداء

٢٢٢ ـ وَنَادِ مَنْ تَدْعُو بِيَاءٍ أَوْ أَيَا أو هَمْزَةٍ أَوْ أَيْ وَإنْ شِئْتَ هَيَا

النّداء: أحد معاني الكلام، وهو يتألّفُ من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام، ما يتألّف من حرف واسم سواه. والعلّة فيه: أنَّ حَرف النّداء، ناب عن الفعل، فتنزّلَ منزلة الكلام المتألّف من اسم وفعل.

(1) البيت لفروة بن مسيك في الأزهية ص ٥١، والجنى الداني ص ٣٢٧، وخزانة الأدب ٤/ ١١٢، والدرر ٢/ ١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٦، (واللسان طبب)؛ وللكميت في شرح المفصل ٨/ ١٢٩، وللكميت أو لفروة في تخليص الشواهد ص ٢٧٨، وفروة بن مسيك (أو مسيكة) بن الحارث بن سلمة الغطيفي المرادي، أبو عمر: صحابي، من الولاة، له شعر. وفد على النبي ﷺ سنة تسع أو عشر وأسلم. قاتل أهل الردّة بعد وفاة النبي ﷺ. (ت نحو ٣٠هـ). ترجمته في طبقات ابن سعد ١/ ٦٣، والإصابة تر ٦٩٨٣. والطِّبّ: العادة والديدن.

وحروف النّداء خمسة: «يا، وأيا، وهيا، والهمزة، وأي». و«يا» أمُّ الباب، واختصّت بأن نودي بها القريب والبعيد، واستُعمِلَت في الاستغاثة دون أخواتها، و«أيا، وهيا» وُضِعتا لمناداة البعيد، و«الهمزة» لمناداة القريب. و«أي» لمناداة المتوسِّط. فاعلم ذلك.

٢٢٣ ـ وانْصِبْ وَنَوِّنْ إنْ تُنَادِ النَّكِرَهْ كَقَوْلِهِمْ يَا نَبِهاً دَعِ الشَّرَهْ

إذا ناديت الاسم النّكرة المبهم؛ وجب نصبه تشبيهاً له بالمفعول به، وذلك مثل أن ينادي الرّجل جماعة من الرّكبان، فيقول: يا راكباً قف لي، أو ملاّحاً من عدَّة ملاَّحين، فيقول: يا ملاَّحاً احملني؛ وهو لا يريد راكباً بعينه ولا ملاَّحاً دونَ غيره، فإن قصد ملاَّحاً بعينه، دخل في حكم المعرفة، ووجب ضمُّ آخره في النِّداء، فتقول: يا ملاّحُ احملني؛ كما قال الأعشىٰ[1]: [البسيط]

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ

لأنَّ هريرة أرادته بعينه حين نادته، وحكم الاسم المطوَّل كاسم النّكرة المبهم، فتقول: يا حسناً وجهُهُ أقْبِل، كما تقول: يا راكباً هَلُمَّ.

٢٢٤ ـ وإنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مَشْتَهِرَهْ فَلاَ تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرَهْ

٢٢٥ ـ تَقُولُ: يَا سَعْدُ أيَا سَعِيدُ وَمِثْلُهُ يَا أيُّهَا الْعَمِيدُ

إذا ناديت **الاسم المفرد المعرفة**، بنيته على الضَّمِّ؛ لأنّه قام مقام الكنايات؛ لأنَّ قولك: يا زيد، بمنزلة قولك: أناديك، أو: يا أنت، فلهذا، بني على الضَّمِّ كما تُبنىٰ الكنايات، وهو على هذا التَّحقيق، في موضع نصب، فإن وصفته بصفةٍ مضافة، نصبت الصِّفَة، كقولك: يا زيد ذا المال، وإن وصفته بصفةٍ مفردة، أو عطفت عليه باسم معرَّف بالألف واللاَّم؛ جاز لك في الصّفة، والعطف: الرَّفع لاتّباع اللَّفظ، والنَّصب لاتّباع الموضع؛ وقد قُرِىءَ: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] برفع الطّير ونصبه، وكذلك يقال: يا زيدُ الظّريفُ، والظّريف، بالرّفع والنّصب. فأمّا المعرَّف بالألف واللاَّم، فلا ينادىٰ معه إلاّ اسم الله تعالى، و«الّذي والّتي»؛ لملازمة الألف واللاّم في هذه الأسماء، حتّى كأنّها من نفس الكلمة. ولك، إذا ناديت اسم الله ـ

(١) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، وهو من شعراء الطبقة الأولى من الجاهلية وأحد أصحاب المعلّقات. وكان يغنّي بشعره فسمّي «صنّاجة العرب». (ت ٧هـ). ترجمته في الأغاني (طبعة الدار) ٩/١٠٨، والشعر والشعراء ٧٩، وشعراء النصرانية ١/٣٥٧. والبيت في ديوانه ص ١٠٧، وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، وشرح المفصل ١/١٢٩، ولسان العرب (ويل).

تعالى - وجهان؛ أن تقول: يا الله بوصل الهمزة، ويا الله بقطع الهمزة، ثم إنّ العرب، استغنت في مناداة هذا الاسم؛ فحذفت منه حرف النّداء، وألحقت به الميم المشدّدة، فقالوا: اللّهمّ اغفر لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللّهمَّ اغفر لي؛ لئلاّ يجمع بين العِوض والمعوَّض منه، إلاّ أن يضطرّ شاعر إليه؛ كقول الرّاجز: [مشطور الرّجز]

إنّي إذَا مَا حَدَثٌ ألَمّا أقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[1]

والأصل في ذلك، يا الله أمّ، اقصد الرّحمة. فإن أردت مناداة المعرّف بالألف واللاَّم ما عدا اسم الله تعالى والّذي والّتي؛ أوقعت حرف النّداء على «أيُّهَا» في المذكّر، و«أيَّتُهَا» في المؤنّث، ثم أتيت بالاسم المعرفة المقصود بالنّداء، ورفعته على أنّه صفة أيّ، وأيّة، كما قال تعالى: في المذكّر ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝٦﴾ [الانفطار: ٦]، وفي المؤنّث: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ۝٢٧﴾ [الفجر: ٢٧]، فحرف النّداء إذاً، داخل في «أيّ»، ولهذا ضمّ كما يُضمّ «يا زيدُ»، لوقوعه موقعه، و«ها» الّتي تليه هي صلته؛ ومعناها: التّنبيه، فإن وصفت هذا الاسم، رفعته؛ فقلت: يا أيُّها الرّجُلُ الظّرِيفُ، وأيُّها الشّيخُ أبو عليّ.

وأجاز بعضهم أن تنصب الصّفة المضافة؛ مثل يا أيُّهَا الرَّجُلُ الحسنَ الوجْهِ.

٢٢٦ - وتَنْصِبُ المُضَافَ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

إذا ناديت المضاف إلىٰ ظاهرٍ، نصبته بغير تنوين؛ لأجل الإضافة؛ كقولهم يا غلامَ زيد، ويا صاحب الدّار؛ و صِفَتُهُ - أيضاً - تكون منصوبةً تبعاً له؛ لأنّ لفظه وموضعه النّصب، فتقول: يا غلامَ زيدٍ الظّريفَ، وَيَا صاحبَ الدّار العالمَ.

٢٢٧ - وجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الأفْهَامِ قَوْلُكَ: يَا غُلامَ يَا غُلامِي

٢٢٨ - وَجَوَّزُوا فَتْحَةَ هذِي اليَاءِ وَالوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالهَاءِ

٢٢٩ - والهَاءُ فِي الوَقْفِ على غُلاَمِيَهْ كالهَاءِ في الوَقْفِ على سُلْطَانِيَهْ

٢٣٠ - وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلاَمَا كَمَا تَلَوا يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا

إذا ناديت مضافاً إلى نفسك؛ كقولك: يا غلامِ، جاز لك فيه أربعة أوجه:

---

(١) الرجز لأبي خراش في الدرر ٣/ ٤١، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٦، ولأمية بن أبي الصّلت في خزانة الأدب ٢/ ٢٩٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢، والإنصاف ص ٣٤١.

أحدها؛ وهو أجودها: أن تحذف الياء، وتكتفي بالكسرة، كما قرىء: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

والوجه الثَّاني: أن تثبت الياء ساكنةً، كما قرىء: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨].

والوجه الثَّالث: أن تثبت الياء مفتوحة؛ كما قرىء: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الزمر: ١٠].

والوجه الرَّابع: أن تبدل من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً، فتقول: يا غلاماً؛ كما قرىء: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، والأصل: يا حسرتي؛ وَمِثْلُهُ: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف ٨٤]، وعليه قول الشَّاعر: [الكامل]

وحديثُها كالرَّعْدِ يَسْمَعُهُ ... رَاعِي سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَدْبَا
أَنَخَتْ بِكَلْكَلِهَا فَمَا تَرَكَتْ ... ضَرْعاً لِمُخْتَلِبٍ وَلاَ أَبَّا
حَشَّتْ نَبَاتَ الأَرْضِ أَجْمَعَهُ ... بِضَرِيبِهَا، وَأَبَادَتِ العُشْبَا
فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَياً ... وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبَّا[(١)]

أراد: هيا ربِّي، فأبدل من الياء ألفاً، فإن وقفت على هذا الاسم المنادى المضاف إليك، فمن قال يا غلام، بحذف الياء، سكَّن الميم عند الوقف. ومن قال: يا غلامي، بتسكين الياء ـ سكَّنها أيضاً. ومن قال: يا غلاميَ ـ بفتح الياء ـ كان مُخيَّراً عند الوقف، بين أن يُسكِّن الياء، فيقول: يا غلامي؛ كما تقول: رأيت القاضي، فتسكِّن الياء إذا وقفت، وتفتحها متى وصلت، وبين أن تزيد عليها هاء ساكنة، حفظاً لبيان فتحة الياء؛ فتقول: يا غُلاَمِيَهْ؛ وتُسمَّى هذه الهاء: **هاء البيان**؛ وهي الهاء الدَّاخلة في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾﴾ [القارعة: ١٠]. وَأمَّا من قال: يَا غُلاَمَا، فله أن يقف بالألف كالوصل، وله أن يزيد على الألف هَاءً، فيقول: يَا غُلاَمَاه.

وإن ناديت ابن عمّ، أو ابن أمٍّ؛ جاز في كلّ منهما الأوجه الأربعة التي ذكرناها، وجاز فيهما وجه آخر خامس، وهو أن **تبنيهما على الفتح**، فتقول: يابن عمَّ، ويا بن أمَّ؛ كما قُرىء: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى﴾ [طه: ٩٤].

فإن ناديتَ مُضَافاً إلى اسم مضاف إليك، نصبت المضافَ، وأبقيت الياء، على حكمها؛

(١) الأبيات بلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٨٤، والبيان والتبيين ١/ ٢٨٣، والبيت الأخير هو الشاهد وهو في الخصائص ١/ ٢٩، وشرح شواهد المغني ص ٦٣، (واللسان: هيا).

كقولك: يا غُلاَمَ أخِي؛ نصبت الأول في النّداء لأنَّه مضاف، ولم يجز في ياء المتكلِّم إلاَّ إثباتها ساكنةً، أو متحرّكةً؛ لأنَّ المضاف إليك غير منادى، فجرى قولك: يا غلام أخي، مُجرى يا غلامي، في جواز إثبات الياء ساكنةً، أو متحرّكةً.

٢٣١ ـ وحَذْفُ «يا» يَجُوزُ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِم: رَبُّ اسْتَجِبْ دُعَائِي

٢٣٢ ـ وَإِنْ تَقُلْ يَا هذِهِ أو يَا ذَا فَحَذْفُ «يَا» مُمْتَنِعٌ يَا هذَا

اعلم أنَّه يجوز حذف حرف النِّدَاء من كلِّ مُنَاداةٍ، إلاَّ من نوعين:

أحدهما: أسماء الإشارة؛ مثل: هذا، وذاك.

والثّاني: النّكرة المبهمة، لأنَّ هذين النَّوعين، يقعان وصفاً لـ«أيّ» في نحو قولك: يا أيُّهذا، ويا أيُّها الرَّجل.

فأمَّا ما سوى هذين النَّوعين، فيجوز حذف حرف النِّدَاء منه؛ كما قال تعالى في المعرفة المفرد: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسف؛ وكما قال تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾ [الحشر: ١٠]؛ أي: يَا رَبَّنَا. فاعلم ذلك.

باب التّرخيم

٢٣٣ ـ وَإِنْ تَشَا التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النِّدَا فَاخْصُصْ بِهِ المَعْرِفَةَ المُنْفَرِدَا

التَّرخيمُ: حذفٌ يلحق آخر الاسم المفرد المَعرفة؛ فكأنَّه ليّن الاسم ولهذا، وصف به الصّوت اللّين، فقيل: صوت رخيم، ولا يستعمل إلاَّ في النّداء، إلاَّ أن يضطرَّ شاعر إليه، كما قال الشَّاعر امرؤ القيس: [الطويل]

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بنُ مَالٍ سَاعَةَ الْجُوعِ وَالخَصَرْ[1]

ثمَّ اعلم أنَّه ليس كلُّ منادى يجوز ترخيمه، بل يختصّ التّرخيم بالاسم المنادى المعرفة الرّباعي، فصاعداً. فأمَّا الاسم **النَّكرة**، والاسم **المضاف**، والاسم **المطوّل** فلا يجوز ترخيمها بحال.

٢٣٤ ـ واحْذِفْ إذَا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ وَلاَ تُغَيِّرْ مَا بَقِي عَنْ رَسْمِهِ

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ١٤٢، وتذكرة النحاة ص ٤٢٠، والدرر ٣/٤٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٥١، وشرح التصريح ٢/ ١٩٠، والكتاب ٢/ ٢٥٤. شرح المفردات: تعشو: تنظر إلى ناره ليلاً. ابن مال: أي ابن مالك. الخصر: شدّة البرد. الشاهد فيه قوله: «مالٍ» حيث رخّم من غير أن يكون منادى، وذلك للضرورة، وقد جعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فلذلك جرّه بالإضافة.

٢٣٥ ـ تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادٍ يَا اسْعَا

٢٣٦ ـ وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ: يَا عَامُ بِضَمِّ المِيمِ

للعرب في ترخيم الاسم مذهبان:

أحدهما ـ وهو الأظهر ـ: إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في ترخيم «حَارِث»: يا حارِ بكسر الراء، كما كانت مكسورة قبل التَّرخيم؛ وفي ترخيم «جَعفَر»: يا جعفَ بفتح الفاء؛ كما كانت مفتوحة قبل الترخيم.

والمذهب الثّاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم، كالاسم التّامّ؛ فيبنوه على الضّمّ؛ فيقولون في ترخيم «**حارث وجَعْفَر**»: يَا حَارُ، وَيَا جَعْفُ. وقد اتَّفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء، فمن ذلك أنّك إذا رخَّمت رجلاً اسمه «**بُلْبُل**» فإنَّك تضمّ الباء على اللُّغَتَيْن جميعاً؛ فمن قال في «حَارِث» يا حَارُ، ضَمَّ الباء من «**بُلْبُل**» إقراراً لها على الضَّمَّة الأصليّة؛ ومن قال في «حارث»: يا حارِ؛ ضمَّ الباء من بُلْبُل ضمَّة بناء، ومثله ترخيم سَعِيد ولميس تقول على كلا المذهبين: يَا سَعِي، ويَا لَمي. فمن قال في «حَارِث»: يا حَارُ، أقرَّ الياء في «سعي» وفي «لمي» على سكونها الأصلي. ومن قال في «حارث»: يا حَارِ؛ سكَّن الياء في «سعي» وفي «لمي»؛ لأنَّ الباقي من الاسم صار بمنزلة الاسم المنقوص الَّذي لا تُضَمُّ ياؤه بحال.

٢٣٧ ـ وأَلْحِقِ حَرْفَيْنِ بِلا عُقُولِ مِنْ وَزْنِ فَعْلانَ وَمِنْ مَفْعُولِ

٢٣٨ ـ تَقُولُ فِي مَرْوَانَ يَا مَرْوَ اجْلِسِ وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَافْهَمْ وَقِسِ

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسيّ فصاعداً، وكان في آخره زائدان كالألف والنُّون اللَّذين للتّشبيه؛ نحو رجل اسمه: **بدران، أو مروان، أو عثمان**؛ أو كان في آخره الواو والنّون الّتي للجمع؛ نحو رجل اسمه: **مسلمون أو زيدون**، أو كان في آخره الألف والتّاء التّي لجمع التَّأنيث، كمن اسمه بركات، أو كان آخره ألف التأنيث؛ مثل: **حسناء، وأسماء**، فإنَّك تحذف الزَّائدين معاً. فتقول في ترخيم مَن اسمه «مَرْوَانُ، وَزَيدَانُ، وبَدْرَانُ» **يَا مَرْوُ، ويَا زَيدُ، وَيَا بَدْرُ**؛ وفي ترخيم من اسمه «مسلمون وزيدون» **يا مُسْلِمُ، ويَا زَيدُ**؛ وفي ترخيم من اسمه «**بَرَكَات، وَسَعَادَات**» يا بَرَكُ **ويا سَعَادَ**؛ وفي ترخيم «**أسماء، وحسناء**» **يا أَسْمَ، ويا حَسْنَ**.

وكذلك، إن كان الاسم خماسيّاً، وكان قبل آخره ألف؛ نحو: عمّار، وحمّاد، أو واو قبلها ضمّة؛ نحو: منصور؛ أو ياء قبلها كسرة؛ نحو: قنديل؛ فإنّك تحذف منه الحرف الأخير، وحرف الاعتلال الّذي قبله، فتقول في «عمّار، ومنصور، وقنديل» **يا عَمَّ، ويا مَنْصُ، ويا قِنْدِ**، فإن كان من قبل الواو مفتوحاً، كرجل اسمه «سنَّور»؛ لم تحذف الواو، وتقول في ترخيمه: يا سنَّو.

فأمَّا الأسماء المركَّبة؛ فإنَّك تحذف منها الكلمة الأخيرة في التَّرخيم. فتقول في ترخيم «مَعْدِ يَكْرِبَ، وسِيبَوَيْه» يا مَعْدِي، ويا سِيبَ وعلى هذا فقس. والله أعلم بالصَّواب.

٢٣٩ ـ ولاَ تُرَخِّمْ هِنْدَ فِي النِّدَاءِ وَلاَ ثُلاَثِيّاً خَلاَ مِنْ هَاءِ

٢٤٠ ـ وإنْ يَكُنْ آخِرُهُ هاءً فَقُلْ فِي «هِبَةٍ» يَا هِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلْ؟

قد ذكرنا في أوّل شرح هذا الباب أنّه لا يجوز ترخيم الاسم الثُّلاثيّ، والعلّة فيه أنّه لو رُخِّم لبقي على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، وما يوجد منها على حرفين، فقد حُذف حرف من أصله. إلاَّ أن يكون آخر الاسم الثّلاثي هاء التّأنيث؛ فيجوز ترخيمه. فتقول في ترخيم هِبَة وثِبَة: يا هِبَ، ويا ثِبَ؛ لأنَّ هذه الهاء تجري في التحاق الاسم، كالكلمة المركَّبة.

ثم اعلم أنّ الاسم الذي آخره هاء التأنيث، يختصّ في التّرخيم بشيئين:

أحدهما: أنَّه يجوز ترخيمه ـ وإن كان ثلاثيّاً ـ نحو ما مثلناه في «هبة».

والثَّاني: أنَّه لا يُحذَف منه إلا الهاء وحسب، وإن كان الاسم سداسيّاً وقبل الهاء ألف ونون لم يحذف منه غير الهاء، فعلى هذا، تقول في «مَرْجَانَة» (اسم جارية): يا مَرْجَانَ، فتحذف الهاء، لا غير. ولو كان اسمها مرجان بغير هاء؛ لقلت: يا مرجَ بحذف الألف والنُّون.

٢٤١ ـ وَقَوْلُهُم فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِ شَذَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلاَحِ

قد ذكرنا أن ترخيم **الاسم النَّكرة** لا يجوز. فلا يجوز أن يقال: يا عالِ في ترخيم «عالم» ولا يا راكِ في ترخيم «رَاكِب». وقد شذَّ من ذلك قولهم: يا صَاح، في ترخيم صَاحب ـ وهو نكرة ـ والعلَّة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة؛ فتسمَّحوا فيها. فإن قلت: يا فار في ترخيم «فَارِس»، فإن كان اسم شخص بعينه جاز؛ لأنَّه عَلَمٌ، وإن أردت به أحد الفرسان، لم يجز لأنَّه نكرة، فافهمه.

باب التَّصغير

٢٤٢ ـ وإنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الاسْمِ المُحْتَقَرْ إمَّا لِتَهْوَانٍ وَإمَّا لِصِغَرْ

٢٤٣ ـ فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهذِي الحَادِثَهْ وَزِدْه يَاءً تَبْتَدِي ثَالِثَهْ

٢٤٤ ـ تَقُولُ فِي فَلْسٍ فُلَيْسٌ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثُلاَثِيٍّ أَتَى

التَّصغير يأتي على أربعة معانٍ:

أحدها: للتَّحقير؛ كقولهم في «رجل»: رُجَيْل.

والثّاني: لتقليل العدد؛ كقولهم في تصغير «دَرَاهم»: دُرَيْهِمَات.

والثّالث: لتقريب المسافة؛ كقولهم: داري قُبيل المسجد، وجلست دُوين الباب.

والرّابع: للتّحنّن ولطف المنزلة؛ كقولهم: يا بُنَيَّ، يا أُخَيَّ. ولا تصغّر من الكلام، إلاّ الاسم.

ولا يصغّر من الأفعال إلاّ فعل التعجب، كما قالوا: ما أُصَيْلِحَ زيداً! وما أُحَيْسِنَ الغزال! وعلامة التّصغير: أن يُضَمَّ أوّل الاسم، ويزاد فيه ياء ثالثة ساكنة، ويفتح ما قبلها. ولا يجوز أن يُصغّر اسم على أقلّ من ثلاثة أحرف، فإن نقص عن ذلك، رُدَّ إليه ما كان حُذف منه، حتّى يصير ثلاثيّاً، فتقول: في تصغير «فَلْس»: فُلَيْس. وفي تصغير «كعب» «كُعَيْب». فإن كان الثُّلاثيّ مُضَعَّفاً أظهرت المُدغَم؛ لأنَّ ياء التصغير تقع بينهما، فتزول عِلَّة الإدغام. فتقول في تصغير «دَنٌّ وهِرٌّ»: دُنَيْنٌ وهُرَيْرٌ.

٢٤٥ - وإنْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً أَرْدَفْتَهُ ... هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَو وَصَفْتَهُ

٢٤٦ - فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى نُوَيْرَه ... كَمَا تَقُولُ: نَارُهُ مُنِيرَه

٢٤٧ - [وصَغِّرِ القِدرَ فقلْ قُدَيْرَةْ ... كَمَا تقول قِدْرُه كَبِيرَه][(1)]

اعلم أنّك إذا صغَّرت الاسم **المؤنّث الثُّلاثيّ**، زدت الهاء في تصغيره؛ كقولك في تصغير «قدر»: قُدَيْرَة.

والعلّة في إدخال هذه الهاء في تصغير الثُّلاثيّ المؤنّث، أنَّ تصغير الاسم يجري مُجرى وصفه بالصِّغر، فكما أنّك تقول: قِدْر صغيرة، بإلحاق الهاء في الصِّفة، كذلك وجب مجيء الهاء في التّصغير. وإلحاق الهاء في تصغير الاسم الثّلاثيّ المؤنّث مطّرد إلاّ في سبعة أسماء؛ جُوِّز إلحاق الهاء بها وحذفها، وإن كان الحذف أفصح؛ وهي: الحربُ، والفَرَسُ، والقَوسُ، والعِرْص، والعَرْبُ، ودِرْع الحَرْبِ، والنَّاب من الإبل.

٢٤٨ - وَصَغِّرِ البَابَ فَقُلْ بُوَيْبُ ... والنَّابُ إنْ صَغَّرْتَهُ نُيَيْبُ

٢٤٩ - لأنَّ بَاباً جَمْعُهُ أَبْوَابُ ... وَالنَّابَ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ

إذا كان ثاني الثُّلاثيّ حرفاً معتلاً، فإن كان «**واواً**» لم يتغيَّر في التّصغير؛ كقولك في تصغير **ثوب وحوض**: ثُوَيْب وحُوَيْض. وإن كان «ياءً» فالأحسن ضَمُّ أوَّله، وقد كُسِر، فقالوا في تصغير «بَيْت وَعَيْن»: بُيَيْت وعُيَيْنَة؛ وبِييت وعِيينة؛ بِضَمِّ الباء والعين وكسرهما. وإن كان ثانيه ألفاً، فإن

(1) هذا البيت زيادة من (ملحة الإعراب).

كانت منقلبة عن «واو» رددتها في التَّصغير إلى واو، وإن كانت منقلبة عن «ياء» رددتها في التَّصغير إلى الياء، وإن أشكل عليكَ انقلابها، صغَّرتها على الواو؛ لأنَّ ذوات الواو في هذا الباب أكثر، والطَّريق إلى معرفة أصلها أن تصرّف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو؛ فألفها من ذوات الواو، وإن وجدت ألفها من ذوات الياء، حكمت على ألفها بأنَّها من ذوات الياء؛ فعلى هذا تقول في تصغير «مال» و«باب»: مُوَيْل وبُوَيْب؛ بدلالة قولك في جمعهما: أَمْوَال، وَأَبْوَاب؛ وفي تصريف الفعل منهما: تَمَوَّلتُ وَتَبَوَّبْتُ. وتقول في تصغير «ناب، وغار»: نُيَيب، وَغُيَير؛ لأنَّهُمَا من نَيَّبتُ وَغَيَّرْتُ، فأمّا «رِيح وَدِيمَة»، فيُصغَّران على: رُوَيْحة، وَدُوَيْمَة؛ لأنَّك تقول في الفعل: رَوَّحتُ، ودَامَ يَدُومُ، وإن كان آخر الاسم الثُّلاثيّ حرف اعتلال؛ جعلته ياءً مشدَّدة، سواء أكان ألفاً أو واواً أو ياءً؛ تقول في تصغير «قَفَا، وَفَرو، وَجَدي»: قُفَيّ، وَفُرَيّ، وَجُدَيّ. وإن كان مؤنَّثاً؛ زدت عليه الهاء؛ كقولك في تصغير «رَحَى، وَعَصَا»: رُحَيَّة، وعُصَيّة. فقس عليه، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

٢٥٠ ـ وفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلُ كَقَوْلِهِم فِي رَاجِلٍ رُوَيْجِلُ

أمَّا الاسم الرُّباعيّ، فإنّه يُصغر على «فُعَيْعِل»؛ كقولهم في تصغير «جَعْفَر، وَدِرْهَم»: جُعَيْفِر، ودُرَيْهِم. ولا تلحق هاء التَّأنيث بالرّباعيّ المؤنّث؛ كقولهم في تصغير «عقرب وزينب»: عُقَيرب، وزُيَيْنِب. فإن كان ثاني الاسم الرُّباعي حرفاً معتلاً نظرت، فإن كان واواً أصلِيَّةً تثبت؛ كقولك في تصغير «جَوهَر، وكَوذَن» جُويهر، وَكُوَيذن.

إلاّ أن تكون منقلبة عن الياء، فتردّها إلى الياء، كقولك في تصغير «مُوسِر، وَمُوقِن»: مُيَيْسِر، ومُيَيْقِن؛ لأنَّهما من اليسر، واليقين. وإن كان ثانيه «ياء» بقيت؛ كقولك في تصغير زينب: زُيَيْنب، وَيَجُوز كسر أوَّله؛ لأجل الياء. فتقول: زِيينب بكسر الزَّاي، وإن كانت هذه الياء مشدّدة، خُفِّفَتْ في التصغير؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات؛ كقولك في تصغير «سيِّد وليّن»: سُيَيْد ولُيَيْن. وإن كان ثانيه «ألفاً» أبْدَلت منها واواً مفتوحة؛ كقولك في تصغير «راجل، وحاتم»: رُوَيجِل، وَحُوَيتم. وعلىٰ ذلك فقس والله أعلم بالصَّواب.

٢٥١ ـ وإنْ تَجِدْ مَنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَداً وَلاَ تَقِفْ

٢٥٢ ـ تَقُولُ: كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ

إذا كان ثالث الرُّباعيّ حرفاً معتلاً؛ قلبته ياءً مشدَّدة؛ كقولك في تصغير «كتاب، وغزال، وعجوز، وعمود، وشريف، وسعيد»: كُتَيِّب، وغُزَيِّل، وعُجَيِّز، وعُمَيِّد، وشُرَيِّف، وسُعَيِّد. فإن كانت «الواو» متحرِّكة، جاز أن تقلبَها في التّصغير ياءً مشددة، وجاز أن تظهر الواو، كما كانت

متحركةً؛ كقولك في تصغير «أسود وجدول»: أُسَيِّد، وجُدَيِّل، وإن شئت قلت: أُسيوِد، وجُدَيْوِل، والقلب أجود. وإن كان آخر الرّباعيّ حرفاً مشدّداً، تركته على تشديده؛ كقولك في تصغير «أصمّ، ومُسنّ»: أُصَيِّم، ومُسَيِّن. وإن كان آخره ألفاً مقصورة، فإن كانت للتّأنيث؛ أقررتها على حالها؛ كقولك في تصغير «حُبلىٰ، وبُشْرَىٰ»: حُبَيْلَىٰ، وبُشَيْرىٰ. وإن كانت لغير التّأنيث قلبتها تاءً؛ كقولك في تصغير «مَلْهَىٰ، مَغْزَىٰ»: مُليهَة، ومُغَيزة. وإن كان آخره همزة، صُغِّرَ كتصغير الثّلاثيّ؛ كقولك في تصغير «كساء، ورداء»: كُسيّ، ورُديّ. وإن كان خماسيّاً ورابعه معتلّ؛ قلبتها في التصغير ياءً؛ كقولك في تصغير «سربال، ودينار»: سريبيل، ودنينير، وفي تصغير «مِنْديل، عُصْفُور»: مُنَيْدِيل، عُصَيْفِير.

٢٥٣ ـ وقُل: سُرَيحِينٌ لِسِرْحَان كَمَا تَقُولُ في الجَمعِ: سَرَاحِينُ الحِمَىٰ

٢٥٤ ـ وَلاَ تُغَيِّرْ في عُثَيْمَانَ الألِفْ وَلاَ سُكَيْرانَ الّذِي لاَ يَنْصَرِفْ

٢٥٥ ـ وَهٰكَذَا زُعَيْفِرَانُ فَاعْتَبِرْ بِهِ السُّدَاسِيَّاتِ وَ افْقَهْ مَا ذُكِرْ

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون، فانظر إلى ما قبلهما، فإن كان أربعة أحرف، صغّرت الأربعة، ثم ألحقت بها الألف والنُّون؛ كقولك في تصغير «زعفران، وعقربان، وثعلبان»: زعيفران، وعُقيرِبان، وثُعيلبان؛ وإن كان قبلهما ثلاثة أحرف؛ نحو: «سَرْحَان، وسُلْطَان، وعُثْمَان، وسَكْرَان» فانظر إلى الاسم، هل جُمع جمع تكسير، أم لا؟ فإن جُمع جمع تكسير؛ فصغِّر المصدر منه، ثم ألحق به الألف والنّون، فتقول في تصغير «عثمان، وسكران»: عُثَيمان، وسُكَيْرَان، لأنهم لم يقولوا في جمعهما عَثَامِين، ولا سكارين.

وإن كان ممّا جُمع جمع تكسير، وقُلِبَتْ ألفه ياءً؛ قلبتها أيضاً في التَّصغير؛ كقولك في تصغير «سَرْحَان، وسُلْطَان»: سُرَيحين، وسُلَيطِين؛ لقولهم في جمعهما: سَرَاحِين، وسَلاَطِين، وهذا الأصل مطّرد، يقاس عليه.

٢٥٦ ـ وارْدُدْ إلَى المَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِف مِنْ أَصْلِهِ حَتَّىٰ يَعُودَ مُنْتَصِفْ

٢٥٧ ـ كَقَوْلِهِمْ في «شَفَةٍ» شُفَيْهَهْ وَالشَّاةُ إنْ صَغَّرْتَهَا شُوَيْهَهْ

اعلم أنَّ أكثر الأسماء المنقوصة ما حذف منها الحرف الأخير منه، فإذا صُغِّر، رُدّ إلَىٰ أصله، وأُعيد إليه ما كان نقص منه، فتقول في تصغير «يد» يُدَيّة، لأنَّ المحذوف منه الياء، بدليل قولهم: يديَّه؛ إذا ضربت يده. وتقول في تصغير «دم»: دُمَيّ؛ لأن المحذوف منه الياء، بدليل قولهم في تثنيته: «دميان». وتقول في تصغير «فم»: فُوَيْه؛ لأنَّ المحذوف منه الواو؛ لقولهم في جمعه: أفواه، وفي تصريف الفعل منه: تفوهت؛ وإن أبدلت الميم من الواو؛ ولهذا لُحّن من

صغَّره على «فُمَيم». وتقول في تصغير «شفة»: شُفَيْهَة؛ لأنّ المحذوف منها «الهاء»؛ بدلالة قولك: شافهت ولجمعها على شفاه. وتقول في تصغير «شاة»: شُوَيْهَة: لقولك في جمعها: شِيَاه. فأمَّا سنة فقد صُغّرت على سُنَيَّة، وسُنيهة؛ لقولك في تصريف الفعل منها: سانيتُ، وسانهتُ، مساناةً، ومسانهة. فأمَّا «جرح» فصغُر على جُرَيْح؛ لقولهم في جمعه: أجراح.

باب حروف الزيادة

٢٥٨ - وَأَلْقِ فِي التَّصغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ زَائِدُهُ وَمَا تَرَاهُ يَثْقُلُ

٢٥٩ - وَالأَحْرُفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الكَلِمْ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ «سَائِلٌ وَانْتَهِمْ»

اعلم أنَّ العرب استثقلت الأسماء الخماسيّة، إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال، وكذلك الأسماء السُّداسيّة، وموجب استثقالهم لتصغيرها وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التَّصغير، وحرفين قبلها، فيميل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول، وسبيل «ياء التَّصغير» أن تكون وسطاً، أو الَّذي قبلها أرجح من الذي بعدها. فعلىٰ هذا، متى أردت تصغير اسم خماسيّ سليم الحروف، فإن كان فيه حرف من حروف الزّيادة حذف، وإن لم يكن حُذف الحرف المُستثقل فيه على ما نبيّنه من بعد.

وحروف الزّيادة عشرة: **الهمزة والياء والسّين واللاّم والهاء والميم والنُّون**، وحروف الاعتلال الثَّلاثة هي: **الألف السَّاكنة، والواو، والياء**. وقد جمعت حروفها في الملحة في قولك: **«سائل وانتهم»**؛ وقد جمعت أيضاً على جموع أُخَر أحسنها: سألتمونيها؛ وقيل: اليوم تنساه، والموت ينساه، وأسلمني وتاه، والوسميّ هتان، والتَّنَاهي سموّ. وحكىٰ المبرّد قال: سألت أبا عثمان المازنيّ عنها، فأنشدني الجواب: [المتقارب]

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا[1]

فراجعته فقال: قد أجبتك مرّتين، يعني أن مجموعهما: **«هويت السمان»**.

وقال أتىٰ من سهيل، ومن سهيل أتوا.

٢٦٠ - تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ مُطَيْلِقُ فَافْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ مُرَيْزِقُ

٢٦١ - وَقِيلَ فِي سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِجُ وَفِي فَتًى مُسْتَخْرِجٍ مُخَيْرِجُ

اعلم أنّ الخماسيّ السَّليم الحروف، لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

---

(١) البيت لأبي عثمان المازني في تاج العروس (زيد)، وفيه: «وحكي أن أبا عثمان المازنيّ سُئِل عنها [أي عن أحرف الزيادة] فأنشد البيت» فالبيت إذن موضوع ليضمّ أحرف الزيادة.

أحدها: أن لا يكون فيه أحد حروف الزّيادة؛ نحو: سفرجل، وفرزدق؛ فإذا صُغّر هذا النّوع، من الأسماء الخُماسيَّة، وجب حذف الحرف الأخير منه: لأنَّ استثقال الكلمة، يحصل به فتقول في تصغير «سفرجل»: سُفَيْرج، وفي «فَرَزْدَق»: فُرَيْزد. وقد حذف بعضهم الدّال من فرزدق في التّصغير، فَقَالَ: فُرَيْزِق، ولم يحذف أحد «الجيمَ» من سفرجل، وإنّما حذف «الدَّال» من فَرَزْدَق؛ لأنّ «الدَّالَ» أخت «التَّاء» الّتي هي من حروف الزِّيادة.

والقسم الثّاني: أن يكون في الاسم الخماسيّ حرف من حروف الاعتلال، فيختصّ الحذف به؛ كقولهم في تصغير «سَمَيْدَع»[1]: سُمَيْدِع؛ فتحذف «الياء»؛ لكونها من حروف الزِّيادة. وتقول في تصغير «قَرْقَرَىٰ»[2]؛ وهو اسم بقعة: قُرَيْقِر.

والقسم الثّالث: أن يكون في الاسم الخماسيّ حرفان من حروف الزّيادة، فإن كان لأحدهما ميزة، أقرّ وحذف الآخر؛ وإن تساويا؛ كنت مخيَّراً في حذف أيّهما شئت؛ مثال الأول؛ كقولك في تصغير «منطلق، ومرتزق»: مُطَيْلق، ومُرَيزق؛ فتحذف التَّاء دون الميم؛ لأن الميم مزية بدلالة صيغتها على الفاعل، ونحوه قولك في تصغير «مختار»: مُخَيّر، فتحذف «التاء» دون الميم. القسم الثّاني: كقولك في تصغير «حَبَنْطَىٰ»؛ وهو العظيم البطنِ: «حُبَيْطِيٌّ» إذا حذفت نونه؛ و«حُبَيْنِط» إذا حذفت ألفه، لأنَّ الألف والنّون جميعاً زائدتان فيه؛ لأنَّ أصله من (حبط بَطْنُهُ) إذا عَظُمَ؛ ومن هذا القسم: قَلَنْسُوَة؛ لكون النُّون والواو زائدتين فيها.

فأمّا الهَاء اللاَّحقة بهَا، فهي علامة التَّأنيث، فإذا أردت تصغيرها، قلت على حذف النُّون: قُلَيْسُوَة، وعلى حذف الواو: قُلَيْنِسَة. وأمّا الأسماء السّداسيّة والسّباعيّة، فيحذف في تصغيرها ما فيها من حروف الزّيادة؛ كقولك في تصغير «مُسْتَخْرِج» مُخَيْرِج؛ لأنَّ السّين والتَّاء جميعاً زائدتان فيه، وعلى ذلك فقس.

٢٦٢ ـ وقَدْ تُزَادُ اليَاءُ لِلتَّعوِيضِ ... وَالْجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ المَهِيضِ

٢٦٣ ـ كَقَولِهِم إنَّ المُطَيْلِيقَ أتَىٰ ... وَأخبِ السُّفَيرِيجَ إلىٰ فَضلِ الشِّتَا

كلُّ اسم، حذف منه حرفٌ أو حرفان عند تصغيره؛ جاز أن يُعَوَّضَ عن المحذوف ياء؛ كقولك في تصغير «سفرجل، ومنطلق، ومستخرج» إذا عوضت من المحذوف: سُفَيْرِيج، ومُطَيْلِيق، ومُخَيْرِيج؛ وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير «قلنسوة»: قُلَيْنِسِيّة، وقُلَيْسِيَة، وكذلك تقول في تصغير «كُمَّثْرَىٰ: كُمَّيْثِرَة كُمَّيْثِيرَة».

---

(١) السميدع: السيّد الجميل الجسم الموطأ الأكتاف (اللسان، سمدع).

(٢) قَرْقَرى: أرض باليمامة فيها قرى وزروع ونخيل كثيرة. (معجم البلدان ٤/ ٣٢٦).

٢٦٤ - وشَذَّ مِمَّا أَصْلُهُ ذَيَّا تَصْغِيرَ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذَيَّا

اعلم أنّ العرب، خصّت أسماء الإشارة، والأسماء المبهمة عند التَّصغير، بأن أقرَّت أوائلها على فتحها، وألحقت آخرها ألفاً بدلاً من ضمّ أوائلها، فقالت في تصغير «ذا، وتا»: ذَيّا، وتيّا؛ وفي «ذاك، وذلك»: ذَيَّاك، وذَيَّالِكَ، وقالوا في تصغير «الّذي، والّتي»: اللَّذيَّا، اللَّتيَّا؛ ومنه قول الشَّاعر (حيث يقول): [الطويل]

بِذَيَّالِكَ الْوَادِي أَهِيمُ وَلَمْ أَقُلْ بِذَيَّالِكَ الْوَادِي وَذَيَّاكَ مِنْ زُهْدِ
وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبُّ شَيءٍ تَوَلَّعَتْ بِهِ أَحْرُفُ التَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ[1]

٢٦٥ - وَقَوْلُهُم - أيضاً - أُنَيْسِيَانِ شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغَيْرِبَان

٢٦٦ - وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْتَذَىٰ فَاتَّبِعِ الأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّا

شذَّ في التَّصغير ألفاظ خرجت عن القياس المعتمد والأصل المطّرد، فقالوا في تصغير «ليلة» لُيَيلية، وفي تصغير «إنسان»: أُنيسِّيان؛ فزاد فيهما ياءً على ياء التَّصغير؛ ومنه قولهم في تصغير «مغرب»: مُغَيرِبَان؛ فزادوا ألفاً ونوناً في آخِره، وقالوا في تصغير «عشيّة»: عُشَيشيّة؛ فزادوا فيها شيناً؛ وفي التَّصغير نوع يُسمَّى تصغير التَّرخيم، كقولهم في تصغير «أزهر، وأسود، وحارث، وحمَّاد»: زُهَيْر، وحُرَيْث، وحُمَيْد؛ فحذفوا الهمزة، ثم صُغِّر الاسم بعد ذلك.

ومما شذَّ عن الأصل قولهم في تصغير «الَّذي»: اللَّذيَّا، وفي تصغير «الّتي»: اللّتيّا. أرادوا «بالَّتي واللَّتيّا»: كبير الأمر وصغيره؛ كما قال الشَّاعر: [الطويل]

وَمَا شَابَ لِمَّا شَابَ عَنْ كُلِّ رِيبَةٍ وَأَقْلَعَ إلاَّ بِاللُّتَيَّا وَبِالَّتِي

باب النَّسب

٢٦٧ - وكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَىٰ اسْمٍ فِي الْعَرَبْ أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ

اعلم أنَّ النَّسب، يكون إلىٰ قبيلة؛ كقولك: بكريّ، ونصريّ، وإلىٰ بلد؛ كقولك: مصريّ، وبغداديّ، وإلىٰ نِحلة؛ كقولك: أشعرِيّ، وقدرِيّ، وإلى صناعة؛ كقولك: كسائيّ، وبَتِّيّ[2]. ومتى نُسب إلى اسم؛ زِدتَ في آخره ياءً مشدَّدَةً، وإنَّما شدّدت؛ ليفرق بين ياء النَّسب، وبين ياء المتكلِّم. ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعد ما كان علماً، أو جنساً، وكلاهما ممَّا لا يجوز

(١) البيتان في درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص ١٢.

(٢) البَتِّيُّ: الذي يعمل البتَّ أو يبيعه، والبَتُّ: كساءٌ غليظٌ، مهلهلٌ، مربّعٌ، أخضر، أو هو ضربٌ من الطيالسة، يسمّى الساج. الجوهري: البَتُّ: الطيلسانُ من خزٍّ ونحوه، والجمع البُتُوتُ (اللسان بتت).

أن يوصف به. وإذا صار المنسوب إليه صفة، عمل عمل الفعل، وارتفع به الاسم الظَّاهر؛ كقولك: مررت برجلٍ هاشميٍّ أبوه، كما تقول مررت برجلٍ قائمٍ أخوه.

٢٦٨ ـ وتُحذَفُ الهَاءُ بِلاَ تَوَقُّفِ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إلَيْهِ فَاعْرِفِ

إنَّما حُذِفَت في النَّسب هاءُ المنسوب إليه؛ لأنَّ بينها وبين ياء النَّسب شبهاً؛ وهو أن كلاًّ منهما؛ لا تقع إلا متطرِّفة، ثمّ إنَّها تصير حرف الإعراب، ويجعل ما قبلها حشواً في الكلمة؛ فلهذا لم يجمع بينهما، فلمَّا تعذَّر الجمع بينهما؛ حذفت الهاء وأُقِرَّت ياء النَّسب للدّلالة على المعنىٰ؛ ولهذا لحن من قال في نسب «الدّراهم» إلىٰ القلعة: درهم قلعتي؛ إذ الصَّواب: دِرْهَم قَلْعِيّ، كما تقول: رجل مَكِّيّ.

٢٦٩ ـ تقُولُ: قَدْ جاءَ الفَتَىٰ البَكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ: الحَسَنُ البَصْرِيُّ

اعلم أنّ حكم ياء النَّسب، أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في النَّسب إلىٰ «بكر»: بكرِيّ؛ فتكسر الرّاء، فإن كان ثاني الاسم الثُّلاثيّ مكسوراً، فتح في النَّسب؛ كقولك في النَّسب إلىٰ «النَّمِر»: نَمَرِيّ بفتح الميم؛ والسَّبب الموجب لفتحها استثقال الكسرة؛ إذ لو كُسِرَت، توالىٰ كسرتان بعدهما ياء مشدّدة تُقَدَّرُ بياءين.

٢٧٠ ـ وَإنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَىٰ وَزْنِ فَتَىٰ أوْ وَزْنِ دُنْيَا أوْ عَلَىٰ وَزْنِ مَتَىٰ

٢٧١ ـ فَأبْدِلِ الحَرْفَ الأخِيرَ وَاوَا وَعَاصِ مَنْ مَارَىٰ وَ دَعْ مَنْ نَاوَىٰ

٢٧٢ ـ تَقُولُ: هذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٌّ مُوبِقُ

اعلم أنَّك متى نسبتَ إلىٰ اسم ثلاثيّ مقصورٍ؛ نحو: «دنيا، وقناً، وفتىٰ، ورحىٰ» أبدلت ألفه واواً في النَّسب، سواء كان الألف من ذوات الواو، أو من ذوات الياء؛ كقولك في النَّسب، إلى «قنا، وقفا»، وهما من ذوات الواو: قَفَوِيّ، وقَنَوِيّ، وإلىٰ «رَحَىٰ، وحَصَىٰ»، وألفها من ذوات الياء: رَحَوِيّ، وحَصَوِيّ.

وإنَّما تقلب هذه الألف ياءً؛ كما قلبت في التّثنية؛ لئلاَّ تَتَوَالَىٰ الياءات. وكذلك كلُّ اسم ثلاثيّ منقوص، تقلب ياؤه واواً في النَّسب؛ كقولك في النَّسب إلى «يد، وشج»: يَدَوِيّ، وشَجَوِيّ؛ وكذلك المقصور، إذا كان علىٰ وزن «مَفْعَل» نحو: مَغْزَىٰ، ومَلْهَىٰ؛ تقلب ألفه واواً في النَّسب، فأمَّا ما كان على وزن «فُعْلَىٰ»؛ نحو: «دُنْيَا، وموسى، وبُشرى»، أو كان على وزن «فِعْلَىٰ»؛ نحو: عيسىٰ، جاز في النَّسب إليه ثلاثة أوجه:

أحدها: دُنْيِيّ، وموسِيّ، وعيسِيّ.

والثّاني: دُنْيَوِيّ، ومُوسَوِيّ، وعِيسَوِيّ.

والثّالث: ـ وهو أضعفها ـ: دنياويّ، وموساويّ، وعيساويّ. فأمّا ما آخره ياء مشدّدة مثل: «عليّ، وغنيّ» فالأفصح أن تقلب ياؤه واواً، فتقول: عَلَوِيّ، وغَنَوِيّ. ويجوز على ضعف: عليّ، غنيّ. وأمّا المنقوص الرّباعيّ؛ نحو: القاضي، أو الخماسيّ؛ نحو: المشتري؛ فتحذف ياؤهما في النّسب، فتقول: قاضيّ، ومشتريّ. وإذا ما نسبت اسماً إلىٰ ما وزنه «فَعِيلة» نحو: حَنِيفَة، أو إلى ما ماوزنه «فُعَيلَة»؛ نحو: جُهَيْنَة؛ حَذَفْتَ ياءَه في النّسب فقلت: حَنفيّ، وجُهنيّ، وهو أصل شذّ منه قولهم: رمحٌ رُدَينيّ، منسوبٌ إلى رُدَيْنَة، إلاّ أنْ يَكُون ثاني فَعيلَة، أو فُعيلَة واواً؛ فتُقِرُّ الياء؛ كقولك في النّسبِ إلى «حُوَيْزَة، وطَوِيلَة». حُوَيْزِيّ وطوِيلِيّ. وكذلك إن كان فيه حرف مكرَّر؛ أُقِرَّتْ الياء في النّسَبِ؛ كقولك في النّسب إلىٰ «شديدة، وهُريرة»: شَدِيدِيّ، وهُرَيرِيّ. فأمّا النّسب إلى «فَعيل» نحو: «عَرين» أو إلىٰ «فُعَيل» نحو: نُمَيْر؛ فالغالب فيه إقرار الياء، كما قالوا: عُرَيْنِيّ، ونُمَيْرِيّ، وقُشَيْرِيّ، وعُقَيْلِيّ.

وقد جُوِّز إِثْبَات الياء وحذفها في النّسب إلى قُرَيْش، وهُذَيل؛ فقيل:

قُرَشِيّ، وَهُذَلِيّ، وقُرَيْشِيّ، وَهُذَيْلِيّ. فأمّا النّسب إلى الأسماء الممدودة، فإن كان ممّا لا ينصرف، أبدلت همزته واواً؛ كقولك في النّسب إلى «صحراء، وحسناء»: صَحْرَاوِيّ، وحَسْنَاوِيّ، وشذّ من ذلك قولهم في النّسب إلىٰ «صَنْعَاء، وبَهْرَاء»: صَنْعَانِيّ، وبَهْرَانِيّ؛ وإن كان ممّا ينصرف نحو: «سماء، وكساء» فالأجود إقرار الهمزة في النّسب، فتقول: سَمَائِيّ، وكِسَائِيّ. وقد يَجُوز إبدالها واواً؛ فيقال: سماويّ، وكساويّ.

٢٧٣ ـ وانْسِبْ أخَا الحِرْفَةِ كَالبَقَّالِ ... وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَىٰ فَعَّالِ

إذا نسبت شخصاً إلى حرفة يمارسها، أو صناعة يزاولها؛ بنيته على «فَعَّال» كقولك: خبّاز، وتمّار، وبزّار، ونجّار؛ ومثله: رجل لآل لمن يبيع اللّؤلؤ، وألأّء لمن يبيع الألية، ثم اعلم أن من حكم النّسب، أنّك إذا نسبت إلى الجماعة، أن تنسب إلىٰ الواحد منها، فتقول في النّسب إلىٰ «الفرائض»: فَرَضيّ؛ وإلىٰ «البطائح»: بَطَحِيّ. إلاّ أن يكون ذلك الجمع، قد سُمّي به واحد بعينه، فينسب إلى لفظ الجمع؛ كرجل سُمّي «كِلاباً» فالنّسب إليه كِلاَبيّ، وكالبلد المسمّىٰ بـ«المَدَائِن» فالنّسب إليه مَدَائِنِيّ، وفي النّسب شواذّ لا يُقاس علَيها؛ كقولهم في النّسب إلىٰ «ظبي»: ظِبَائِيّ، وإلىٰ «الرَّي»: رَازِيّ، وإلى «طيّىء»: طَائِيّ، وإلىٰ «البَحْرِيْن»: بَحْرَانِيّ، وإلى «السَّهْل»: سُهْلِيّ بِضَمّ السّين، وإلىٰ «أمسِ»: إِمْسِيّ بكسر الهمزة، وإلى الرَّقبة واللّحْيَة: رَقَبَانِيّ، ولِحْيَانِيّ وإلى «امرىء القيسِ» وهي قبيلة: مِرَائِيّ؛ كقولك في النّسب إلىٰ «اليمن»: رجل يَمَانٍ، وإلىٰ «الشّام»: شآم؛ والأصل: يمنيّ، وشاميّ.

فأمَّا قولهم: رجل دهريّ، فإن عُنِي به الدّهر، كان النَّسب إليه بفتح الدَّال، وإن عُنِي به إذا أسنَّ، كان النَّسب إليه بِضَمّ الدَّال؛ ليفصل بين المعنيين.

باب التَّوابع

٢٧٤ ـ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضاً وَالبَدَلْ تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الأُوَلْ

٢٧٥ ـ وَهَكَذَا الوَصْفُ إذا ضَاهَىٰ الصِّفَهْ مَوْصُوفُهَا مُنَكَّراً أو مَعْرِفَهْ

٢٧٦ ـ تَقُولُ خَلِّ المَزْحَ والمُجُونَا وَأَقْبَلَ الحُجَّاجُ أَجْمَعُونَا

٢٧٧ ـ وَامْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفِ وَاعْطِفْ عَلَىٰ سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

اعلم أنّ التوابع خمسة: **التَّأكيد، والبَدَلُ، والوَصْفُ، وعَطفُ البيان، والعطفُ بحرف**. وإنَّما سُمِّيت تَوَابعَ؛ لأنَّها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه؛ ولكلٌّ منها حكمٌ يختصّ به.

فأمَّا التَّأكيدُ: فيختصّ بالأسماء والمعارف، دون النَّكرات؛ وألفاظه تسعة: «**نفس، وعين، وكلّ، وكلا، وكلتا، وأجمع، وأجمعون، وجُمَع، وجمعاء**» فهذه إذا كانت مؤكِّدةً، تبعت الاسم المُؤكَّد في إعرابه؛ كقولك: أقبلَ زيدٌ نفسُهُ، واستعدْتُ الدِّرهمَ عينَه؛ وقد جوّز بعضهم إدخال الباء على «**نفسه، وعينه**»، فقالوا: أقبلَ زيدٌ بنفسِه، وأخذتُ الدِّرهَم بعينِه. «**وكلّ**» يُؤكَّد بها الواحد؛ **والجُمَعُ**، لا يُؤكَّد بها المثنىٰ. و«**أجمع**» يُؤكَّدُ بها الواحد المذكّر، و«**جميع**» يُؤكَّد بها جمع المذكَّر. و«**جمعاء**» يُؤكَّد بها المؤنَّث. و«**جُمَع**» يُؤكَّد بها جموع المؤنَّث؛ مِمَّنْ يعقل، وممّا لا يعقل. فأمَّا «**كِلاَ وكِلتَا**» فيُؤكَّد بهما المثنّى؛ كقولك: لقيت الأميرين كِلَيهِمَا، ودخلت الجنَّتين كِلتَيهما، وليست «الألِفَان» فيهما ألفي تثنية، بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنَّىٰ، ويكون الخبر عنهما مفرداً، فتقول: كلا الرَّجلين قائمٌ، وكلتا الهندين قائمة، ولا تقل: قائمان، ولا قائمتان؛ ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، فأفرد الخبر، ولم يقل آتتا، فإذا أضفت «كِلاَ وكِلتَا» إلىٰ اسم ظاهر، وجب إثبات ألفهما على اختلاف مواقعهما، فتقول: كلا الرَّجلين قائم، ومررت بكلتا المرأتين.

وإن أضفنا إلى اسم مضمر، ثبتت ألفهما في الرَّفع، وانقلبت ياءً في النَّصب والجرّ؛ تقول: جاءني الرَّجلان كِلاَهما، والمرأتان كلتاهما، ولقيتُ الرَّجلين كليهما، ومررتُ بالمرأتين كلتيهما.

وأما «**البدل**»: فيدخل في الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواعٍ:

أحدها: «**بدل الكلّ**»، كقولك: رأيت أخاك زيداً.

والثّاني: «**بدل البعض**»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فبعض بدل من النّاس.

والثّالث: «**بدل الاشتمال**»، وأكثر ما يقع في المصادر؛ كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وتقدير الكلام والله أعلم: يسألونك عن قتالٍ في الشّهر الحرام.

والنّوع الرّابع: «**بدل الغلط والنّسيان**»، ولا يقع ذلك في القرآن ولا في فصيح الكلام، كقولك: رأيت زيداً عمراً، يسبق اللّسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد، ومقصودك أن تقول: رأيت عمراً. ويجوز أن تبدل **المعرفة من المعرفة**؛ كقوله تعالىٰ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧]، وأن تُبدِلَ النّكرة من النّكرة، كقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠ ـ ١١]، وأن تُبدِلَ النّكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦]، وأن تُبدِلَ المعرفة من النّكرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣]، فأمّا إبدال الفعل من الفعل، فيجوز إذا كان بمعناه كما قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩].

فأبدل «يُضَاعَفْ» من «يَلْقَ»؛ لتناسب معنييهما؛ ومنه قول الشّاعر: [السّريع]

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَاتِ يُجْزَ بِهِ ... يَشْكُرْهُ اللّٰهُ بِمَا صَنَعَا

ومنه قولك: إن تأتِني تمشِ أُكرِمْكَ، فتجزم «تمشِ» على البدل من «تأتِني» لمطابقة المشي معنىٰ الإتيان.

وأما الصّفات: فتختصّ بالاسم وتكون في غالب الأحوال مشتقّة من الفعل؛ كالقائم والقاعد، أو في معنى **المشتقّ من الفعل**، كالمنسوب إلىٰ الحلية، مثل: الأبيض والأسود، أو المنسوب إلى الخلق، مثل: الكريم والبخيل، أو إلى أب؛ مثل البكريّ، والقرشيّ، أو إلىٰ بلد؛ مثل: مكّيّ، وبصريّ، أو إلى صناعة، مثل: بزّاز، وخبّاز. ويوصف بـ«ذي» الّتي بمعنىٰ صاحب. ومن شرط الصّفة أن توافق الموصوف في تعريفه وتنكيره، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه. ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنّكرة، ولا النّكرة بالمعرفة، بل يوصف كلُّ نوع بما يضاهيه، ويختصّ به.

وتختصُّ أسماء الإشارة بأن تليها الصّفة المعرّفة بالألف واللاّم؛ مثل: هذا الرّجل، وتلك الدّار، وتُوصف النّكرة بما يجانسها من النّكرة، وبالمضاف الّذي إضافته غير محضة؛ كما قال

تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فوصف «هدياً»؛ وهو اسم نكرة بمضاف. وإنَّما جاز ذلك؛ لكون إضافته غير محضة، والتَّنوين فيها مُقدَّر، إذ أصل الكلام: هدياً بالغاً الكعبة. وقد يقع الفعلان الماضي والمضارع موضع الصِّفة النَّكرة؛ كقولك: رأيت نجماً طلع، وأقبل رجل يضحك. وتوصف النَّكرة ـ أيضاً ـ بالجمل؛ كقولك: جاء رجل ضاحكة سنُّه، وجاء رجلٌ أشقرٌ وجهُهُ، وجاء رجلٌ إن تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ. ومتى كانت الصِّفة للمدح، أو للذَّمِّ، جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وجاز أن تخالفه، على تقدير إضمار عامل فيها؛ وعلى ذلك حُمِلَت القراءتان: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝﴾ [المسد: ٤] برفع حمّالة على أنّه خبر المبتدأ، وبنصبها على تقدير: أعني حمَّالة الحطب، ويكون خبره ما بعدها؛ ومنه قول الخِرْنِق[1]: [الكامل]

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

يروى: «النَّازلون والطَّيّبون» بالرّفع، على أن يكون «النَّازلون» صفة قومي، و«الطَّيّبون» عطفاً عليه؛ ويُروىٰ: «النَّازلين والطَّيبين»، على تقدير: أعني؛ ويُروىٰ: «النَّازلون» و«الطَّيبين»، على أن يكون الأوّل مرفوعاً علىٰ الصّفة، والثّاني منصوباً على تقدير: أعني؛ ويُروىٰ: «النَّازلين والطَّيبون» على أن تنصب الأوّل بتقدير: أعني، وترفع الثّاني على الصّفة.

وأمّا **عطف البيان**: فهو كلّ اسم، ليس بمشتقّ من الفعل، ولا في معنىٰ المشتقّ منه؛ كأسماء الأعلام والكنىٰ، وبهذا يتميّز عطف البيان عن الوصف؛ لأنَّ الأسماء: الأعلام والكنى، لا يجوز أن يوصف بها؛ مثاله قولك: رأيت أخاك زيداً، ولقيت أبا محمّد عمراً، مررت بعليّ أبي الحسن؛ فزيد، وعمرو، وأبو الحسن عطف بيان، يتبع ما قبله في الإعراب؛ لأنّها ممّا لا يوصف بها. ثمّ اعلم أنَّ كلّ ما وقع عطف بيان؛ جاز أن يكون بدلاً؛ فإذا قلت: جاء زيد أبو عمرو، جاز أن يكون أبو عمرو عطف بيان وجاز أن يكون بدلاً، وإن كان «أبو عمرو» بمعنى والد عمرو؛ جاز أن يكون صفةً أيضاً. ومن شرط **عطف البيان** أن يطابق ما قبله **في التّعريف والتّنكير، ويختصّ بالأسماء، وهو كالوصف في الإعراب كلّه.**

٢٧٨ ـ وَالعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ: ثِبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي

(١) الخِرنق: بنت بدر بن هفان بن مالك، من بني ضبيعة، وهي أخت طرفة بن العبد لأمّه. شاعرة شهيرة في الجاهلية (ت نحو ٥٠ ق. هـ). ترجمتها في أعلام النساء ١/ ٢٩٤، وشعراء النصرانية ١/ ٣٢١. والبيتان في ديوانها ص ٤٣، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٧، والكتاب ١/ ٢٠٢، (واللسان نضر). معاني المفردات: يبعدن: يهلكن. سمّ العداة: قاهر الأعداء. الجزر: جمع الجزور وهو من الإبل ما عُدّ للذبح للضيفان. والطيبون معاقد الأزر: كناية عن العفة.

اعلم أنَّ العطف بالحرف، يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، إلاَّ أنَّك إذا عطفت فعلاً على فعل؛ وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه، فإن كان الفعل ماضياً، عطفت عليه الفعل الماضي، وكانا جميعاً مبنيّين على الفتح؛ كقولك: قامَ وقعدَ، وصدرَ وورد. وإن كان فعل أمر، عطفتَ عليه فعل أمر مثله، وسكّنْتَ آخرهما؛ كقولك: قمْ واقعدْ، واخرجْ وادخلْ وانبسطْ؛ وإن كان فعلاً مضارعاً عطفت عليه مثله، وأعربته بإعرابه في الرَّفع والنَّصب والجزم والله أعلم.

٢٧٩ ـ وَأَحْرُفُ الْعَطْفِ جَمِيعاً عَشَرَهْ مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسَطَّرَهْ

٢٨٠ ـ «الْوَاوُ» و«الْفَاءُ» وَ«ثُمَّ» لِلْمَهَلْ وَ«لا» و«حَتّى» ثُمَّ «أو» وَ«أَمْ» وَ«بَلْ»

٢٨١ ـ وَبَعْدَهَا «لكِنْ» وَ«إِمَّا» إنْ كُسِرْ وَجَاءَ لِلتَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِرْ

اعلم أنّه يقال حروف العطف، وحروف النَّسق؛ وهي: الواو، والفاء، وثمّ، وحتّى، وأو، وأم، ولا، وبل، ولكنْ المخفّفة النّون السّاكنة، وإمَّا المكسورة الهمزة؛ ولكلٌّ منها معنىً يختص بها.

فأمَّا «الواو»، وهي أمّ الحروف فمعناها: **الجمع والاشتراك**. ولا تقتضي التَّرتيب عند النّحويّين، وإن كان مذهب الشَّافعيّ ومالك.

وأما الفاء فمعناها: **التّرتيب والتّعقيب**. فإذا قلت: جاءني زيد فعمرو، دلّ دخول الفاء علىٰ أنّ زيداً سبق في المجيء، وتَعقَّبَهُ عمرو. وقد تقع للتَّسبّب؛ كقولك: ضربته فبكىٰ، وسافر فغنم.

وأمّا «ثمّ» فمعناها: **التَّرتيب والتَّراخي**؛ كقولك: سافرت إلىٰ البصرة ثم إلىٰ الكوفة.

وأمّا «حتّى» فتأتي بمعنى: **الواو**، إلاَّ أنَّ من شرط ما بعدها أن يكون جزءاً ممّا قبلها؛ ويكون مذكوراً **لتعظيم، أو لتحقير؛ فالتّعظيم**؛ كقولك: جاءني النَّاسُ حتّى الأميرُ؛ **والتَّحقير**؛ كقولك: استضافني النَّاسُ حتّى الحارسُ؛ **ولحتّىٰ ثلاثة معانٍ أُخر**:

أحدها: أن تكون من حروف الجرّ على ما بيّنّاه.

والثّاني: أن تكون حرفاً من جملة نواصب الفعل المضارع، على ما نُبيّنُه في موضعه إن شاء الله.

والثَّالث: أن تكون حرف ابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول جرير: [الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّىٰ مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[1]

أراد أن كثرة الدّم الّذي مازج ماء دجلة، قد أصاره بصفة الأشكل، وهو الّذي يخالط بياضه حمرة، ومنه سُمِّيت العين الّتي تمازج بياضها حمرة شكلاء.

وإذا قلت: أكلتُ السَّمكةَ حتى رأسها، جاز في إعراب «رأسها» ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ترفعه بالابتداء، وخبره مضمر، وتقدير الكلام: حتىٰ رأسُها مأكول.

والثّاني: أن تنصبه على العطف، ويكون «الرَّأس» قد دخل في الأكل أيضاً.

والثّالث: أن تجرّه، ويكون «الرَّأس» غير داخل في الأكل؛ بل الأكل وصل إليه.

وأمّا «أو» فتأتي لأحد خمسة معانٍ:

أحدها: للشَّكِّ. تقول: جاءني زيدٌ أو عمرٌو.

والثّاني: للإبهام؛ كقولك: لقيت زيداً أو عمراً، وأنتَ تعلمُ مَن لقيتَهُ منهما. وإنّما قصدتَ الإبهامَ على المخاطب؛ وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: ١٤٧].

والثّالث: أن تكون **للتّخيير**؛ كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

والرّابع: أن تكون **للإباحة**؛ كقولك: جالس القرّاء، أو الفقهاء. والفرق بين العطف هٰهنا وبين العطف بالواو؛ أنّك إذا عطفت بـ«أو»، فقلت جالس الفقهاء أو القرّاء، كان المأمور مطيعاً بمجالسة الصّنفين، وبمجالسة أحدهما، وإذا عطفت بـ«الواو» فقلت: جالس الفقهاء والقُرَّاء، لم يكن مطيعاً إلاَّ بمجالسة الصّنفين.

والخامس: من معاني «أو»: أن تكون للتّقريب، كقولك: ما أدري أَسَلَّمَ أو وَدَّعَ. فدخول «أو» بينهما لتقريب الزَّمان ما بين السَّلام والوداع؛ وتستعمل «أو» بمعنى «إلاّ أن»؛ ومنه قول الشّاعر: [الوافر]

وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[2]

---

(١) مرّ تخريج البيت في ص ٣٩.

(٢) البيت لزياد الأعجم في ديوانه ١٠١، والأزهيّة ١٢٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٧، والكتاب ٣/٤٨، (واللسان غمز). وزياد الأعجم: هو زياد بن سليمان ـ أو سُليم ـ الأعجم، أبو أمامة العبدي، من شعراء الدولة الأموية، جزل الشعر، فصيح الألفاظ، كانت في لسانه عجمة فلقّب بالأعجم. (ت نحو ١٠٠هـ). ترجمته في الأغاني ١٤/٩٨ ـ ١٠٥، والشعر والشعراء ١٦٥، وتهذيب ابن عساكر ٤/٤٠١. والشاهد فيه: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى «إلاّ».

وأمّا «أم» فهي **للاستفهام**، وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام. وتكون «الألف» بمعنى «أي»، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؛ فتقدير الكلام: أيّهما عندك؟ ويكون جواب المخاطب: زيد أو عمرو؛ لأنّ المستفهم بـ«أم» متيقّن أنّ أحدهما عنده، وإنّما يطلب التّعيين عليه، كما أنّ المستفهم بـ«أو» يستفهم عن كون أحدهما عنده؛ ولهذا يجاب بـ: «**نَعَمْ أو لا**». وكان ترتيب كلام المستفهم أن يبتدىء بـ«أو» فإذا قلت: نعم، استخبر بـ«أم».

وأمّا «لا» فتكون عاطفة **بعد الإثبات**، فتحقّق المعنى الأوّل، وتنفيه عن الثّاني؛ كقولك: قام زيد لا عمرو؛ فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فالواو هٰهنا هي العاطفة دون «لا»، وإنما زيدت «لا» بعد واو العطف تأكيداً للنّفي وإشباعاً للمعنى.

وأمّا «بل» فمعناها: **الإضراب عن الأوّل، والإثبات للثّاني**، ولا تدخل عليها واو العطف، وتجيء بعد الإثبات؛ كقولك: رأيت زيداً بل عمراً، وبعد النّفي؛ كقولك: ما رأيت زيداً بل عمراً. فإذا زيد عليها «الألف» صارت جواباً يوقف عليه، وتكون نقيضة «نعم»، وتأتي في جواب الاستفهام الدّاخل على النّفي؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وأمّا «لكِنْ» الخفيفة السّاكنة النّون فمعناها: **الاستدراك**: وتجيء بعد النّفي؛ كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو؛ فإن جاءت بعد الإثبات، لزم أن تكون بعدها جملة نافية؛ كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر.

وأمّا «إمّا»، فتأتي بمعنىٰ «أو» في: **الشّكّ، والإبهام، والتّخيير، والإباحة**، إلاّ أنّ بينهما فَرقَين:

أحدهما: أنّك تبتدىء بـ«إمّا» شاكّاً، وفي «أو» تبتدىء باليقين، ثمّ يطرأ عليك الشّكّ.

والثّاني: أنّه لا بدّ في «إمّا» من التّكرير؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤] فأمّا العاطفة فهي «إمّا» الثّانية المكسورة الهمزة. وأمّا المفتوحة الهمزة؛ فمعناها: تفصيل الجملة، ولا بدّ أن تُتَلَقّىٰ بالفاء كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾﴾ [الضحى: ٩].

ثم اعلم أنّ العطف قد يقع على اللّفظ وعلى الموضع، فإذا قلت: ليس زيد بكاتبٍ ولا شاعر؛ جاز لك أن تجرّ شاعراً بالعطف على لفظ «كاتب»، ويكون تقدير الكلام: ليس زيد بكاتبٍ ولا بشاعرٍ؛ وجاز لك أن تنصب «شاعراً» بالعطف على موضع «كاتب»؛ لأنّ الأصل: ليس زيد كاتباً؛ وإنّما دخلت الباء زائدةً؛ ومثله قوله تعالىٰ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، فمن نصب «رسولَهُ» جعله عطفاً على اسم الله تعالىٰ، ومن رفعه، جعله عطفاً على الموضع؛ لأنّ موضعه الابتداء، وإنّما طرأت إنّ عليه. والعطف على اللّفظ أحسن، فاعرف ذلك.

باب ما لا ينصرف

٢٨٢ ـ هذَا وَفِي الأَسْمَاءِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ ... فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لاَ يَخْتَلِفْ
٢٨٣ ـ وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلُ ... لِشِبْهِهِ الفِعْلَ الَّذِي يُسْتَثْقَلُ

اعلم أنّ الأصل في الأسماء الصَّرف، إلاّ أنَّ فيها ما شابه الفعل؛ فسُلِب الجرّ والتّنوين اللّذين لا يدخلان الفعل، والأسباب المانعة من الصّرف تسعة:

أحدها: وزنُ الفعل؛ مثل: أَحْمَد، وتَغْلب، ويَزيد، ونَرْجِس.

والثّاني: الوصفُ؛ مثل: أَحْمَر، وأَصْفَر، وأَبْيَض.

والثّالث: التّأنيث الّذي بغير فرق؛ مثل: فَاطِمَة، وحَمْزَة، وسَلْمَى، وحَمْراء.

والرّابع: التّعريف.

والخامس: العدل.

والسّادس: العجمة.

والسّابع: التّركيب.

والثّامن: الجمع الخماسيّ فصاعداً، إذا كان ثالثه ألفاً.

والتّاسع: الألف والنُّون الزّائدتان في آخر الاسم.

فمتى اجتمع في **الاسم** سببان منها لم ينصرف **معرفةً ولا نكرةً**، وإن اجتمع فيه سبب واحد؛ انصرف في التّنكير، إلاّ الأسماء المؤنّثة **بالألف المقصورة**؛ مثل: بُشْرَىٰ، وذِكْرَىٰ، ودُنيا، والأسماء المؤنّثة **بالألف الممدودة**؛ مثل: حَسْنَاء، وحَمْرَاء. والألف والنُّون الزّائدتين في «**فَعْلاَن**» إذا كان صفة؛ مثل سَكْرَان وغَضْبَان. والجمع الّذي ثالثه ألف؛ مثل: دَرَاهِم، ودَنَانِير، والمعدول في العدد نحو: أُحَاد، وثلاث؛ فهذه لا تنصرف بحال، والعلّة فيها قائمة مُقام علّتين.

وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة للصّرف فقال: [الطويل]

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسمِ تِسْعٌ فَهَاكَهَا ... مُبَيَّنَةً إِنْ كُنْتَ فِي العِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ ... وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ
وَتَرْكِيبُكَ الاسْمَيْنِ وَالأَلِفُ الَّتِي ... مَعَ النُّونِ زِيدَا وَالجَمِيعُ مُخَلَّصُ
وَمَا زِيدَ فِي عِمْرَانَ مِنْ بَعْدِ رَائِهِ ... وَتَاسِعُهَا التَّرْكِيبُ هَذَا مُلَخَّصُ

٢٨٤ ـ مِثَالُهُ أَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ ... كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشِّيَاتِ

٢٨٥ ـ أو جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالَ سَكْرَىٰ أو وَزْنَ بُشْرَىٰ أو مِثَالَ ذِكْرَىٰ

اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف قسمان:

أحدهما: ما لا ينصرف نكرةً ولا معرفة.

والثّاني: ما ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً.

فأمّا القسم الأوّل: فهو ستّة أصناف؛ قد اشتمل عليها نظم الملحة.

أحدها: «أفْعَل» إذا كان صفةً سواء كان مجرَّداً من «مَنْ»؛ نحو: أبيض، وأحمر، أو كان الّذي يصحبه «من» نحو: «أفضل، وأحسن»؛ كما قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، أو مثل «بُشْرَىٰ»، أو مثال «ذِكْرى»؛ فهذان النّوعان إشارة إلى **الصّنف الثّاني**، ممّا لا ينصرف معرفة ولا نكرةً، وهو ما آخره ألف مقصورة، سواء كان على «فَعْلَىٰ» بفتح الفاء؛ مثل: «سَكْرَىٰ، ولَيلَىٰ»، أو على وزن «فُعْلَىٰ» بضم الفاء؛ مثل: «بُشْرَىٰ، ودُنْيَا»، أو على وزن «فِعْلَىٰ» بكسر الفاء؛ مثل: «دِفْلَىٰ، وذِكْرَىٰ»، وهكذا إن كان على «فُعَالَىٰ»؛ نحو: «حُبَارَىٰ، وجُمَادَىٰ».

٢٨٦ ـ أو وَزْنِ فَعْلاَنَ الّذِي مُؤَنَّثُهْ فَعْلَىٰ كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهْ

هذا هو الصنف الثالث ممّا لا ينصرف **نكرةً ولا معرفةً**؛ وهو كل ما جاء على وزن «فَعْلاَن» الذي مؤنَّثُهُ «فَعْلَىٰ»، نحو: «سَكْرَان، وغَضْبَان» اللّذين مؤنّثهما: سَكْرَىٰ، وغَضْبَىٰ. فإن كان الاسم على «فُعْلاَن» بضمّ الفاء، انصرف في التّنكير؛ لا لإلحاق هاء التأنيث به في قولهم: امرأة عريانة، وكذلك إن كان على وزن «فَعْلاَن» وقد التحقت الهاء به مثل: نَدْمَان، صُرِف في وجه التّنكير؛ كقولهم: امرأة نَدْمَانَةٌ.

٢٨٧ ـ أو وَزْنِ فَعْلاءَ وَأَفْعِلاَءَ كَمِثْلِ حَسْنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ

هذا مثال الصّنف الرَّابع: ممّا لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً، وهو ما آخره ألف التّأنيث **الممدودة** سواء كان على وزن «فَعْلاَء»؛ نحو: «بَيْدَاء»، وهو اسم جنس، أو «بَلْعَاء»، وهو اسم مذكّر، أو «بيضاء»، وهو صفة مؤنّث، أو «خذراء»، وهو اسم مؤنّث، أو كان على وزن «فُعَلاء» نحو: «ظُرَفَاء، وكُرَمَاء»، أو على وزن «أَفْعِلاَء» نحو: «أَنْبِيَاء، وأَصْفِيَاء، وأَصْدِقَاء»، أو علىٰ وزن «فَاعِلاء»؛ نحو: «قَاصِعَاء، ورَاهِطَاء»؛ وهما: جحران من جحرة اليربوع، أو كان على وزن «فَاعُولاء»؛ نحو: عَاشُورَاء، وتَاسُوعَاء، فإن كان على وزن «فِعْلاَء»؛ نحو: عِلباء؛ وهو العصب الذي في العنق، وحِرباء؛ وهي ذكر أمّ حُبَين[1]، انصرف. وكذلك تُصرف «أَسْمَاء» جمع

---

(١) أمّ حُبَيْن: دويبة على خِلقة الحِرباء عريضةُ الصدر عظيمة البطن، وقيل: هي أنثى الحرباء. ويقال: هما أمّا حُبَينٍ، وهنّ أمّهات حُبينٍ، بإفراد المضاف إليه. (اللسان: حبن).

اسم؛ لأنّه علىٰ وزن «أَفْعَال»؛ نحو: قسم وأقسام. فأمّا «أَشْيَاء» فلا تَنْصَرِف؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لَا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: ١٠١] لأنَّ وزنها عند الأخفش: «فَعْلَاء» وعند سيبويه: «أفْعِلاَء».

٢٨٨ ـ أَوْ مِثْلِ مَثْنَىٰ وَثُلاَثَ فِي العَدَدْ ... إذ ما رأى صرفهما قطُّ أحدْ

هذا أيضاً، هو الصّنف الخامس ممّا لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً، وهو كلّ اسم معدول في العدد إمّا إلى «فُعَال»؛ نحو: أُحَاد وثُلاَث ورُبَاع، أو إلىٰ «مَفْعَل»؛ نحو «مَثْنَى ومَثْلَث ومَرْبَع»؛ فلا ينصرف هذا النّوع بحال؛ كما قال تعالىٰ: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١]، ومعنىٰ قولك: جاء القوم أُحاد، أي: جاؤوا واحداً واحداً، كما أن قولك: جاؤوا مثنىٰ، أي: اثنين اثنين.

٢٨٩ ـ وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ ... وَهْوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٢٩٠ ـ وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي المِثَالِ ... نَحْوُ دَنَانِيرَ بِلا إشْكَالِ

٢٩١ ـ فَهَذِهِ الأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفْ ... فِي مَوْضِعٍ يَعْرِفُ هَذا المُعْتَرِفْ

هذا مثال الصّنف السّادس ممّا لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً؛ وهو كلّ جمع ثالثه ألف بعدها حرف مشدّد، أو حرفان مخفّفان فصاعداً؛ وذلك نحو: دوابّ، ودراهم، ودنانير، ومصابيح؛ فهذا الصّنف لا ينصرف بحال؛ لأنّه جمع لا نظير له في الآحاد، فإن لحقته «الهاء» انصرف؛ نحو: صيارفة، وطيالسة؛ لأنّه بالتحاق «الهاء» به، صار إلى أمثال الآحاد؛ نحو: رفاهية؛ وكراهية. فإن كان في آخر هذا الجمع «ياء» قبلها كسرة، نحو: «جوارٍ، وليالٍ» أجري مجرىٰ الاسم المنقوص الّذي تحذف ياؤه في الرفع والجرّ، وينوّن وتقرّ ياؤه في حالة النّصب، وتفتح؛ تقول: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ، واشتريت جواريَ. فهذا شرح الأصناف السّتّة الّتي لا تنصرف نكرةً ولا معرفةً.

٢٩٢ ـ وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلاَ أَلِفْ ... فَهْوَ إذَا عُرِّفَ غَيْرُ مُنْصَرِفْ

٢٩٣ ـ تَقُولُ: هَذَا طَلْحَةُ الجَوَادُ ... وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ؟

٢٩٤ ـ وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفاً كَدَعْدِ ... فَاصْرِفْهُ إنْ شِئْتَ كَصَرْفِ سَعْدِ

قد ذكرنا أنّ ما لا ينصرف، ينقسم قسمين:

أحدهما: ما لا ينصرف بحالٍ؛ وهو ستّة أنواع، وقد مضى شرحها.

والثّاني: ما ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ وهو ستّة أصناف أيضاً:

أحدها: إذا كان الاسم مؤنّثاً بالتّاء الّتي يوقف عليها بالهاء؛ نحو: «طلحة، وعائشة،

ومكّة، وصَعْدَة» فهذه الأسماء ونظائرها، لا تنصرف إذا كانت معرفةً، وتنصرف إذا كانت نكرةً؛ كقولك: ما كلُّ عائشةٍ أمَّ المؤمنين، وهكذا، إذا كان الاسم مؤنّثاً بالصّيغة؛ مثل: «زينب، وسعاد» لم ينصرف في معرفة، إلاّ أن يكون على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن، فلك صرفه وترك صرفه كـ«هند، ودعد»؛ قال الشاعر: [المنسرح]

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولَمْ تُغْذَ دَعْدُ بِالعُلَبِ[1]

فصرف ومنع.

٢٩٥ ـ وَأجْرِ مَا جَاءَ بِوَزْنِ الفِعْلِ مُجْرَاهُ فِي الحُكْمِ بِغَيْرِ فَصلِ

٢٩٦ ـ فَقَولُهُم: أحْمَدُ مِثْلُ أذهَبُ وَقَولُهُم: تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

هذا هو الصّنف الثّاني: ممّا ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ **وهو كلّ اسم جاء على وزن الفعل المضارع**؛ نحو: «أَحْمَد، وتَغْلِب، ويَشْكُر، ونَرْجِس» وما أشبه ذلك؛ فهذه الأسماء تنصرف في النّكرة، ولا تنصرف في المعرفة. فأمّا «نَهْشَل» فنونه أصليّة؛ وهو في الأصل من أسماء الذّئب، وبه سُمّي الرّجل فينصرف في المعرفة لأنَّ وزنه «فَعْلَل»؛ مثل: جَعْفَر.

٢٩٧ ـ وَإنْ عَدَلْتَ فَاعِلاً إلَىٰ فُعَلْ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفاً مِثْلُ زُحَلْ

هذا هو الصّنف الثّالث: ممّا ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ **وهو كلّ اسم عُدِلَ به عن صيغة «فاعل» إلى «فُعَل»**؛ نحو: مُضَر المعدول به عن ماضر، وهو مازج اللّبن بالماء؛ ونحو: «جُشَم» المعدول به عن «جاشم»؛ وهو الّذي يفعل الشّيء عن استثقال؛ ونحو: «زُفَر» المعدول به عن «زافر» وهو حامل الأثقال؛ و«دُلَف» المَعْدُول به عن «دَالِف»؛ وهو المتقاصر الخطو، و«زُحَل»؛ وهو النّجم المعروف بالطّارق؛ وعدل به عن «زاحل» وهو البعيد؛ لأنّه أبعد النّجوم فلكاً؛ واشتقاقُهُ من «زَحَلَ» إذا بَعُد. فهذه الأسماء، لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرةً، في مثل قولك: ما كلّ عُمَرٍ أبا حفصٍ، ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللاّم عليه، ألا ترىٰ أنّه لا يحسن أن تقول في «مُضَر، وَزُحَل، وَدُلَف». المضر والزّحل والدّلف. ثمّ اعلم أنّه قد جاء «فُعَل» في الكلام علىٰ أربعة أضرب:

أحدها: ما كان اسم جنس؛ نحو: جُعَل، وصُرَد، ورُطَب.

---

(١) البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١، واللسان (دعد) و(لفع)، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٢٨٢، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٩٥، والخصائص ٣/ ٦١، والكتاب ٣/ ٢٤١. المفردات: تتلفّع: تتغطّى، والمئزر: الرداء، والعلب: ج العلبة، وهي إناء من جلود الإبل أو الخشب. والشاهد فيه: هو صَرْف «دعد» ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

والثّاني: ما كان صفة؛ نحو: حُطَم، ولُبَد.

والثّالث: ما كان جمعاً؛ نحو: زُبَر، وعُمر، وزُمَر؛ جمع: زُبرة، وَعُمْرَة، وَزُمْرَة؛ فهذه الأسماء الثلاثة تنصرف بكل حال.

والرّابع: ما جاء معدولاً عن فاعل، ولا ينصرف معرفة، وقد تقدّم ذكره.

٢٩٨ ـ والأعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلا كَذَاكَ فِي الحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلا

هذا هو الصّنف الرّابع: ممّا لا ينصرف معرفةً، وينصرف نكرةً، وهو: كلّ اسم جمع التّعريف والعُجْمَة، ممّا هو على أربعة أحرف فصاعداً؛ نحو: هُرْمز، وفيرُوز، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللاّم عليه. فإن كان الاسم ممّا يحسن دخول الألف واللاّم عليه، انصرف؛ نحو: رجل سمّيتهُ «بفيروز»، أو «بديباج»، أو «بفرقَد»؛ لجواز قولك: الفيروز، والديباج، والفرقد؛ وكذلك كلّ اسم أعجميّ على ثلاثة أحرف، فإنّه ينصرف لخفته كما صُرف «نوحٌ» و«لوطٌ» في القرآن، وهما أعجميّان. وجميع أسماء الأنبياء لا تُصرَفُ إلاّ ستّة أسماء: «نوح ولوط وهما أعجميّان؛ انصرفا لخفتهما»، وأربعة عربية؛ وهي: «محمّد، وهودٌ، وصالحٌ، وشُعَيبٌ» ﷺ فأمّا أسماء الملائكة ﷺ؛ نحو: جبريل، وميكائيل، وأسماء الفراعنة؛ نحو: فرعون، وهامان؛ فلا تنصرف معرفةً، وتنصرف نكرةً.

٢٩٩ ـ وَهَكَذَا الاسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَا

هذا هو الصّنف الخامس: من الأسماء الّتي لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرةً، وهي الأسماء المركّبة؛ مثل: حضرموت، ورام هرمز، ومعد يكرب؛ وأكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منها، إلاّ أن يكون «ياءً» فتسكّن، وتجري آخر الاسم الثّاني مجرى أواخر الأسماء الّتي لا تنصرف، فتضمّه في الرّفع، وتفتحه في النّصب والجرّ، وتسلبه التّنوين في الأحوال الثّلاثة، فتقول: هذه حضرموتُ، ورأيت حضرموتَ، ومررت بحضرموتَ؛ وهذا معد يكربُ، ورأيت معد يكربَ، ونظرت إلى معد يكربَ، وقد أضافها بعضهم، فقال: هذه حضرُموتٍ، ورأيت حضرَموتٍ، ومررت بحضرموتٍ، كما قال: هذا معد يكربٍ. ومنهم من قال: هذا معديكربَ فلم يصرفه. فقد وضح بذلك أنّك إذا قلت: هذا معديكرب، جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأظهر: هذا معدِيْكربُ بتسكين الياء، وضمّ الباء.

والثّاني: هذا معدِيْكربٍ بتسكين الياء، وجرّ الباء بالإضافة، وتنوينه.

الثّالث: هذا معدِيْكرب بتسكين الياء، وترك صرف «كرب».

٣٠٠ ـ وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَىٰ «فَعْلاَنَا» عَلَىٰ اخْتِلاَفِ فَائِهِ أَحْيَانَا

٣٠١ ـ تَقُولُ: مَرْوَانُ أَتَىٰ كِرْمَانَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَىٰ عُثْمَانَ

٣٠٢ ـ فَهٰذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لاَ تَنْصَرِفْ وَمَا أَتَىٰ مُنَكَّراً مِنْهَا صُرِفْ

هذا هو الصّنف السّادس من الأسماء الّتي تنصرف نكرةً، ولا تنصرف معرفةً؛ **وهو كلّ اسم جمع التّعريف، وزيادة الألف والنّون في آخره**. والطّريق إلى معرفة زيادة الألف والنّون: أنّه إن كان الاسم على **ستّة** أحرف، أو **سبعة**، وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان. وإن كان الاسم **رباعيّاً**، انصرف الاسم، لكونهما غير زائدتين، وذلك مثل: أبان، عنان. وإن كان الاسم **خماسيّاً**؛ فظاهره زيادة الألف والنّون في آخره، إلاّ أن يدلّ دليل على كونها أصليّةً، فأمّا حسّان، وسمّان، وتبّان، وعَلاّن، وشَيطان؛ فإن أُخِذ حسّان من الحُسْن، وسمّان من السَّمْن، وتبّان من التّبن، وعَلاّن من العَلَن، وشيطان من شطن أي بعد؛ فوزنها علىٰ **«فَعّال»** ونونها **أصليّة**؛ فانصرفت؛ وإن جُعِل حسّان من الحَسّ[1]، وسمّان من السَّمّ، وتبّان من التّبّ؛ وهو الخُسْرَان، وعلاّن من عَلَّ؛ إذا شرب ثانياً، وشيطان من شاط يشيط، إذا التهب فالنّون زائدة؛ ووزنه «فَعْلاَن» فلا ينصرف؛ وبهذا يُعتبر هذا الجنس. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

٣٠٣ ـ وَإِنْ عَرَاهَا أَلِفٌ وَلاَمُ فَمَا عَلَىٰ صَارِفِهَا مَلاَمُ

٣٠٤ ـ وَهٰكَذَا تُصْرَفُ بِالإِضَافَهْ نَحْوُ سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَهْ

قد أشرنا فيما قبل أنّ العلّة في منع صرف ما لا ينصرف من الأسماء، أنّه شَابه الفعل، فسُلِب الجرّ والتّنوين اللّذَين لا يدخلان الفعل؛ فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التين: ٤] فكسر النّون في الجرّ للإضافة. وهكذا إن عُرّف بـ«الألف واللاّم» انصرف؛ كقولك: نظرت إلى الأحمر، ومررت بالسَّكرانِ؛ والعلّة فيه خروج الاسم **بالإضافة**، **والتّعريف** عن شبه الفعل.

٣٠٥ ـ وَلَيْسَ مَصْرُوفاً مِنَ البِقَاعِ إِلاَّ بِقَاعٌ جِئْنَ فِي السَّمَاعِ

٣٠٦ ـ مِثْلُ حُنَيْنٍ وَمِنًى وَبَدْرِ وَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَحَجْرِ

اعلم أنّ الغالب على أسماء البقاع التّأنيث، فلا تنصرف في المعرفة، إلاّ أنّه قد جاء عن

(١) حسّان: اسم رجل، إن جعلته فعّالاً من الحُسْنِ أجريته، وإن جعلته (فعلانَ) من الحَسّ وهو القتلُ أو الحِسّ بالشيء لم تُجرِه (اللسان: حسن).

العرب تذكير ثلاثة مواضع، فصرفوها وهي: واسط[١]، وبدر[٢]، وفلج[٣] البصرة؛ للبلد الذي تسمّيه العامة «الفلج». وجاء عنهم التّذكير والتأنيث في خمسة مواضع، وهي: «منىً، ودابق[٤]، وهجر[٥]، وحنين[٦]، وحَجْر[٧] وهي قصبة اليمامة» فيجوز صرفها، وترك صرفها.

إلاّ أنّ القرآن، نطق بصرف «حُنَين» في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]. وأمّا ما عدا هذه المواضع الثّمانية، فالغالب في كلام العرب ترك صرفه؛ وإن خلا اسم المكان من علامة التأنيث؛ نحو: «خراسان، وعُمانَ، ومصرَ، وحلبَ»؛ لأنَّه يُشار باللفظ المذكَّر إلى البقعة، أو المحطّة، أو المحلّة، وبه نطق القرآن في قوله تعالىٰ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩].

٣٠٧ - وجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لاَ يَنْصَرِفْ[٨]

قد ذكرنا أنّ الأصل في الأسماء الصَّرف، وإنّما تُرِك صرف شيءٍ منها؛ لسبب وجد فيه، فإذا اضطرَّ الشّاعر لأجل إقامة الوزن، إلىٰ صرف ما لا ينصرف جاز؛ كقول القائل: [الطويل]

كَأَنَّ دَنَانِيراً عَلَىٰ قَسَمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الوجُوهَ لِقَاءُ[٩]

---

(١) واسط: اسم لعدة مواضع، منها واسط الحجاج، وأما تسميتها فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة. وواسط أيضاً: قرية متوسطة بين بطن مرّ ووادي نخلة ذات نخيل. وواسط أيضاً: قرية مشهورة ببلخ. وواسط: قرية بحلب قرب بُزاعة (معجم البلدان ٥/ ٣٤٧).

(٢) بدر: ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصفراء (معجم البلدان ١/ ٣٥٧).

(٣) فلج: اسم بلد، ومنه قيل لطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج (معجم البلدان ٤/ ٢٧٢).

(٤) دابق: قرية قرب حلب من أعمال عَزَاز، بينها وبين حلب أربعة فراسخ (معجم البلدان ٢/ ٤١٦).

(٥) هجر: اسم لعدة مواضع منها: هجر البحرين وهجر نجران وهجر حازان وهجر حصنة من مخلاف مازن (معجم البلدان ٥/ ٣٩٣).

(٦) حنين: هو وادٍ قبل الطائف، وقيل: وادٍ بجنب ذي المجاز، وقال الواقدي: بينه وبين مكة ثلاث ليالٍ (معجم البلدان ٢/ ٣١٣).

(٧) حَجْر: مدينة باليمامة وأمّ قراها، وبها ينزل الوالي (معجم البلدان ٢/ ٢٢٢).

(٨) الصَّلف: هو الميل عن الاعتدال، وسمّي ناظم الشعر صلفاً لأن الوزن والقافية لا تتأتى إلا بصرف ما لا ينصرف الذي هو خروج عن القاعدة.

(٩) البيت لمحرز بن المكعبر الضبيّ في اللسان (قسم)، والكامل ١/ ١٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٥٧، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/ ٨٦، وكتاب العين ٥/ ٨٧، وأساس البلاغة (دنر) و(قسم). ومحرز بن المكعبر الضبيّ: شاعر جاهلي، من بني ربيعة بن كعب. ترجمته في المرزباني ٤٠٥، ومعجم ما استعجم ١٠٧٣.

فصرف «دنانيرَ» التي لا تنصرف في الكلام فأمّا ترك صرف ما ينصرف، فلا يجوز له عند سيبويه، وإن كان قد أجازه الكوفيُّون؛ والفرق بين الموضعين؛ أنّه إذا صُرف ما لا ينصرف، فقد رُدّ الاسم إلىٰ أصله، وإذا تُرِكَ صَرفُ ما ينصرف فقد غُيِّر الشَّيء عن أصله وهكذا يجوز له قصر الممدود؛ لأنّ أصل الأسماء القصر، فلا يجوز مدّ المقصور؛ وإن أجازه الكوفيّون، وإذ قد ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشعر في هذين الأمرين، فنشرح طرفاً مما جُوِّز له؛ فمن ذلك أنّه يجوز له وصل ألف القطع؛ كقوله: [الوافر]

ألاَ ابْلِغ حَاتِماً وَأَبَا عَلِيٍّ ... بِأَنَّ عُوَانَةَ الضَّبعِيَّ فَرَّا

ويجوز له قطع ألف الوصل؛ كقول الشّاعر: [البسيط]

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً في دِيَارِهِمُ ... أَللّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[1]

ويجوز له تذكير المؤنّث؛ كقول القائل: [المتقارب]

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[2]

ويجوز له تأنيث المذكّر كقول القائل: [الكامل]

لَمَّا أَتَىٰ خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ ... سُورُ المَدِينَةِ وَالجِبَالُ الخُشَّعُ[3]

ويجوز له تشديد المخفّف كقول الرَّاجز: [الرّجز]

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[4]

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، واللسان (ثور، وشك)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٢١٠، ورصف المباني ٤١. وحسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد: الصحابي، شاعر النبي وأحد المخضرمين. كان شديد الهجاء فحل الشعر (ت ٥٤هـ). ترجمته في: الإصابة ١/ ٣٢٦، وتهذيب ابن عساكر ٤/ ١٢٥، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٧.

(٢) البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، وشرح التصريح ١/ ٢٧٨، والكتاب ٢/ ٤٦، واللسان (أرض، بقل). وعامر بن جوين: شاعر فارس، من أشراف طيّىء في الجاهلية من المعمرين. ترجمته في رغبة الآمل ٦/ ٢٣٥، وخزانة البغدادي ١/ ٢٤. اللغة: المزنة: القطعة من السحاب الماطر، ودقت: قطرت، أبقلت: أنبتت البقل، أعشبت. الشاهد فيه: ولا أرض أبقل إبقالها والقياس: «أبقلت إبقالها»، لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض وهو مؤنث مجازي، فحذفت التاء للضرورة.

(٣) لجرير في ديوانه ص ٩١٣، والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥، وجمهرة اللغة ٧٢٣، واللسان (حرث، سور، أفق)، ولجرير أو للفرزدق في سمط اللآلي ص ٣٧٩، وليس في ديوان الفرزدق.

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٩، والكتاب ١/ ٢٩، =

ويجوز له تخفيف المشدَّد كقول القائل: [الرَّجز]

قَتَلْتُ عِلْبَاءَ وَهِنْدَ الجَمَلي وابناً لِصَوحَانَ عَلَى دِينِ عَلِي(١)

ويجوز له إظهار المدغم كقول ابن أمّ مُغِيث [البسيط]

مَهْلاً أعاذِلَ قَدْ جَرَّبتِ مِنْ خُلُقِي أنّي أجُودُ لأقْوَامٍ وَإنْ ضَنِنُوا(٢)

ويجوز له حذف التّنوين كقول الشّاعر: [المتقارب]

وألْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبِ وَلاَ ذَاكِرِ اللّهَ إلاَّ قَلِيلا(٣)

ويجوز له إجراء الاسم المنقوص مجرىٰ الاسم الصَّحيح كقول ابن الرقيات: [المنسرح]

لاَ بَارَكَ اللّهُ فِي الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ(٤)

ويجوز له إجراء الفعل المعتلّ مجرى السّالم كقول القائل: [الوافر]

ألَم يأتِيكَ وَالأنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(٥)

= واللسان (ضخم). الشاهد فيه قوله «الأضخمّا» حيث شدّد الميم، وهو على وزن «أفعل»، ثم وصل الميم بألف الإطلاق.

(١) جاء في اللسان [علب]:

[«إنّي لمن أنكرني، ابنُ اليثربِ، قتلتُ عِلباءً» وهِندَ الجمل،
وابناً لصوحانَ على دين علي»

أراد: ابنَ اليثربيّ، والجمليّ، وعليّ، فخفّف بحذف الياء الأخيرة].

(٢) البيت: لقعنب ابن أم صاحب في الخصائص ١/ ١٦٠، وسمط اللآلي ٥٧٦، والكتاب ١/ ٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٨، واللسان (ظلل، ضنن). والشاهد فيه: «ضننوا» حيث فكّ إدغام الفعل لضرورة، والأصل فيه «ضنّوا».

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠، واللسان (عتب، عسل)، والكتاب ١/ ١٦٩. الشاهد فيه قوله: «ولا ذاكر الله» حيث أراد ذاكراً لله فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة «الله» بذاكر.

(٤) مرّ تخريج البيت ص ٢٧.

(٥) البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣، والكتاب ٣/ ٣١٦، واللسان (قدر، رضي، شظي، يا). المعاني: الأنباء: الأخبار، وتنمي: ترتفع، وتنتشر، اللبون: ذات اللبن، الإبل. الشاهد فيه قوله: «ألم يأتيك» حيث أثبت الياء واكتفى بتسكينها حملاً للفعل المعتل الآخر المجزوم على الصحيح الآخر المجزوم، وذلك للضرورة.

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين، وذلك من أحسن ضرورات الشّعر؛ كما قال عامر بن الطّفيل[١]: [الطّويل]

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وكقول الرّاجز: [الرّجز]

تَرَكْنَ رَاعِيهِنَّ مِثْلَ الشَّنِّ[٢]

ويجوز له إشباع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفاً؛ كقول القائل في إشباع الفتحة: [الوافر]

أَأَنْتَ مِنَ الغَوَايَةِ حِينَ تُدْعَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[٣]

أي: بمنتزح؛ وكقول الشاعر في إشباع الكسرة؛ وهو الفرزدق: [البسيط]

تَنْفِي يداها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَاد الصَّيَارِيفِ[٤]

وكقول الآخر في إشباع الضّمّة: [البسيط]

وإنَّنِي حَيْثُمَا يُشْرِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيث ما سَلَكُوا أدنُو فأَنْظُورُ[٥]

---

(١) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، من بني عامر بن صعصعة، فارس قومه وأحد فتّاك العرب وشعرائهم وساداتهم في الجاهلية. وهو ابن عم لبيد الشاعر. وفد على رسول الله ﷺ في المدينة يريد الغدر به فلم يجرؤ عليه وردّه الرسولُ فمات في طريقه قبل أن يبلغ قومه (ت ١١هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ١١٨، ورغبة الآمل ٢/ ١٧٦، والبيت في الحيوان: ٢/ ٩٥، وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، وشرح المفصّل ١٠/ ١٠١، واللسان (كلل) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٥.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (دخشن)، وتاج العروس (دخشن)، وجمهرة اللغة ص ١٢٨٣، وتهذيب اللغة ٧/ ٦٤٩. والشّنّ: الخَلَق من كلّ آنية صنعت من جلد.

(٣) البيت لابن هرمة في ديوانه ٩٢، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٠، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥، واللسان (نزح). وإبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة الكناني القرشي، أبو إسحاق: شاعر غزل من سكان المدينة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم. (ت ١٠٨٣هـ). ترجمته في الأغاني ٤/ ١٠١، والنجوم الزاهرة ٢/ ٨٤، وتاريخ بغداد ٦/ ١٢٧.

(٤) البيت للفرزدق في الإنصاف ١/ ٢٧، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥، وشرح التصريح ٢/ ٣٧١، والكتاب ١/ ٢٨، واللسان (صرف)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢١. المعاني: تنفي: تفرّق، تدفع؛ والحصى: الحجارة الصغيرة، والهاجرة: اشتداد الحرّ عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدنانير أي النظر فيها ليميّز جيّدها من رديئها. الصاريف: ج صيرفيّ. والشاهد فيه قوله: «الصياريف» حيث مطل كسرة الراء، فتولّدت الياء، وذلك للضرورة الشعرية.

(٥) البيت لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والدرر ٦/ ٢٠٤، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦، واللسان (شرى، الألف، وا)، والجنى الداني ١٧٣. ويشري: يُميل.

أي: فأنظر. ومنها حذف النّون من «ولكِنْ»: كقول الشّاعر، وهو النَّجاشِيّ[(١)]: [الطّويل]

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ ... وَلاَكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذا فَضْلِ

يريد «وَلكِن»، وكقول الأعشىٰ: [الخفيف]

وكأنَّ الخَمرَ المُدامةَ مِ الإسْـ ... ـفَنْطِ ممزوجةٌ بماءِ الزُّلالِ[(٢)]

يريد من الإسْفَنْطِ، ويجوز له حذف الواو من «هو»؛ كقول الشاعر؛ وهو العُجَير السَّلُولي[(٣)]: [الطّويل]

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ

ويجوز له حذف الياء من «هي» كقول الرَّاجز: [مشطور الرّجز]

دَارٌ لِسُعْدَىٰ إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا[(٤)]

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضَّمير كقول الشَّاعر: [الطّويل]

فَظَلْتُ، لَدَىٰ البيتِ العَتِيقِ، أُخِيلُهُ ... وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ[(٥)]

---

(١) النجاشي: هو قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب، من كهلان، شاعر هجاء مخضرم (ت نحو ٤٠هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ١١٥، وسمط اللآلي ٨٩٠. والبيت في ديوانه ص ١١١، والأزهيّة ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ١٠/٤١٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥، والكتاب ١/ ٢٧. الشاهد فيه قوله: «لاكِ» ويريد «لكن» حيث حذف النون للضرورة.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٥، واللسان (أسفط، سفط، عتق)، وتاج العروس (سنفط، عتق)، والمخصص ١٧/ ١٩. وروايته في اللسان:

وكأنّ الخمرَ العتيقَ من الإسـ ... ـفنطِ، ممزوجةً بماءِ زُلالِ

والإسفنط: ضربٌ من الأشربة، فارسيّ معرّب.

(٣) العجير السلولي: هو العجير بن عبد الله بن عبيدة بن كعب، من بني سلول، من شعراء الدولة الأموية، كنيته أبو الفرزدق وأبو الفيل. وعجير لقبه، واسمه عمير. عدّه ابن سلاّم في شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين. (ت نحو ٩٠هـ). ترجمته في جمهرة الأنساب ٢٦٠، والجمحي ٥١٧ ـ ٥٢١. والبيت في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٢، واللسان (هدبد، ها). والمِلاط: جانب السنام، وجمعها «مُلُط».

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٦٨٠، وخزانة الأدب ٢/ ٦، والكتاب ١/ ٢٧، واللسان (هيا). وقبله في الكتاب: [هل تعرف الدار على تبراكا]. والشاهد فيه قوله: «إذه» أراد «إذ هي» فحذف الياء، فدلّ على أن الضمير في «هي» هو «الهاء» وحدها وإنما زادوا الواو أو الياء تكثيراً للاسم، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد. وتبراك: اسم مكان.

(٥) البيت ليعلى بن الأحول الأزديّ في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٩، واللسان (مطا، ها)، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٢٨، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٧. والبيت في اللسان: =

واختلاس الحركة؛ كقول الشَّاعر: [الطَّويل]

وَمَا لَـهُ مِـنْ مَـجْـدٍ تَـلِـيـدٍ وَمَـا لَـهُ ... مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لاَ الْجَنُوبُ وَلاَ الصَّبَا(١)

يريد بقوله «لا الجنوب ولا الصَّبَا» أي: ما لَهُ ندًى؛ لأن الجنوب موصوفة بالإنداء وتأليف سحب الأمطار، وأراد «بالصَّبا» أي: ما له حظ في ترويح المركوب، لأنَّ نسيم الصَّبا مستروح إليه.

ويجوز له حذف «الياء» من الذي؛ كقول الرَّاجز: [الرَّجز]

كَـالـلَّـذْ تَـزَبَّـى زُبْـيَـةً فَـاصْـطِـيـدَا(٢)

وحذف النُّون من تثنية الذي، كقول الشَّاعر الأخطل(٣): [الكامل]

أَبَـنِـي كُـلَـيْـبٍ إِنَّ عَـمَّـيَّ الـلَّـذَا ... قَـتَـلا الـمُـلُـوكَ وَفَـكَّـكَـا الأَغْـلالا

ويجوز حذف «النُّون» من الَّذين؛ كقول الشاعر: [الطَّويل]

فَـإِنَّ الَّـذِي حَـانَـتْ بِـفَـلْـجٍ دمَـاؤُهُـم ... هُـمُ الـقَـومُ كُـلُّ الـقَـومِ يَـا أُمَّ خَـالِـدِ(٤)

= [فَظَلْتُ، لدى البيتِ الحرام، أُخيلُهُ ... ومِـطْـوايَ مـشـتـاقـانِ لـه أرِقـانِ]
ومِطْو الرجل: صديقه ونظيره، وقيل: مِطوه صاحبه في السفر، وقال ابن بري: البيت لرجل من أزد السراة يصف برقاً، وذكر الأصبهاني أنه ليعلى بن الأحول. ومِطواي: صاحبايَ. وأُخيله: انظر إلى مَخِيلته، والهاء عائدة على البرق في بيت قبله].

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨، والكتاب ١/ ٣٠. الشاهد فيه قوله «فما له من مجد» فالشاعر اختلس ضمة الهاء اختلاساً ولم يشبعها حتى تنشأ عنها واو.

(٢) الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/ ٤٢١، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥١، وبلا نسبة في اللسان (زبى، ذا)، والإنصاف ٢/ ٦٧٢، وشرح المفصل ٣/ ١٤٠. والزُّبية: بئر أو حفرة تُحفر للأسد، وقد زباها وتَزَبَّاها. وقبله في اللسان: [فكان، والأمرَ الذي قد كِيدا].

(٣) الأخطل: هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، أبو مالك: شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع. أكثر من مدح خلفاء بني أمية. تهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره. (ت ٩٠هـ) ترجمته في الأغاني طبعة دار الكتب ٨/ ٢٨٠، والشعر والشعراء ١٨٩، ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٥١٥. والبيت في ديوانه ص ٣٨٧، والدرر ١/ ١٤٥، والكتاب ١/ ١٨٦، واللسان (فلج، حظا، لذي)، وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥، الشاهد فيه قوله: «اللّذا» يريد «اللّذان» فحذف النون تخفيفاً، لطول الكلام بالصلة.

(٤) للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/ ٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧، والكتاب ١/ ١٨٧، واللسان (فلج، لذا)، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢. والأشهب بن رميلة: هو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان النهشليّ الدارمي التميمي: شاعر نجدي، ورميلة هي أمه وكانت أَمَةً اشتراها أبوه في الجاهلية =

ويجوز له استعمال التَّرخيم في غير النِّداء؛ كقول الشَّاعر امرىء القيس بن حجر: [الطويل]

لَنِعْمَ الفَتَىٰ تَعْشُو إِلَىٰ ضَوءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ(١)

يريد طريف بن مالك، ويجوز له النَّصب بالفاء في الإيجاب؛ كقول الشّاعر: [الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا(٢)

ويجوز له حذف «الفاء» في جواب الجزاء؛ كما قال الشَّاعر: [البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ(٣)

ويجوز له إفراد الخبر عن الشَّيئين المتَّفِقَين اللَّذين لا ينفصل أحدهما عن الآخر؛ كقول الرَّاجز: [الهزج]

لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زَلُّ ... بِهَا العَيْنَانِ تَنْهَلُّ(٤)

ويجوز له تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ كقول الشَّاعر: [الوافر]

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلاَمُ(٥)

ويجوز له إلحاق النُّون بالفعل الموجب، كقول الشَّاعر جَذِيمة: [المديد]

= (ت بعد ٨٦هـ). ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢٥١، والموشح للمرزباني ١٦٥. وفلج: اسم موضع قرب مكة. وحانت دماؤهم: ذهبت هدراً. والشاهد فيه قوله: «إنَّ الذي» حيث حذف النون من «الذين» للتخفيف، والكلام واضح على جمع.

(١) مرّ تخريجه في ص ٨٦.

(٢) البيت للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٨/ ٥٢٢، والدرر ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٣٩، والمحتسب ١/ ١٩٧. الشاهد فيه قوله: «فأستريحا» حيث نصبه بـ«أن» مضمرةً بعد فاء السببية من دون أن تُسبقَ بنفي أو طلب.

(٣) لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩، وله أو لعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩، ولعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٢/ ٣٦٥، واللسان (بجل)، ولحسان بن ثابت في الدرر ٥/ ٨١، والكتاب ٣/ ٦٥، وليس في ديوانه. الشاهد فيه قوله: «الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسمية للضرورة الشعرية والتقدير: «فالله يشكرها».

(٤) البيت لامرىء القيس في ملحق ديوانه ٤٧٢، وجمهرة اللغة ٥٩، والدرر ١/ ١٥٠، واللسان (ألل)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٩٧. وفي نسخة ثانية (زحلوقة).

(٥) البيت للأحوص في ديوانه ١٩٠، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢، واللسان (شيع)، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦، وشرح ديوانة الحماسة للمرزوقي ٨٠٥. والأحوص هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، من بني ضبيعة: شاعر هجاء صافي الديباجة. لقّب بالأحوص لضيق في مؤخر عينيه (ت ١٠٥هـ). ترجمته في الأغاني ٤: ١٧٧، والشعر والشعراء ٢٠٤.

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ[1]

ويجوز له أن يجعل اسم كان النَّكرة، والمعرفة الخبر؛ كقول القُطَامِيّ[2]، واسمه عمير: [الوافر]

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ... وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا

ويجوز له جمع «فَاعِل» إذا كان وصفاً للمذكَّر على «فَوَاعِل»؛ كقول الشَّاعر الفرزدق: [الكامل]

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[3]

فهذه جملة كافية ممَّا يجوز استعماله للشَّاعر لحفظ وزنه، وإقامة أسلوب نظمه فاعرف ذلك. وقس عليه. إن شاء الله تعالىٰ.

باب العدد

٣٠٨ - وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدْ ... فَانْظُرْ إِلَىٰ الْمَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

٣٠٩ - فَأَثْبِتِ الْهَاءَ مَعَ الْمُذَكَّرِ ... وَاحْذِفْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُشْتَهِرِ

٣١٠ - تَقُولُ لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ ... وَازْمُمْ لَهُ تِسْعاً مِنَ النُّوقِ وَقُدْ

اعلم أنَّ العدد، يجري على أربعة مراتب: **آحاد وعشرات ومئون وألوف**، ويحتاج العدد إلىٰ ضَمِّه إلىٰ النَّوع المعدود لِتَبيِّنَ بمجموعهما فائدة الكلام. ألا ترىٰ أنّك لو اقتصرت علىٰ ذكر العدد، فقلت: عندي ثلاثة لم يُعْلم النّوع المعدود، ولو اقتصرت علىٰ ذكر النَّوع، فقلت: عندي رجال؛ لَمَا عُلِم العدد. ويجب تبيين العدد من ثلاثة فصاعداً، لأنَّ لفظ الواحد، أو الاثنين يدلُّ على العدد والنَّوع؛ لأنَّ قولك: «جَمَل» يدل على واحد من هذا النَّوع. وقولك: «جَمَلان» يدل

---

(١) مرّ تخريج البيت في ص ٤٢.

(٢) القُطامي: عُمير بن شُيَيم بن عمرو بن عبّاد، من بني جُشَم بن بكر، أبو سعيد التغلبي الملقّب بالقطامي: شاعر غزل فحل. جعله ابن سلاّم في الطبقة الثانية من الإسلاميين. (ت نحو ١٣٠هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ٢٧٧، وطبقات الشعراء ١٢١. والبيت في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٤، والكتاب ٢/ ٢٤٣، واللسان (ضبع، ودع). الشاهد فيه هو: مجي الاسم نكرة وهو «موقفٌ» والخبر معرفة وهو «الوداع» وذلك لضرورة الشعر.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٤، وجمهرة اللغة ٦٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٧، والكتاب ٣/ ٦٣٣، واللسان (نكس، خضع). والشاهد فيه قوله: «نواكس» حيث جمع «ناكس» على «نواكس» وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية.

علىٰ اثنين من هذا النَّوع. فإذا أضفت العدد إلى المعدود، فإن كان الواحد المعدود مذكَّراً، أثبت الهاء في آخر العدد؛ كقولك: عندي ثلاثة رجال، وإن كان آخر المعدود مؤنَّثاً؛ حذفت الهاء منه؛ كقولك: عندي عشر نِسْوَة؛ ويؤيّد ذلك قوله تعالىٰ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، فأثبت الهاء مع المذكَّر، وحذفها مع المؤنَّث، وتجري «ثمان» في الإعراب مجْرَىٰ «قاضٍ»، فتقول: هذه ثَمَانِي نسْوَةٍ، ومررتُ بِثَمَانِي نسوةٍ، ورأيت ثمانيَ نسوة، فتفتح الياء في النَّصب وتسكِّنها في الرَّفع والجرّ، وإن أردت تعريف هذا العدد؛ أدخلت الألف واللاَّم عَلَىٰ الاسْم الثَّاني؛ فتقول: عندي ثلاثة الأثواب، وعَشَرة الدّراهم؛ وعليه قول ذِي الرُّمَّة[1]: [الطويل]

وَهَلْ يُرجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَىٰ ثَـلاَثُ الأَثَـافِـي وَالـدِّيَـارُ الـبَـلاَقِـعُ

٣١١ ـ وإِنْ ذَكَـرْتَ الْـعَـدَدَ الـمُـرَكَّـبَـا وَهْـوَ الَّـذِي اسْـتَـوْجَـبَ أَنْ لاَ يُـعْـرَبَـا

٣١٢ ـ فَـأَلْـحِـقِ الـهَـاءَ مَـعَ الـمُـؤَنَّـثِ بِـآخِـرِ الـثَّـانِـي وَلاَ تُـكَـتْـرِثِ

٣١٣ ـ مِـثَـالُـهُ عِـنْـدِي ثَـلاَثَ عَـشْـرَةْ جُـمَـانَـةً مَـنْـظُـومَـةً وَدُرَّةْ

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولىٰ من العدد، وأما المرتبة الثَّانية، وهي العشرات؛ فإنَّك إذا جاوزت العشرة ضممت النَّيِّف إليها وجعلتها اسماً، وبنيتها علىٰ الفتح إلىٰ أن تنتهي إلىٰ تِسْعَةَ عَشَرَ، ما عدا اثني عَشَرَ، فإن كان العدد لمذكَّرٍ؛ أثبتَّ الهاء فِي النَّيِّف، وحذفتها من العشرة، وإن كان لمؤنَّث؛ حذفتها من النَّيِّف، وأثبتَّها في العشرة؛ كقولك في المذكَّر:

رأيت أحد عشر غُلاماً، وفي المؤنَّث: رأيت إحدىٰ عشْرَةَ جاريةً. فأمَّا «اثنا عشر» فإنَّك تعرب الاثنين إعراب الاسم المُثَنَّىٰ، وتفتح آخر العَشَرَة في جميع الوجوه. فتقول: جاءني اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، ورأيت اثْنَي عَشَرَ رَجُلاً، ومررت باثْنَي عَشَرَ رَجُلاً، وَفِي القُرْآن: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]. وقال سبحانه في النَّصب: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]. وتقول في المؤنَّث: جاءتني اثْنَتَا عَشْرَةَ جَاريةً، وإن شئت قلت: ثِنْتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً؛ وعلىٰ هذا حكم العدد إلىٰ تِسْعَةَ عَشَرَ.

وإنَّما لم يُبْنَ «اثْنَا عَشَرَ»؛ لأنَّ إعراب التَّثنية، يقع قبل النّون، والعشرة المركَّبة معها تحلُّ محلَّ النُّون؛ فتلحق التَّغيير بالألف مع العشرة المركَّبة معها كما تلحقه مع النُّون الّتي حلَّت

(١) ذو الرُّمَّة: هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، أبو الحارث، من مضر: شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين (ت ١١٧هـ). ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٤٠٤، والشعر والشعراء ٢٠٦، والبيت في ديوانه ص ١٢٧٤، والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٢، واللسان (خمس)، وشرح المفصل ٢/ ١٢٢.

العشرة محلَّها، وتفتح الياء من «ثَمَانِيَ عَشْرَةَ» وقد سكَّنها بعضهم، فإذا عرفت هذا النَّوع من العدد؛ أدخلت «الألف واللّام» علىٰ الأول: فقلت: رأيت الأَحَدَ عَشَرَ رَجَلاً.

فإذا بلغت العشرين، أعربتها إعراب الجمع السَّالم، واشترك فيها المذكّر والمؤنّث؛ وهذا حكم جمع العقود إلى التِّسعين. فإن ذكرت واحداً من هذه العقود؛ كقولك: جاءني أحد وعشرون رجلاً كنت مخيّراً؛ إن شئت قلت: جاءني أحدٌ وعشرون رجلاً، وإن شئت قلت: واحد وعشرون رجلاً. وكذلك يجوز أن تقول: واحدة وعشرون امرأة، وإحدى وعشرون امرأة.

فإذا عرفت هذا النَّوع؛ أدخلت «الألف واللام» عليهما، فقلت: رأيت الثَّلاثة والعشرين رجلاً، والتِّسْعَ والتِّسْعِينَ امرأةً.

وأمَّا المرتبة الثَّالثة من العدد؛ فهي المئون: فيشترك فيها المذكَّر والمؤنَّث؛ وتُحذفُ الهاء مِنَ المُضاف إِلَيْهَا؛ لكونها مؤنَّثة؛ كقولك: عندي ثلاثمائة ثوبٍ، وخمسمائة ناقةٍ. وإذا عرفت هذا النّوع؛ أدخلت «الألف واللام» على المضاف إليه، فقلت: ما فعلت بمائة الدّراهم؟ وأين ثلاثمائة الدراهم؟

وأمَّا المرتبة الرَّابعة، وهي الألوف: فتثبت «الهاء» في المضاف إليه، ويشترك المذكَّر والمؤنَّث فيه؛ كقولك: هؤلاء ألفا رجلٍ، وألفا امرأة، وثلاثة آلاف جمل، وثلاثة آلاف ناقة. فإن أردت تعريف هذا النَّوع؛ أدخلت الألف واللّام علىٰ آخر لفظ منها؛ وهو المضاف إليه؛ فقلت: ما فعلت بثلاثة آلاف الدَّراهم، وعلى ذلك فقس.

٣١٤ ـ وقَدْ تَنَاهَىٰ القَوْلُ فِي الأَسْمَاءِ عَلَىٰ اخْتِصَارٍ وَعَلَىٰ اسْتِيفَاءِ

باب نواصب الأفعال

٣١٥ ـ وحَقَّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحاً يُفْهَمُ مَا يَنْصِبُ الفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

٣١٦ ـ فَيَنْصِبُ الفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وكَيْمَا ثُمَّ حَتَّىٰ وَإِذَنْ

٣١٧ ـ [والنَّصبُ في المعتلِّ كالسَّليم فانصِبْهُ تشفي عِلَّةَ السَّقيم][1]

٣١٨ ـ واللامُ حِينَ تَبْتَدِي بالكَسْرِ وَهْيَ إِذَا فُكِّرْتَ لاَمُ الجَرّْ

٣١٩ ـ وَالفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوابَ النَّهْيِ وَالأَمْرِ وَالعَرْضِ مَعاً وَالنَّفْيِ

٣٢٠ ـ وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لي وَهَلْ فَتَىٰ؟ وَأَيْنَ مَغْدَاكَ[2] وَأَنَّىٰ وَمَتَىٰ؟

---

(١) هذا البيت استكملناه من «ملحة الإعراب».

(٢) المغدى: موضع الغدوّ وهو السير أول النهار.

٣٢١ - وَالوَاوُ إنْ جَاءت بِمَعْنَىٰ الجَمْعِ ... فِي طَلَبِ المَأمُورِ أو فِي المَنْعِ
٣٢٢ - وَيُنْصَبُ الفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّىٰ ... وَكُلّ ذَا أودِعَ كُتباً شَتَّىٰ
٣٢٣ - تَقُولُ: أبْغِي يَا فَتَىٰ أنْ تَذْهَبَا ... وَلَنْ أزَالَ قَائِماً أو تَرْكَبَا
٣٢٤ - وَجِئْتُ كَي تُولِيَنِي الكَرَامَهْ ... وَسِرْتُ حَتَّىٰ أدْخُلَ اليَمَامَهْ
٣٢٥ - وَاقْتَبِسِ العِلْمَ لِكَيمَا تُكْرَمَا ... وَعَاصِ أسْبَابَ الهَوَىٰ لِتَسْلَمَا
٣٢٦ - وَلاَ تُمَارِ جَاهِلاً فَتَتْعَبَا ... وَمَا عَلَيكَ عَتْبُهُ فَتُعْتَبَا
٣٢٧ - وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأقْصِدَهْ ... وَلَيتَ لِي كَنْزَ الغِنَىٰ فَأرْفِدَهْ
٣٢٨ - وَزُرْ فَتَلْتَذَّ بِأصْنَافِ القِرَىٰ ... وَلاَ تُحَاضِرْ فَتُسِيءَ المَحْضَرَا
٣٢٩ - وَمَنْ يَقُلْ إنّي سَأغْشَىٰ حَرَمَك ... فَقُلْ لَهُ: إنّي إذَن احتَرِمَكْ
٣٣٠ - وَقُلْ لَهُ فِي العَرْضِ: يَاهذَا، ألاَ ... تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأكَلاَ؟
٣٣١ - فَهذِهِ نَوَاصِبُ الأفْعَالِ ... مَثَّلْتُهَا فَاحذُ عَلَىٰ تِمْثَالِي

اعلم أن الفعل المضارع، يرتفع لتعرِّيه من النَّواصب وعوامل الجزم، وحلوله محَلّ الاسم، فإن كان فعل الزَّمان الحاضر، كان مرفوعاً أبداً، ولم تدخل عليه عوامل النَّصب، ولا عوامل الجزم؛ لأن عوامل النصب، تدلّ على استقبال الزَّمان، وفي عوامل الجزم ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى المضيّ؛ نحو: لم ولمَّا، وفيه ما يدل علىٰ وقوعه في مستقبل الزَّمان؛ فنافت معانيها معاني الفعل المضارع للزَّمان الحاضر؛ فلهذا، لم تدخل عوامل النَّصب، ولا عوامل الجزم عليه، وأمَّا الفعل المستقبل؛ فتدخل عليه عوامل النَّصب، وعوامل الجزم.

أمّا عوامل النَّصب؛ فهي: أن، ولن، وكي، وإذن، واللاَّم المكسورة التي بمعنى «كي»، ولام الجحد المكسورة، وحتّىٰ، وأو؛ والفاء، والواو إذا جاءا جواباً في غير الإيجاب. وأصول هذه العوامل الأربعة: «أن، ولن، وكي، وإذن» وما عدا ذلك فرع من «أن»، و«أن» هي أمُّ الباب، وسنورد نبذاً في شرح كلّ حرف منها.

فأما «**أن**» فإنَّهَا تنصب الفعل المضارع بنفسها، وقد يحلُّ مع الفعل العاملة فيه محلَّ المصدر؛ كقولك: أريد أن تخرج، أي: أريد خروجك، فإن تلتها «السين» الدّاخلة علىٰ الفعل المضارع أبطلت عملها، وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون النَّاصبة للفعل، وصارت المخفَّفة من الثَّقيلة؛ وذلك مثل قوله تعالىٰ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]؛ وتقديره: علم أنَّه

سيكون منكم مرضىٰ. وقد تلتبس أن النَّاصبة للفعل بـ«أن» المخفَّفة من الثَّقيلة، إذا وليتها «لا» النَّافية. والتَّمييز بينهما بأن تنظر إلىٰ الفعل الذي قبلها؛ فإن كان من أفعال العلم واليقين؛ كانت في هذه المواطن؛ هي المخفَّفة من الثَّقيلة، ووجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] إذْ تقديرهُ: أفلا يرون أنَّه لا يرجعُ إليهم.

وإن كان الفعل الَّذي تقدَّمها من أفعال الخوف أو الطَّمع، كان ذٰلكَ من مواطِن «أن» النَّاصبة للفعل؛ كما قال تعالىٰ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وإن كان الفعل الذي تقدَّمها من أفعال الشَّكِّ المتوسطة بين النَّوعين المذكورين؛ احتمل أن تكون «أن» الناصبة للفعل؛ واحتمل أن تكون المخفَّفة من الثَّقيلة؛ فيرتفع الفعل بعدها. ولهٰذين الاحتمالين؛ قُرِىء: ﴿وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، برفع «تكُونُ» ونصبها.

وأمَّا «لن» فهي لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التَّنْفِيس اللَّذين هما: «السِّين، وسوف» فكأنَّ قولك: لن يخرج زيد، هو جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج، وتختصُّ «لن» دون أخواتها بجواز أن يتقدَّم عليها مفعول الفعل الذي نصبته؛ كقولك: زيداً لن أضربَ.

وأمَّا «كي» فهو حرف وضع بمعنىٰ العِلَّة والغرض، لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تُكْرِمَني؛ فمعناه: زرتك للإكرام، ففيها شبه للمفعول له، ويجوز إدخال «اللام» عليه؛ فتقول: زرتك لكي تُكْرِمَنِي، وقد يجوز إلحاق «ما، ولا» بآخرها مع زيادة «اللأم» في أوَّلها، وحذفها؛ فتقول: زرتك كَيْمَا تُكْرِمَنِي، ولكيما تُكْرِمَنِي، وزرتك كيلا تغضبَ، ولكيلا تغضبَ.

وأمَّا «إذن» فتنصب الفعل باجتماع أربع شرائط:

أحدها: أن تكون مبتدأةً.

والثَّاني: أن تكون جواباً.

والثَّالث: أن يكون الفعل مستقبلاً.

والرَّابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختلَّ شرطٌ منها؛ ارتفع الفعل، فإن قال لك قائل: أنا أزورك، فقلت له: إذن أُكرِمَكَ، نصبتَ أكرمَكَ بوجود الشَّرائط الأربع في هذا الكلام. فإن قلت: أنا أكرمُك إذن، وجب رفع أكرمُك؛ بخروج «إذن» عن الابتداء بها. فإن قلت: إذن ـ والله ـ أكرمُك؛ رفعت «أُكْرِمُكَ»؛ لاعتماد الفعل على القسم لا علىٰ لفظة «إذن»، فإن أدخلت «الفاء» أو «الواو» علىٰ «إذن»، فقلت: فَإِذَن أكرمك، أو وَإِذَنْ أكرمك؛ فالأجود النَّصب؛ لكون الدَّاخل علىٰ «إذن» حرفاً

واحداً، والحرف الواحد ممَّا يُسْتَسْهَل الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم «إِذَنْ» مع «الفَاء والواو» لعدم الابتداء بلفظها، وإذا وقفت علىٰ «إذن» وقفت بالألف كما يوقف علىٰ الاسم المنصرف المنصوب. وأما «اللأم» التي بمعنىٰ «كي»، فهي ـ أيضاً ـ للتَّعليل؛ مثاله: جئت لِتُكْرمني، فعِلّة المجيء هو طلب الإكرام. وأمَّا «لام الجَحْد»؛ فكقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

وهاتان اللأمَان هما مكسورتان كـ«لام الجرّ» الدَّاخلة علىٰ الأسماء الظّاهرة.

وأمّا «الفاء» فتنصب الفعل المستقبل، إذا جاءت جواباً لغير الموجب، وهو الأمر؛ **في** مثل قولك: قم فَأُكْرِمَكَ، **والنَّهي** كقولك: لا تقمْ فأغضبَ عليك، **والنّفي** كقولك: ما عندي شيء فأعطيكَ، **والاستفهام** كقولك: أينَ بيتك فأزورَك؟ **والتّمنّي** كقولك: ليت لي مالاً فأنفقَهُ في سبيل الله، **والعَرْض** كقولك: ألا تنزلُ عِندنا فنتحدَّثَ، **والتَّحضيض** كقولك: هل تزورني فَأُكْرِمَكَ؛ وألفاظ التَّحضيض أربعة: «هلاّ، ألا، ولولا، ولوما».

ثم اعلم أنَّ في الجملة المجابة بالفاء لمحاً من الشَّرط والجزاء، فالفعل الذي قبل الفاء يتنزَّل منزلة الشَّرط، والفعل الذي دخلت عليه الفاء، يتنزل منزلة الجزاء؛ فإذا قلت: لا تقمْ فأغضبَ عليك؛ فالمعنىٰ: إن تقمْ أغضبْ عليك.

وهذا حكم بقيَّة مواطن «الفاء»، وفي القرآن العزيز آية تضمَّنت الجواب بالفاء في فعلين مُتَّصلين يلتبس حكمهما على المبتدىء؛ وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [الأنعام: ٥٢]، فقوله تعالىٰ: «فَتَطْرُدَهُم» انتصب بالفاء لكونه جواب النَّفي الّذي هو «ما عليك من حسابهم من شيء»، وقوله تعالى: «فتكون من الظالمين»، انتصب «فتكون» بالفاء؛ لكونه جوابَ النَّهي الَّذي هو «ولا تطرد الذين يدعون ربَّهم».

وأمَّا «**الواو**» فتنصب أيضاً الفعل في مواطن نصب «الفاء» إلاَّ أنَّ الغالب على «الواو» أن تنصب بعد «النَّهي».

ويكون المقصود بها الجمع؛ كقولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللّبنَ.

فتنصب «تشربَ» بالواو، والغرض منعك إيَّاه عن الجمع بين أكل السَّمك وشرب اللَّبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصياً لك؛ وهذا هو الفرق بين أن تنصبه، وبين أن تجزمه؛ لأنَّك إذا قلت: لا تأكلْ سَمكاً، ولا تشربْ لبناً؛ كان النَّهي واقعاً على الأكل وعلى الشّرب؛ فيعصي متىٰ جمع بينهما أو انفرد بأحدهما، وقد ينتصب الفعل بالواو أيضاً إذا وقعت بعد الاسم، وتُسَمّىٰ في

هذا الموطن واو المخالفة، ويكون انتصاب الفعل بعدها، بإضمار «أن»؛ وذلك كقول مَيْسُون بنتِ بَحْدَل[(١)]: [الوافر]

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ

وتقدير الكلام: للبُس عباءة وأن تقرَّ عيني.

وأما «أو» فتنصب الفعل المستقبل، وتكون بمعنىٰ «إلاَّ أنْ»؛ كما قال تعالىٰ ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨] أي: «إلاَّ أنْ يتوبَ عليهم». وتقول منه: لألزمنَّك أو تعطِيَني حقِّي؛ ومنه قول امرىء القيس: [الطَّويل]

فَقُلْتُ لَهُ: لاَ تَبْكِ عَينُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أَو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[(٢)]

أي: «إلاَّ أن نموتَ فنعذرَ».

وأمَّا «حتَّىٰ» فهي تقع على الفعل المستقبل، وتكون فيه بمعنيين:

أحدهما: أن تقع بمعنىٰ «إلىٰ أنْ» ويكون الفعل الذي بعدها متَّصِلاً، بِمَا قبلها؛ كقولك: صم حتى تغربَ الشّمس. ألا ترىٰ أن الصَّوم متّصل إلىٰ أن تغرب الشمس؟ وتقدير الكلام: صُم إلىٰ أن تغرب الشَّمس.

والثَّاني: أن تقع بمعنىٰ «كي» ويكون الفعل الذي بعدها منقطعاً عمَّا قبلها؛ كقولك: أطع الله حتى يدخلَك الجنَّة.

وبين الطَّاعة ودخول الجنَّة انفصال بعيد، ثم اعلم أن «حَتَّىٰ» تقع في الكلام علىٰ أربعة معانٍ: أحدها أن **تكون حرفاً من حروف الجر، وحرفاً من حروف العطف** «علىٰ ما بيناه في بابي العطف والجر»، **وتكون ناصبةً للفعل المستقبل** علىٰ ما أوضحناه في هذا الموضع، **وتكون حرفاً من حروف الابتداء**، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول الشَّاعر جرير: [الطَّويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّىٰ ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[(٣)]

---

(١) ميسون بنت بحدل بن أنيف، من بني حارثة بن جناب الكلبي: أمّ يزيد بن معاوية، شاعرة (ت نحو ٨٠هـ). ترجمتها في الكامل لابن الأثير ٤/ ٤، ٤٩، وجمهرة الأنساب ٤٢٧. والبيت في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، والدرر ٤/ ٩٠، واللسان (مسن)، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٠ .**الشاهد فيه قولها**: «وتقرَّ» حيث نُصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ٦٦، واللسان (أوا)، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٩، والكتاب ٣/ ٤٧، والشاهد فيه قوله: «نموت» حيث نصبه بإضمار «أن» بعد «أو» لأنها بمعنى حتى نعذر، أو إلى أن نعذر.

(٣) مرّ تخريج الشاهد ص ٣٩.

فماءُ دجلة: مبتدأ، و«أشكلُ» خبره. والأَشْكَلُ: الّذي يمازج بياضَه حُمْرةٌ؛ ومنه قولهم: عينٌ شَكْلاءُ: للّتي يمازج بياضَها حمرةٌ. وأراد الشاعر أنَّ دماء القتلى حين مجّت إلى دِجلة، جعلت ماءَهُ أشكلَ؛ لامتزاج الدمّ به.

٣٣٢ ـ وإنْ تَكُنْ خاتِمَةُ الفِعْلِ أَلِفْ ... فَهْيَ عَلَىٰ سُكُونِهَا لاَ تَخْتَلِفْ

٣٣٣ ـ تَقُولُ لَنْ يَرْضَىٰ أَبُو السُّعُودِ ... حَتَّىٰ يَرَىٰ نَتَائِجَ الوُعُودِ

قد ذكرنا أن حروف الاعتلال «الألف، والواو، والياء»، وتسمىٰ ـ أيضاً ـ حروف المدّ واللّين. فمتىٰ وجدتها آخر الفعل المستقبل نظرت، فإن كانت واواً، أو ياءً؛ مثل: يدعو، أو يرمي؛ فتحتَها في النَّصب؛ فقلتَ: لن يدعوَ، ولن يرميَ، وإن كان آخره ألفاً أقررتها علىٰ سكونها، ولم يكن لحرف النَّصب تأثير فيها؛ لأنَّ تحريك الألف، لا يمكن. فتقول: لن يرضىٰ زيد، ولن يخشىٰ عمرو؛ والاعتبار باللّفظ لا بالخطّ، فإنّ آخر هاتين اللّفظتين ألف وإن كُتِبتا بالياء. والله أعلم.

باب النون المحذوفة

٣٣٤ ـ وَخَمسَةٌ تَحْذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرَفْ ... فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلاَ تَخَفْ

٣٣٥ ـ وَهْيَ ـ لَقِيتَ الخَيرَ ـ يَفْعَلاَنِ ... وَتَفْعَلاَنِ فَاعْرِفِ المَبَانِي

٣٣٦ ـ وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَ ... وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَ

٣٣٧ ـ فَهذِهِ يُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ ... فِي نَصْبِهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ

٣٣٨ ـ تَقُولُ لِلزَّيدَينِ: لَنْ تَنْطَلِقَا ... وَفَرْقَدَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا[1]

٣٣٩ ـ وَجَاهِدُوا يَا قَومُ حَتَىٰ تَغْنَمُوا ... وَقَاتِلُوا الكُفَّارَ حَتَّىٰ تَسْلَمُوا

٣٤٠ ـ وَلَن يَطِيبَ العيشُ حَتَّى تَسْعَدِي ... يَا هِنْدُ بالوَصْلِ الّذِي يَروِي الصَّدِي[2]

اعلم أنَّ خمسة أمثلة من الأفعال رفعها بإثبات النّون، ونصبها وجزمها بحذف النّون؛ وهي قولك للاثنين المخَاطَبين: تَفْعَلاَنِ، والاثنين الغائبين: يَفْعَلاَن، وللجَمَاعَة المخَاطَبين: تَفْعَلُونَ، وللجماعة الغائِبينَ: يَفْعَلُونَ، وللأنثى المخاطبة: تَفْعَلِينَ. فمتىٰ دخل على هذه الأمثلة الخمسة حرف ناصب، أو حرف جازم حذف النُّونَ مِنْهَا؛ كقولك: أريد أن يذهبوا، ولن تفعلوا، ولن تخرجا، ولن يخرجا، ولن تخرجي يا هند؛ وفي القرآن: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

---

(١) الفرقد: نجم قريب من القطب الشمالي ثابت الموقع تقريباً ولذا يُهتدى به، وهو المسمّى «النجم القطبي»، ويقربه نجم آخر مماثل له وأصغر منه، وهما فرقدان.

(٢) الصّدي: الظمآن.

باب حروف الجزم

٣٤١ ـ وَيُجْزَمُ الفِعْلُ بـ«لَمْ» فِي النَّفْيِ وَ«اللاَّمُ» فِي الأَمْرِ وَ«لاَ» فِي النَّهْيِ

٣٤٢ ـ وَمِنْ حُرُوفِ الجَزْمِ ـ أَيْضاً ـ «لَمَّا» وَمَنْ يَزِدْ فِيهَا يَقُلْ: «أَلَمَّا»

٣٤٣ ـ تَقُولُ: لَمْ تَسْمَعْ كَلامَ مَنْ عَذَلْ وَلاَ تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ

٣٤٤ ـ وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ وَمَنْ يَوَدْ فَلْيُوَاصِلْ مَنْ يَوَدْ

اعلم أن حروف الجزم خمسةٌ أصليَّة؛ وهي؛ «لم، ولمّا إذا كانت بمعنىٰ لم، ولام الأمر، ولا في النَّهي، وإنْ في المجازاة». وتتفرع علىٰ «إنْ» تسعةُ ألفاظ أُخَر، وسنشرح كلَّ لفظة منها.

أمَّا «لم»، فهي حرف وضع لنفي فعل من قال: «قد فعل»، فتقول أنت: لم تفعل.

وأمَّا «لمَّا»، فهي لنفي فعل مَنْ قَال: «لقد فعل»، فتقول أنت: لمّا يفعل؛ وكلاهما يجزم الفعل المستقبل، فيسكّن آخر الفعل السّليم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾ [الإخلاص: ٣]، ويصير الفعل المستقبل الذي يدخلان عليه في معنىٰ «الماضي». ألا ترىٰ أنَّه يحسن أن تقول: لم يخرج زيد أمس، ولمّا يخرج زيد أمس. ولمّا يخرج زيد أمس. ولفظة «أمس» لا تتَّصِل إلاَّ بالفعل الماضي، ولولاَ دخول «لم ولمَّا» علىٰ الفعل المستقبل؛ لما ساغ هذا الكلام؛ لأنَّه لا يحسن أن تقول: يخرج زيد أمس.

وقد تدخل «الهمزة» على «لم ولمّا» فيصير في الكلام معنىٰ التَّقرير؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾﴾ [الانشراح: ١]، وقد تكون بِمَعْنَىٰ التّوبيخ، كقول المولىٰ لعبده: ألم أُحْسِن إليك؟ وعلىٰ اختلاف المعاني؛ فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما، وكذلك إن أدخلت بين الهمزة والحرف «الفاء أو الواو»؛ كقولك: أوَ لَم تخرجْ؟ أفَلَمْ ينظره؟

ثم اعلم أنَّ «لمَّا» خاصةً قد تقع اسماً ظرفيّاً بمعنىٰ «حين»؛ وذلك إذا وليها الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [هود: ٧٧].

وأمَّا «لام الأمر»، فهي تكون للغائب؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[الطلاق: ٧]، وحركة هذه اللاَّم الكسر، فإن دخل عليها «الواو، أو الفاء، أو ثُمَّ» جاز إقرارها على الكسر، وجاز تسكينها، إلاّ أنّ الأفصح أن تسكَّن مع «الواو والفاء»، وتكسر مع «ثم»، وعلىٰ هذا قراءة أبي عمرو: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج: ١٥]. وقراءته: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، فسكّن اللام مع «اللام والفاء»، وكسرها مع «ثُمَّ». والعلَّة في ذٰلِكَ، أنَّ «ثُمّ» كلمة قائمة بذاتها؛ فلهذا، لم تغيّر حركة اللاَّم. و«الواو والفاء» حرفان لا يستقلاّن بنفسيهما، فلمّا دخلا علىٰ «اللام» امتزجا بها، كما أنَّ «الواو والفاء» إذا دخلا علىٰ «هو وهي» سَكَّنَت «الهاء»؛

كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣]، وكقوله تعالى: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وإذا دخلت «ثُمَّ» عليهما أقرّتهما على حركتهما؛ كقولك: ثُمَّ هِيَ، وثُمَّ هُوَ.

وأما «لا» فإذا جاءت بمعنىٰ «النَّهي»، جزمت الفعل المستقبل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

وأما «إنْ» الشرطية، فإنَّها إن دخلت علىٰ فعلين مستقبلين جزمتهما؛ كقولك: إن تخرجْ أخرجْ؛ وقد تدخل على الماضي فلا تغيِّره عن فتحه، بل تنقل معناه مِن المضيّ إلى الاستقبال، كقولك: إن خرج زيد غداً خرج عمرو. وقد يختلف فعلا الشّرط والجزاء؛ فيكون في موطن فعل الشَّرط ماضياً وفعل الجزاء مستقبلاً؛ فتجزم المستقبل ولا تغير الماضي؛ كقولك: إنْ خرجَ زيد يخرجْ عمرو. وقد يكون فعل الشَّرط مُستقبلاً؛ فتجزمه، وفعل الجزاء ماضياً؛ فلا تغيِّره؛ كقولك: إن يخرج زيد خرج عمرو. **والأحسنُ**: أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء. فإن اختلفا، **فالأحسن**: أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً؛ لأنَّه فعل مجازاة والمجازاة كالوعد، والعدة تكون بالمستقبل.

ثم اعلم أنَّ جواب الشَّرط، يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: بالفعل، وقد مثَّلناه.

والثَّاني: بالفاء، فإن كان بعد الفاء اسم رفعته علىٰ الابتداء، وإن كان فعلاً مستقبلاً كان مرفوعاً أيضاً علىٰ أصله. **فالاسم**؛ كقولك: إن خرج الأمير، فالعسكرُ خارج. **والفعل**؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] لأنَّ «مَنْ» من أخوات «إنْ» الشَّرطِيَّة وعملها كعملها.

والثَّالث: الَّذي يُجاب به «إنْ» الشَّرطِيَّة «إذا»؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. وأمَّا «مَنْ» فمن أخوات «إنْ» المتفرِّعة عنها، وسيأتي شرحها في ما بعد إن شاء الله تعالى.

٣٤٥ ـ وَإِنْ تَلاَهَا أَلِفٌ وَلاَمُ ... فَلْيَسَ غَيْرُ الكَسْرِ وَالسَّلاَمُ[1]

٣٤٦ ـ تَقُولُ: لاَ تَنْتَهِرِ المِسْكِينَا ... وَمِثْلُهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَا

واعلم أنه متىٰ التقىٰ ساكنان؛ كُسِر الأوَّلُ منهما، وإنّما اختير له حركة الكسر لأنّها لا توجد في إعراب الفعل المستقبل؛ فجعل الكسر علامة تؤذن بالتقاء السَّاكنين. والكسر يكون إذا

(١) قوله: «والسلامُ» كمّل به القافية، وهو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: والسلام عليك.

التقىٰ ساكنان في المجزوم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]؛ وكان الأصل تسكين النُّون بالجزم؛ كَمَا سكّنت في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]، ولكن لمّا التقت النُّون ـ وهي ساكنة ـ بلام الّذين، وهي ساكنة؛ كُسِرَت فراراً من اجتماع ساكنين، ولا اعتبار بالألف لأنّها ألف وصل تسقط عند إدراج الكلام وإنَّمَا اجْتُلِبَت، وأُدْخِلَتْ عَلَىٰ اللاَّم لِيَتمَّ افتتاح النُّطق به؛ لأنَّ اللاَّم ساكنة، ولا يمكن افتتاح النُّطق بالسَّاكن. وكَذلك، إذا التقىٰ ساكنان، والفعل فعل أمر؛ كُسِر آخِرُ الفعل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قُمِ الَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢﴾ [المزمل: ٢] وكذلك، إن كان في الأسماء المبنيَّة على السّكون؛ مثل: «كَمْ» و«مَنْ»؛ كقولك كم المال؟ وَمَنِ الرّجل؟ وكذلِك تَقُول: سمعت مِنَ المحدِّث أخباراً صحيحةً؛ ولم يشذَّ من ذلِكَ إلاَّ فتح النُّون من لفظة «مِنْ» عند التقاء السَّاكنين؛ كقولك: سمعت مِنَ المحدِّث أخباراً. وإنَّمَا فُعِلَ ذلِكَ لِكَسْرِ الميم فكرهوا أن تتوالىٰ كسرتان في كلمةٍ على حرفين فاعرف ذلك.

٣٤٧ ـ وَإِنْ تَرَ الْمُعْتَلَّ فِيهَا رِدْفَا ... أَوْ آخِرَ الفِعْلِ فَسِمْهُ الحَذْفَا

٣٤٨ ـ تَقُولُ: لا تَأْسَ وَلاَ تُؤْذِ وَلاَ ... تَقُل بِلاَ عِلْمٍ وَلاَ تَخْشَ الطِّلا[(١)]

٣٤٩ ـ وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلاَ تَهْوَ المُنَىٰ ... وَلاَ تَبِعْ إلاَّ بِنَقْدٍ فِي مِنَىٰ

إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال؛ إمَّا «**ألفٌ**» مثل؛ يخشىٰ، ويرضىٰ، وإما «**واو**» مثل: يغزو ويدعو، وإما «**ياء**» مثل: يقضي، ويرمي، ودخل علىٰ الفعل حرف جازم؛ حُذِفَ حَرْفُ الاعتلال لأنَّ مِنْ شَرط الجازم أن تسكّن المتحرّك، فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه ليؤثّر دخوله علىٰ الفعل، ويتبيَّن عمله؛ فعلىٰ هذا تقول: لم يخشَ زيدٌ، ولم يغزُ عمرو، ولم يرمِ بِشْرٌ. وكذلك، إن كان حرف الاعتلال رِدْفاً؛ وهو أن يكون قبل الحرف الأخير؛ مثل: يخاف، ويقول، ويبيع؛ فإذا أُدْخِلَ الجازم عليه حذفه.

وأما وجب حذفه؛ لأنَّ حرف الاعتلال ساكن، والجزم يوجب سكون ما بعدهُ؛ فلمّا التقىٰ السّاكنان؛ وجب حذف حرف الاعتلال فراراً من اجتماع السَّاكنين. فعلىٰ هذا تقول: لم يَخفْ، ولم يقلْ، ولمْ يبعْ. فاعرف ذلِكَ.

٣٥٠ ـ والْجَزْمُ فِي الخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ ... فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

قد ذكرنا أنَّ خمسة أمثلة من الأفعال؛ رَفْعُها بإثبات النُّون فيها؛ ونصبها وجزمها بحذف النُّون منها؛ وهي: «تفعلانِ، ويفعلانِ، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلينَ يَا امرأة». ومثل حكم النَّصب حكم الجزم؛ نحو قولك: لم يخرجا، ولم يذهبا، ولم يخرجوا، ولم يذهبوا، ولا

(١) الطِّلا: خمر مطبوخة، وحسوها شربها جرعاً.

تذهبي يا امرأة؛ فيستوي حكم النَّصب والجزم في إعراب هذه الأمثلة الخمسة؛ كما استوىٰ حكم الجرّ والنَّصب في المثنّىٰ والمجموع بالواو والنّون، والمجموع بالألف والتّاء، وفيما لا ينصرف من الأسماء.

باب الشَّرط والجزاء

٣٥١ ـ هـذَا وَ«إِنْ» فِـي الـشَّـرطِ وَالـجَـزَاءِ   تَـجْـزِمُ فِـعْـلَـيْـنِ بِـلاَ امْـتِـرَاءِ

٣٥٢ ـ وَيَـلْـوُهـا «أَيٌّ» وَ«مَـنْ» وَ«مَـهْـمَـا»   وَ«حَـيْـثُـمَـا» أيـضـاً وَ«مَـا» وَ«إِذْمَـا»

٣٥٣ ـ وَ«أَيْـنَ» مِـنْـهُـنَّ وَ«أَنَّـىٰ» وَ«مَـتَـىٰ»   فَـاحْـفَـظْ جَـمِـيـعَ الأَدَوَاتِ يَـا فَـتَـىٰ

٣٥٤ ـ وَزَادَ قَـوْمٌ «مَـا» فَـقَـالُـوا: «إِمَّـا»   وَ«أَيْـنَـمَـا» كَـمَـا تَـلَـوا «أَيًّـا مَـا»

٣٥٥ ـ تَـقُـولُ: إِنْ تَـخْـرُجْ تُـصَـادِفْ رُشْـدَا   وَأَيْـنَـمَـا تَـذْهَـبْ تُـلاقِ سَـعْـدَا

٣٥٦ ـ وَمَـنْ يَـزُرْ أَزُرْهُ بِـاتِّـفَـاقِ   وَهَـكَـذَا تَـصْـنَـعُ فِـي الـبَـوَاقِـي

٣٥٧ ـ فَـهَـذِهِ جَـوَازِمُ الأَفْـعَـالِ   جَـلَـوْتُـهَـا مَـنْـظُـومَـةَ الـلآلِـي

٣٥٨ ـ فَاحْفَظْ ـ وُقِيتَ السَّهْوَ ـ مَا أَمْلَيْتُ   وَقِـسْ عَـلَـىٰ الـمَـذْكُـورِ مَـا أَلْـغَـيْـتُ

قد ذكرنا أنَّ لـ«إنْ» الشَّرطيَّة تسع أخوات؛ وهي: «مَنْ، وَمَا، وَأَيّ، وَمَهْمَا» وهذه أسماء صريحة؛ و«مَتَىٰ، وَأَيْنَ، وأَنّى، وَحَيْثُمَا» وهذه ظروف؛ وَ«إِذْ مَا» وَهي حرف. فهذه الألفاظ التّسعة، تعمل عمل «إنْ» الشَّرطيَّة، فإذا أُدْخِلَتْ عَلَىٰ مُسْتَقْبَلَين جزمتهما؛ كقولك: مَنْ تَزُرْ أَزُرْهُ، ومهما تَفْعَلْ أَفْعَلْ. ولفظتان منها، لا يعملان إلاَّ مع اتّصال «ما» بهما؛ وهما: «إِذْمَا، وَحَيْثُمَا»؛ وأربعة ألفاظ تعمل مع اتّصال «ما» بها، ومع حذفها؛ وهي: «مَتَىٰ، وأيّ، وأينَ، وإنْ»، كقوله تعالىٰ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ وكقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]. وإذا أُدخلت «ما» علىٰ «إنْ» أُدْغِمَتْ «النُّون» في «الميم»، وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر، كما مثّلناه في الآية المتقدّمة. وتقول: متىٰ تخرجْ أَخْرُجْ، وإن شئت قلت: متىٰ ما تخرج أخرج.

وقد تدخل «لا» علىٰ «إنْ» الشَّرطية؛ فتدغم «النُّون» في اللام، وتجزم الفعلين، وذلك كقولك: إلاَّ تَخْرُجْ أَخْرُجْ.

وقد يحذف حرف الشَّرط من الكلام، فيجزم الفعلين، ويكثر ذلك في الأمر والنَّهي، ويكون حرف الشَّرط مقدَّراً فيه كقولك في الأمر: زُرْنِي أُكْرِمْكَ، فتجزم الفعلين، لأنَّ التَّقدير: إن تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ، وكقولك في النَّهي: لا تقمْ أغضبْ عليك، فيجزم الفعلين؛ لأنَّ التَّقدير: إِنْ تَقُمْ أَغْضَبْ عليك، فاعرف ذلك.

باب المبنيّات

٣٥٩ ـ ثُمَّ تَعَلَّمْ أنَّ فِي بَعْضِ الكَلِمْ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ وَضْعٍ رُسِمْ

اعلم أن جميع الكلام قسمان؛ معرب ومبني.

فالمُعْرَبُ: ما يتغيَّرُ آخره؛ لاختلاف العوامل فيه الدَّاخلة عليه.

والمَبْنِيُّ: ما لا يتغيَّر آخره مع اختلاف العوامل الدَّاخلة عليه، ولا يختلف حكمه علىٰ اختلاف مواقعه، وتَبَايُن مواطنه. **والبناء يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف** على ما نُبيِّنُهُ تلو هذا الشَّرح.

٣٦٠ ـ فَسَكَّنُوا «مِنْ» إذْ بَنَوهَا و«أَجَلْ» وَ«مُذْ» و«لكِنْ» و«نَعَمْ» و«كَمْ» وَ«هَلْ»

اعلم أنَّ الأصل في بناء ما بني أن يكون على **السُّكون**؛ لأنَّ المقصود من البناء المحافظة علىٰ آخر الكلمة حيثما وقعت. والغالب علىٰ ذلك، أن يكون **بالسّكون** الممتنع من الحركة. **والبناء**: يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.

فالأسماءُ كقولك: «مَنْ، وَكَمْ» **والأفعالُ** كفعل الأمر؛ نحو: «قم، واقعد»، **والحروف** نحو: «هَلْ، وبَلْ، ونَعَمْ، وأَجَلْ (بمعنى نعم)، ومُذْ، وعَنْ» فاعرف ذلك.

٣٦١ ـ وَضُمَّ فِي الغَايَةِ «مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهْ واسْتَبِنْ

٣٦٢ ـ وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ

قد ذكرنا أن أصل البناء، أن يكون علىٰ السّكون، إلاَّ أنَّهم قد بنوه على الحركات الثَّلاث؛ الضَّمّ، والفتح، والكسر.

فأمَّا الضَّمّ: فإنَّه وقع في الأسماء، ولم يقع في فعل البتَّة. ووقع في حرف واحد، وهو **«منذُ»** على قول من جعلها حرفاً.

فأمَّا وقوعه في الأسماء، فقد بنوا **«نَحْنُ»** على **«الضَّمّ»**؛ وإنَّما خُصّت بالضَّمّ لأنَّها كناية عن الجمع، و«الواو» تختصّ بالجمع؛ كقولك: «فعلوا، وخرجوا»؛ فجعلوا حركة «نَحْنُ» التي يكنّىٰ بها عن الجمع **«ضَمَّةً»** لتفرّعها عن «الواو».

وبنوا «حَيثُ» علىٰ «الضَّمّ». وبنو «قطُّ» على الضَّمّ؛ وهي في الماضي؛ نقيضه «أبداً» في المستقبل؛ لأنَّه يقال: ما كلَّمْته قطّ، ولا أكلّمه أبداً، ولا يجوز أن يقال: لا أكلّمه قطُّ، وإن كانت العامَّة تُولَع بها. وقد بنوا **«قبلُ، وبعدُ»** في الغاية، على الضَّمّ؛ كقولهم في أوائل الخُطَب: أمَّا بعدُ؛ وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومعنى قولنا «الغاية»: أنَّ هذه الألفاظ كانت موضوعةً علىٰ الإضافة إلىٰ ما بعدها؛ ليتمّ الكلام، فيقال: أمّا بعد حمد الله، والصّلاة على نبيّه، فقد كان كذا وكذا؛ فَاقْتُطِعَت «بَعْدُ» من الإضافة، وجُعِلَت غايةً بمعنىٰ آخر الكلام. ولمّا اقتُطِعَت عن الإضافة، الّتي بها يتمُّ الكلام، صارت كأنّها بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يكون إلا مبنيّاً؛ فإن قيل: «قَبْلُ» بنيت على الضّمّ دون الفتح والكسر؛ فالجواب عنه: أنَّ الفتح، والكسر قد يحلاّن فيها عند الإضافة؛ كقولك في الفتح: جئتك قبل زيد، وبعدَ عمرو؛ وكقوله تعالى في الكسر: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَاۚ﴾ [الأعراف: ١٢٩].

فلمّا كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لـ«قبل، وبعد»؛ وجب بناؤهما في بعض المواطن ببناء علىٰ الحركة الّتي لم تكن لهما قطّ حركة إعراب؛ وهي: الضّمّ. وكذلك تقول: نزل من علُ، وضربته من قدّامُ، ولحقته من وراءُ، فتضُمَّ أواخر «علُ، وقدّامُ، ووراءُ»؛ لأنَّ الأصل كان فيها الإضافة؛ وتحقيق الكلام: نزلت من عل الدّار، وضربته من قدام العسكر، وجئته من ورائه، فلمّا حذف المضاف إليه جعلت هذه الألفاظ غايةً، وبنيت على الضّمّ؛ ومنه قول الشّاعر التّميميّ: [الكامل]

لَعَنَ الإلٰهُ مُسَاوِرَ بنَ تَعِلَّةٍ ... لَعْناً يُصَبُّ عَلَيهِ مِنْ قُدَّامُ[1]

٣٦٣ ـ وَالْفَتْحُ فِي «أَيْنَ» وَ«أَيَّانَ» وَفِي ... «كَيْفَ» وَ«شَتَّانَ» وَ«رُبَّ» فَاعرِفِ

٣٦٤ ـ وَقَدْ بَنَوا مَا رَكَّبُوا مِنَ العَدَدْ ... بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدْ

قد ذكرنا حكم المبنيّ على الضّمّ فأما **المبني على الفتح**، فقد يقع في **الأسماء، والأفعال، والحروف**.

فأمّا الأسماء؛ فنحو: «أيّان، وأينَ، وكَيفَ، وشَتّانَ». وإنّما بُنيت على الفتح لأنَّ ما قبل آخرها ساكن، والفتحة خفيفة، فاختاروا الانتقال من السّكون إلى أخفّ الحركات. وممّا يُبنىٰ من الأسماء علىٰ الفتح: الأسماء المركَّبة في العدد، وهي ما بين «أحد عشرَ إلى تسعةَ عشرَ» فيفتح آخرها كيفما لُفظ بهما؛ كقولك: جاءني أحد عشر رجلاً، ورأيت أحدَ عَشَر رجلاً، ومررتُ بأحدَ عَشَرَ رجلاً؛ وكان الأصل في هذا العدد أن يُعْطَف الأخير على الأول؛ فيقال: عندي أحَدٌ وعَشر؛ فلمّا حُذِفَ حرف العطف، وجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد؛ أوجب تركيبهما البناء؛ ليؤذن بحذف حرف العطف، واختير في بنائهما الفتحة؛ لأنّها أخفّ الحركات.

(١) البيت لرجل من بني تميم في الدرر ٣/ ١١٤، وشرح التصريح ٢/ ٥١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠، وفي رواية: «لعن الإله تعِلّةَ بنَ مسافرٍ».

وكذلك تقول: هو بينَ بينَ؛ أي: بين الجيِّد والرَّديء، ولقيته صباحَ مساءَ؛ إذا أردت به أنَّك لقيته **صباحاً ومساءً**، فلمّا حُذِف واو العطف؛ رُكّب الاسمان، وبنيا على الفتح؛ كما فُعِل بـ«أحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» فإن أضفته، قلت: أجيئك صباحَ مساءٍ؛ فأصله علىٰ هيئته بغير واو العطف؛ والمراد به: الصَّباح وحده.

والبناء على الفتح في **الأفعال الماضية** الخالية من علامة التَّأنيث؛ نحو: «قَامَ، وأكْرَمَ، وانْطَلق، واسْتَخْرَجَ»، قلّت حروف الكلمة، أو كثرت. وكذلك الفعل المضارع، إذا دخلت عليه النُّون الثَّقيلة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]؛ وكقوله تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

وأمَّا البناء في **الحروف على الفتح**؛ فنحو: «رُبَّ» و«إنَّ» وأخواتها الخمس؛ ونحو: «ثُمَّ» من حروف العطف، و«فائها» و«واوها» فاعرف ذلك.

٣٦٥ - و«أَمْسِ» مَبْنِيٌّ عَلَىٰ الكَسْرِ فَإِنْ ... صُغِّرَ صَارَ مُعْرَباً عِنْدَ الفَطِنْ

٣٦٦ - وَ«جَيْرِ» أي حَقّاً وَ«هؤلاءِ» ... كَأَمْسِ فِي الكَسْرِ وَفِي البِنَاءِ

وأمَّا حكم المبني على الكسر، فيقع في الأسماء وفي الحروف، ولا يدخل الأفعال، إذْ لا مدخل للكسر فيها، إلاّ أن يعرض؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢﴾ [المزمل: ٢] فالكسر الموجود في هذا الفعل، وإن كان أصله مبنيًّا علىٰ السّكون؛ لالتقاء الساكنين. **والأسماء** كقولك: «أمْسِ»، وهو مبنيٌّ على الكسر في قول الجمهور، إلاَّ أن يُصغّر أو يُضافَ؛ فيُعْرَب، أو يُعَرَّف، أو يُنكَّرَ. وقد بناه بعض العرب علىٰ الفتح.

وأنشد: [الرّجز]

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا ... عَجائِزاً مِثْلَ السَّعالي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا ... لاَ تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا[1]

و«جَيْرِ» بمعنى: **حَقًّا**؛ وقيل، بمعنى: **نَعم**. وقد تستعمل في اليمين، وهو مبنيٌّ على الكسر؛ وهؤلاء الحروف مثل باء الجر مطلقاً، ولامه أيضاً مع المُظْهَر والمُضْمَر؛ نحو: بِزَيدٍ، وَبِكَ، ولِزَيدٍ.

٣٦٧ - وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ «نَزَالِ» مِثْلَ مَا ... قَالُوا: حَذَامِ وَقَطَامِ فِي الدُّمَى

(١) الرجز في اللسان (أمس، همس)، وتهذيب اللغة ٦/ ١٤٣، وتاج العروس (همس)، وجمهرة اللغة ص ٨٤١.

اعلم أنَّ المعدول عن «**افعل**»، إلى «فَعَالِ» مبنيٌّ على الكسر، وهو يأتي على أربعة أضرب:

أحدها: بمعنى الأمر؛ كقولك: نَزَالِ بمعنىٰ: انزلْ، وتَرَاكِ بمعنىٰ: اتركْ، قال الشَّاعر زهير: [الكامل]

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[(١)]

وقال آخر: [الرَّجز]

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا ... أَمَا تَرَىٰ المَوتَ لَدَىٰ أَوْرَاكِهَا[(٢)]؟

والثَّاني: لا يستعمل إلاَّ في النّداء: كقولك: يا خبَاث، يالَكَاع، يا فجار.

والثَّالث: اسم المصدر، نحو: «فَجَارِ، وَيَسَارِ»؛ قال الشَّاعر: [الطَّويل]

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّىٰ يَسَارِ لَعَلَّنَا ... نَحُجُّ مَعاً قَالَتْ: أَعَاماً وَقَابِلَهْ[(٣)]

والرّابع: من أسماء النِّساء، ما عدِل عن فاعلة؛ نحو: «حَذَامِ، وقَطَامِ، ورَقَاشِ، وَغَلابِ»، وكان الأصل: «حَاذِمَة، وقَاطِمَة، ورَاقِشَة، وغَالِبَة» وأكثر العرب تبني هذه الأسماء على الكسر؛ وعليه قول الشَّاعر: [الوافر]

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[(٤)]

وقد أجراها بعضهم مجرىٰ المعربات فضمّها في الرَّفع، وفتحها في النَّصب والجرّ.

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩، والدرر ٥/ ٣٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١، والكتاب ٣/ ٢٧١، واللسان (نزل، اسم). الشاهد فيه قوله: «نزالِ» وهو اسم لقوله «انزل».

(٢) الرجز لطفيل بن يزيد في خزانة الأدب ٥/ ١٦٠، واللسان (ترك)، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٧. والشاهد فيه قوله: «تراكها» مرتين، حيث اشتقّ من الفعل الثلاثي الذي هو «ترك يترك» اسماً على وزن «فعالِ» واستعمله بمعنى فعل الأمر، وبناه على الكسر.

(٣) لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧ (الحاشية)، وخزانة الأدب ٦/ ٣٣٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٧، والكتاب ٣/ ٢٧٤، اللغة: يسار: اسم مبني على الكسر لأنه معدول عن الميسرة، والميسرة واليُسر بمعنى واحد. والشاهد فيه: بناء «يسار» على الكسر، لأنّه اسم لليسر معدول عن الميسرة. وحميد بن ثور بن حزن الهلاليّ العامري، أبو المثنى: شاعر مخضرم، عاش زمناً في الجاهلية وشهد حنيناً مع المشركين ثم أسلم ووفد على النبي ﷺ. (ت نحو ٣٠هـ)، ترجمته في الإصابة تر (١٨٣٠)، وتهذيب ابن عساكر ٤/ ٤٥٦، والشعر والشعراء ١٤٦.

(٤) البيت للجُيَم بن صعب في شرح التصريح ٢/ ٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٦، واللسان (رقش)، وله أو لوشيم بن طارق في اللسان (نصت)، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٧٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٨.

٣٦٨ ـ وقد بُني «يَفْعَلْنَ» في الأفعالِ فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ
٣٦٩ ـ تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحنَ وَلَمْ يَسْرَحْنَ إلاَّ لِلَّحَاقِ بِالنَّعَمْ

إذا جمعت المؤنَّث في الفعل؛ ألحقت بآخره النُّون الخفيفة، فقلت: الهندات يَقُمْنَ، ولن يَقُمْنَ، ولم يَقُمْنَ؛ فيستوي فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والمجزوم. وعلامة إضمارهن، وجمعهن النُّون؛ وليست هذه النّون كالنّون التي بعد «الياء» في «تَذْهَبِينَ»، ولا هي علامة شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في النَّصب والجزم، وإنَّما هي كالياء في «تَذْهَبِينَ»، بل إذا لحقت الفعل الماضي أسكنت آخره؛ كقولك: النّسوة خرجن، وإن لحقت الفعل المضارع؛ أوجبت بناءه، بعد أن كان معرباً، وصار على حدّ واحد في الرَّفع والنَّصب والجزم؛ وبنيت لام الفعل منه ـ أيضاً ـ على الوقف، لاتِّصال هذه النّون بها، كما تفعل ذلك في الفعل الماضي، في قولك: فعلْتُ وفعلْتَ وفعلْتِ. وكذلك إذا كان آخر الفعل معتَلاً؛ بقي علىٰ حالته؛ كقولك: «النّسوة يَعْفُونَ، ويَرْمِينَ، ولَن يعفُونَ ولمْ يَرْمِينَ». وفي القرآن: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

٣٧٠ ـ فَهٰذِهِ أمْثِلَةٌ لِمَا بُنِي جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الألْسُنِ
٣٧١ ـ وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ عَلَىٰ سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أذْكُرُهْ

حدّ البناء لزوم آخر الكلمة بحركةٍ، أو سكونٍ، وأن لا يتغيَّر حاله مع وقوعه موقع رفع أو نصب أو جرّ أو جزم، أو عطفه على ما قبله.

فأمَّا الأعداد؛ فإنَّك إن عطفت بعضها على بعض، أعربتها؛ كقولك: واحد واثنان وثلاثة، أو وصفتها؛ كقولك: تسعةٌ أكثر من ثمانيةٍ، وإن ذكرتها مرسلةً بغير حرف عطف، بنيتها؛ فقلت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة. وهكذا حروف الهجاء؛ إن أجريتها مُجْرَى الاسم أعربتها؛ كقولك: كتبت صاداً مستويةً، وسيناً مخفَّفةً، وإن سردتها بغير حرف عطف بنيتها ـ أيضاً ـ على الوقف، وعلىٰ هذا قُرِىء: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [مريم: ١]، فأمَّا من قرأ «صَادِ» بكسر الدَّال؛ فإنَّه أراد به الأمر من «المصاداة»؛ وهي المعارضة؛ وأما فتح «الميم» في قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]، فإنّما فُتحت لأجل التقاء السَّاكنين منها، ومن اسم الله تعالى. ولو لم تلها «الألف واللاَّم» لكانت ساكنة، كما سكّنت في قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]، وفي ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف: ١]، وكان القياس أن تكسر الميم علىٰ ما يوجبه التقاء السّاكنين، إلاّ أنَّهم كرهوا الكسر، لئلاّ يجتمع في كلمة كسرتان بينهما «ياء» هي أصل الكسر فتثقل الكلمة، فلأجل ذلك عدلوا إلىٰ الفتحة؛ الّتي هي أخفُّ الحركات.

٣٧٢ ـ وقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةُ الإعْرَابِ مُودَعَةً بَدَائِعَ الإعْرَابِ

٣٧٣ـ فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ   وَحَسِّنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ
٣٧٤ـ وَإِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُدَّ الْخَلَلا   فَجَلَّ مَنْ لا عَيْبَ فِيهِ وَعَلاَ
٣٧٥ـ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى   فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى
٣٧٦ـ ثُمَّ الصَّلاَةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ   عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ
٣٧٧ـ وَآلِهِ الأَئِمَّةِ الأَطْهَارِ   الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الأَسْحَارِ
٣٧٨ـ ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِتْرَتِهْ   وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُنَّتِهْ

* * *

١ ــ فهرس الآيات القرآنية

١ - سورة الفاتحة

٢ - سورة البقرة

٣ - سورة آل عمران

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة

٣ ـ فهرس الأشعار

٤ ـ فهرس الأعلام

٥ ـ فهرس الأماكن والبلدان

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع

- الأزهية في علم الحروف: الهرويّ، تح عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٨١.
- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط ١، ١٩٩١.
- أسرار العربية: عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري، تح محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط ١، ١٩٥٧.
- الأشباه والنظائر، السيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، مصر، ١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط ٦، ١٩٨٣.
- أمالي القالي: دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين: عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري، دار الفكر، لا ط، لا ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح السيد محمد يوسف، راجعه في حواشيه عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام في الكويت، ط ١، ١٩٧٧.
- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة: السيوطي، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩.
- البيان والتبيين: الجاحظ، تح وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لا ت.
- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، مصر ١٣٤٩هـ.
- تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب على ملحة الإعراب وسنخة الآداب: تأليف الشيخ محمد بن محمد بن عمر بحرق الحضرمي، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- تتمة المختصر في أخبار البشر: لابن الوردي، مصر ١٢٨٥هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، تح وتعليق عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.
- تذكرة النحاة: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تح عفيف عبد الرحمٰن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.

- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، حيدرآباد ١٣٢٥ ـ ١٣٢٧هـ.
- تهذيب تاريخ ابن عساكر: عبد القادر بدران، دمشق ١٣٥١هـ.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري، تح عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ط ١، ١٩٦٤.
- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٦.
- جمهرة اللغة: ابن دريد، حققه وقدّم له رمزي منير بعلبكي، ذار العلم للملايين، بيروت ط ١، ١٩٨٧.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط ٢، ١٩٨٣.
- جوهرة الأدب في معرفة كلام العرب: الإمام علاء الدين بن علي الإربليّ، صنعه إميل يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٩٩١.
- الحيوان: الجاحظ، تح وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، ودار الفكر، بيروت ط ١، ١٩٨٨.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.
- دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي، وأحمد الشنتناوي، وإبراهيم زكي خورشيد، وعبد الحميد يونس، مصر ١٩٥٧م.
- درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة، لا ط، لا ت.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: الشنقيطي، تح وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨١.
- ديوان الأحوص الأنصاري = شعر الأحوص الأنصاري.
- ديوان الأخطل: شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تح محمد حسن آل ياسين، لا ناشر، ط ١، ١٩٨٢م.
- ديوان الأعشى: شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعه بشير يموت، بيروت، ط ١، ١٩٣٤م.
- ديوان جرير بن عطية: تح نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ٣، لا ت.

- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدلك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠.
- ديوان خفاف بن ندبة = شعر خفاف بن ندبة.
- ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، قدّم له شاكر الفحام، دار قتيبة، دمشق، لا ط، ١٩٨١.
- ديوان ذي الرمة: شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تح عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٩٨٢.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت ڤايبرت، نشر فرانتز شتايز بڤيبادن، بيروت، ط ١، ١٩٨٠.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠.
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تح وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦.
- ديوان أبي العتاهية، تح شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، لا ط، ١٩٦٥.
- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تح عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، لا ط، لا ت.
- ديوان كثيّر عزّة، تح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٧١.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤.
- ديوان المتلمس الضبعي: رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تح حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨.
- ديوان النابغة الذبياني، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧.
- ديوان النجاشيّ الحارثي = شعر النجاشي الحارثي.
- ديوان ابن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة.
- رغبة الآمل من كتاب الكامل: وهو شرح لكتاب الكامل للمبرد، سيد بن علي المرصفي، مصر ١٣٤٦ ـ ١٣٤٨هـ.
- سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥.

- سنن الترمذي: مصطفى الحلبي.
- سنن أبي داود.
- سنن ابن ماجه: عيسى الحلبي.
- سنن النسائي، تصوير دار الكتب.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحيّ بن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديد، بيروت، لا ط، لا ت.
- شرح أبيات سيبويه: السيرافي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، ١٩٧٩.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي، حققه عبد الستار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط، لا ت.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ٢، ١٩٦٨.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- شرح هاشميات الكميت: ابن زيد الأسدي، تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تح داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي: تح محمد نفاع وحسين عطوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، لا ت.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، لا ط، ١٩٧٠.
- شعر خفاف بن ندبة، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٨.
- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، شرح أحمد محمد شاكر، مصر، ١٣٦٤هـ.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، لا ط، ١٩٦٩.
- شعر النجاشي الحارثي، جمعه سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث عشر، بغداد، ١٩٦٦.
- صحيح البخاري: دار الفكر، بيروت.

- صحيح مسلم: عيسى الحلبي.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، شرحه محمود محمد شاكر، مصر، ١٩٥٢.
- الطبقات الكبير: ابن سعد، طبع في ليدن ١٣٢١هـ.
- الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، لا ط، لا ت.
- الكامل، لابن الأثير، طبع في مصر ١٣٠٣هـ.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨.
- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ١٤٠٩هـ.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: الآمدي، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني، مكتبة القدسي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢.
- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: لسبط ابن الجوزي، حيدر آباد، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١.
- مرشد الطلاب في شرح وتحقيق ملحة الإعراب: تأليف محمد العاقب بن سيد محمد السوسي، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨.
- مسند أحمد بن حنبل: الميمنية.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن أحمد العباسي، مصر، ١٣٦٧هـ.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- ملحة الإعراب، تأليف أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
- نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس: العباس بن علي الموسوي، مصر ١٢٩٣هـ.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، مصر، ١٣١٠هـ.

المحتويات